مصر تحت الحكم العثمانى

(٩٢٣- ١٢١٣هـــ/١٥١٧-١٧٩٨م)

دكتور

أحمد عبدالعزيز على عيسى

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب- جامعة دمنهور

١٤٣٨هـــ/٢٠١٧م

إهداء

إلى روح أبي وأمى

براً..................

ووفاءً.............

وعرفاناً.............

عليهما رحمة الله وأسكنهما فسيح جناته

السيدة الأستاذة الدكتورة/حنان خميس الشافعى القائم بعمل عميد الكلية

تحية طيبة وبعد

يشرفنى أن أرفع لسيادتكم الدرجات العلمية المطلوبة تمهيداً لفتح قسم اللغة الفرنسية العام الجامعى القادم ٢٠١٨/٢٠١٨،وذلك حسب المواد الموجودة باللائحة الجديدة للكلية والمطبقة من العام الدراسى ٢٠١٦/٢٠١٧.

١ – عدد (١) أستاذ مساعد لغويات
٢ – عدد (١) مدرس لغويات
٣ – عدد (١) مدرس أدب
٤ – عدد (١) مدرس مسرح مقارن

يشترط فى المتقدم أن يكون من خريجى كليات الآداب بالجامعات المصرية

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

الأستاذ الدكتور

أحمد عبدالعزيز عيسى

المكلف بتسيير أعمال وكيل الكلية

لشئون التعليم والطلاب

الفهرس

الفصل الأول

دراسة تحليلية لأهم مصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى

تتعدد مصادر التاريخ الحديث، فهو يمتاز بكثرة مصادره وتنوعها سواءً أكانت وثائق، أو مخطوطات، أو مراجع ودوريات عربية وأجنبية، ولنبدأ بالوثائق.

أولاً- وثائق غير منشورة:

سجلات دار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة، وكانت هذه السجلات أساسًا مبعثرة ما بين دار الوثائق القومية، ودار المحفوظات بالقلعة، وأرشيف الشهر العقارى بكل من القاهرة، والإسكندرية والأقاليم، وقد نقلت أخيرًا إلى مكانها الجديد وأصبحت أكثر تنظيمًا مما يسهل عملية الإطلاع على الباحثين.

١- سجلات القسمة العسكرية:

وقد سميت بهذا الاسم لأنها اختصت بضبط تركات، ومحاسبات، وأيلولات، وإشهادات رجال الأوجاقات[i] السبعة، وهى الإنكشارية[ii]، والعزب[iii]، والجنوليان[iv]، والتفنكجيان[v]، والجراكسة[vi]، والجاويشية[vii]، والمتفرقة[viii] ومن ينتمى لهذه الأوجاقات من المماليك، أو حتى من التجار فالمقياس هو الانتماء للعسكرية، ومن سجلات القسمة العسكرية عثرت على حجج لأمراء مماليك تولوا مناصب مهمة مثل إمارة الحج، والدفتردارية، وتكمن أهمية هذه التركات فى أنها توضح المستوى الاقتصادى والاجتماعى للمماليك، كما تضمنت سجلات القسمة العسكرية معلومات عن المعاملات الاقتصادية بين المماليك بعضهم البعض، وبينهم وبين غيرهم، من إسقاط لحصص الالتزام، وعمليات البيع والشراء سواء كانت أراضى أو وكالات[ix]، وحوانيت[x] علاوة على المعاملات الاجتماعية مثل عمليات الوقف، والوصاية، والزواج، وإعتاق المماليك من الجنسين ذكورًا وإناثًا بيضًا وسودًا على يد أمرائهم المماليك. وتبدأ سجلات القسمة العسكرية بسنة ٩٦١هـ/ ١٥٥٣م، حتى سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م، وعدد السجلات التى تخص الفترة العثمانية ٢٢٨ سجلاً من ٤١٨ سجلاً، ويلاحظ أن بعض سجلات هذه الفترة مفقودة وهى تحت أرقام (٢١- ٩٢- ٩٧- ١٢٢- ١٣٢- ٢١٥- ٢٢٢) وقد كتبت هذه السجلات بخط ردئ مما صعب على الباحث الإطلاع عليها فى أول الأمر.

٢- سجلات محكمة الباب العالى:

هذه السجلات تحتوى على معلومات مهمة عن المجتمع المصرى فى العصر العثمانى فى مختلف النواحى، أما ما يخص المماليك فهى تلقى الضوء على المعاملات الاقتصادية مثل إسقاط، واستبدال الأراضى، والبيع والشراء للأراضى والمنازل، والوكالات، والحوانيت، علاوة على المعاملات الاجتماعية، مثل الزواج، والطلاق، وتعيين الأوصياء بالإضافة إلى الأوقاف، أما من الناحية الإدارية فهذه السجلات تشير إلى أهم الوظائف التى تولاها الأمراء المماليك مثل إمارة الحج، والدفتر

دارية وحكم الأقاليم الكبرى والصغرى[xi]، ونظارة الأوقاف[xii]، وشياخة البلد[xiii]، وتبدأ سجلات محكمة الباب العالى من عام ٩٣٧هـ/ ١٥٣٠م حتى عام ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م، ويخص العصر العثمانى ٣٢٢ سجل من عدد سجلات البالغ ٥٥٧ سجلاً.

٣- سجلات الديوان العالى:

وقد سميت بهذا الاسم؛ لأنه كان يسجل فيه محاضر جلسات الديوان العالى فى سنوات من النصف الثانى من القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى، وتبدأ بعام ١١٥٤هـ/ ١٧٤١م وتستمر حتى عصر محمد على وبعده. وسجلات الديوان العالى تسير على منوال سجلات محكمة الباب العالى فى التعرض للنواحى الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، فيما يخص البيوتات المملوكية.

٤- محافظ الدشت:

هذه المحافظ على درجة كبيرة من الأهمية، وقد تحوى معلومات لا تحويها سجلات المحاكم السابقة، وهى عبارة عن أوراق متفرقة باقية من بعض السجلات قد تكون سجلات (قسمة عسكرية، أو باب عالى، وأحيانًا اسقاطات قرى) وقد تم جمع هذه الأوراق فى محافظ وضعت لها أرقام مرتبة حسب السنوات، إلا أنها غير مفهرسة. وهذه المحافظ تسير على نفس طريقة سجلات المحاكم السابقة – بخاصة الباب العالى – فى التعرض للنواحى الاقتصادية، والاجتماعية والإدارية للبيوتات المملوكية، وغالبية مواد محافظ الدشت غير مرقمة.

٥- سجلات محكمة البحيرة[xiv]:

وبها (١٢٦) سجلاً بداية من عام ١١٠٢هـ/ ١٦٩٠م إلى ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م، وهذه السجلات على درجة كبيرة من الأهمية، لأن البحيرة كانت أحد الأقاليم الخمس الكبرى فى العصر العثمانى، فهى تلقى الضوء على أوضاع البحيرة الاقتصادية، والاجتماعية، والإدارية، بل والسياسية أيضًا فى هذه الفترة، سيما وأن هذا الإقليم كان له دور كبير فى الصراعات المملوكية. وعلى أية حال فسجلات محكمة البحيرة فى حالة سيئة ورديئة للغاية، وتحتاج إلى ترميم.

٦- سجلات إسقاطات القرى:

وهى سجلات مستطيلة الشكل يبلغ طول كل سجل ٤٥سم، وهى خاصة بعمليات التنازل، والإسقاط لحصص التزامات الأراضى الزراعية سواء بالبيع، أو الرهن، وهذه السجلات على قدر كبير من الأهمية، لأنها تعطى صورة واضحة لعملية التزام الأرض، والاقتصاد الزراعى فى مصر فى القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى، وتوضح هذه السجلات دور الأمراء المماليك فى مجال التزام الأراضى التى كانوا يقومون بإسقاطها من أجل الإنفاق على عمليات الصراع فيما بينهم، ويتضح منها أيضًا دخول عناصر أخرى مجال الالتزام مثل التجار والنساء، وذلك عن طريق

إسقاط حصص الأراضى لهم. ونتيجة لكثرة عمليات الإسقاط أنشأت الروزنامة سجلات لها وسميت "سجلات إسقاطات القرى" وهى تتميز بأنها أحسن حالاً فى الخط من السجلات السابقة، مما يسهل الإطلاع عليها. وعدد هذه السجلات خمسة وأربعون سجلاً تبدأ بسنة ١١٤١هـ/ ١٧٢٨م، وتنتهى بعام ١٢٦٤هـ/ ١٨٤٧م.

٧- سجلات الالتزام:

وهى مفهرسة تحت عنوان "سجلات التزام فروخت[xv] ومقاطعات"، وعدد سجلاتها (٣٤٩) سجلاً تبدأ بسنة ١٠٧١هـ/ ١٦٦١م، وهى سجلات مستطيلة الشكل طول كل منها ٤٥سم، وبيانتها تقتصر على تسجيل أسماء النواحى التى تتبع كل ولاية، والأموال الأميرية وغير الأميرية المقررة على كل ناحية، وأسماء الملتزمين بها، وقد خصص لكل عام سجل بالوجه البحرى وآخر بالوجه القبلى، وكل سجل به أسماء الولايات المدونة ونواحيها، وبنهاية كل سجل الحساب الاجمالى المطلوب من الولاية، وبيانات هذه السجلات مكتوبة بخط القرمة[xvi]، وهو خط يصعب قراءته.

ثانيًا- المخطوطات:

(١) محمد بن أبى السرور البكرى "المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية" ورقمه (١١٠٥) بمكتبة جامعة الأزهر بالقاهرة، ويتكون هذا المخطوط من سبعة عشر بابًا على النحو التالى:

(١) الباب الأول: فى ابتداء دولتهم المنيفة، وأول من تسلطن منهم وهو مولانا السلطان عثمان خان[xvii].

(٢) الباب الثانى: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان أورخان بن مولانا السلطان عثمان.

(٣) الباب الثالث: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان أورخان.

(٤) الباب الرابع: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان بايزيد بن مولانا السلطان مراد خان.

(٥) الباب الخامس: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان محمد بن مولانا السلطان بايزيد خان.

(٦) الباب السادس: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان محمد خان.

(٧) الباب السابع: فى ذكر سلطنة مولانا محمد بن مولانا السلطان مراد.

(٨) الباب الثامن: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان بايزيد بن مولانا السلطان محمد.

(٩) الباب التاسع: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان سليم فاتح مصر وهو ابن مولانا السلطان بايزيد خان.

(١٠) الباب العاشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان سليمان بن مولانا السلطان سليم.

(١١) الباب الحادى عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان سليم الثانى ابن السلطان سليمان.

(١٢) الباب الثانى عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان سليم.

(١٣) الباب الثالث عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان محمد بن مولانا السلطان مراد.

(١٤) الباب الرابع عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان أحمد بن مولانا السلطان محمد.

(١٥) الباب الخامس عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مصطفى ابن مولانا السلطان محمد.

(١٦) الباب السادس عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان عثمان بن مولانا السلطان أحمد.

(١٧) الباب السابع عشر: فى ذكر سلطنة مولانا السلطان مراد بن مولانا السلطان أحمد. وقد تمت الاستفادة من هذا المخطوط بداية من الباب التاسع، الذى يتناول الفتح العثمانى لمصر على يد السلطان سليم الأول، ويذكر ولاة مصر الذين حكموها مبتدئًا بخاير بك (٩٢٣- ٩٢٨هـ/ ١٥١٧- ١٥٢٢م)، وفى الباب العاشر يتحدث عن السلطان سليمان المشرع (٩٢٦- ٩٧٥هـ/ ١٥٢٠- ١٥٦٦م) وأعماله، ومن ولى مصر من الولاة العثمانيين، ويستمر على هذا المنوال إلى أن يصل إلى الباب الأخير. وكان من أهم النقاط التى تتعلق بالمماليك فتنة السباهية[xviii]، وحادثة مقتل قيطاس بك[xix]، وشخصية رضوان بك الفقارى أمير الحج، وتعرض المخطوط أيضًا لقضاة العسكر الذين تولوا رئاسة القضاء فى مصر إبان تلك الفترة، وتنتهى أحداث المخطوط بعام (١٠٤٠هـ/ ١٦٣٠م).

(٢) محمد بن أبى السرور البكرى: "الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة"، وهو عبارة عن نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٣٤١٩٣)، ويتكون من ١٧٥ لوحة، ويحتوى على مقدمة وعشرين بابًا.

(١) الباب الأول: ذكر تسمية مصر.

(٢) الباب الثانى: فى ذكر مصر.

(٣) الباب الثالث: فى ذكر ملوكها قبل الطوفان، وفى زمن الجاهلية إلى عهد الإسلام ثم خلفائها وملوكها، ونوابهم إلى سنة ستين وألف.

(٤) الباب الرابع: فى ذكر كور مصر وعدد قراها.

(٥) الباب الخامس: فى ذكر ما ورد فى فضل مصر.

(٦) الباب السادس: فى ذكر دعاء الأنبياء (عليهم الصلاة والسلام) لمصر وأهلها.

(٧) الباب السابع: فى ذكر وصف العلماء لمصر.

(٨) الباب الثامن: فى ذكر من ولد بمصر، ومن كان بها من الأنبياء والحكماء، والملوك، والعلماء والصديقين.

(٩) الباب التاسع: فى ذكر خبر فتوح مصر.

(١٠) الباب العاشر: فى ذكر ما بها من ثغور مصر الرباط، والمساجد.

(١١) الباب الحادى عشر: فيمن ذكر مصر من العلماء، والحكماء والملوك.

(١٢) الباب الثانى عشر: فى ذكر خراج مصر.

(١٣) الباب الثالث عشر: فى ذكر ما اختصت به مصر من ملبوس، ومأكول، ومشروب.

(١٤) الباب الرابع عشر: فى ذكر ما كان يعمل بأرض مصر من حفر الترع، وعمارة الجسور، ونحو ذلك.

(١٥) الباب الخامس عشر: فى ذكر عجائب مصر، وغرائبها كالنيل والأهرام.

(١٦) الباب السادس عشر: فى ذكر مقاييس النيل.

(١٧) الباب السابع عشر: فى ذكر القاهرة بالخصوص وأول أمرها.

(١٨) الباب الثامن عشر: فى ذكر محاسن ديار مصر الكلية الجامعة التى تفضل بها على غيرها على سبيل الإجمال.

(١٩) الباب التاسع عشر: فى ذكر أقاليمها.

(٢٠) الباب العشرون: فى ذكر أخبار الإسكندرية، والمنارة، وما فيها من العجائب.

وكانت أهم الملاحظات التى جاءت بالباب الثالث المذكور، إذ أنه تعلق بذكر ملوك مصر قبل الطوفان إلى سنة ١٠٦٠هـ/ ١٦٥٠م، وما يخص مصر العثمانية يقع فى الجزء الأخير من هذه الباب وخاصة عندما يتعرض المؤلف لفتنة السباهية، ودور المماليك فيها، وتعاظم نفوذهم وما اقترفوه من آثام، بل وصل تحديهم للسلطة بقتلهم لإبراهيم باشا (١٠١٢هـ/ ١٦٠٤م)، واستمروا على ذلك إلى أن تم القضاء عليهم على يد محمد باشا (١٠١٦- ١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧ -١٦١١م)، واعتبر المؤلف ذلك بمثابة الفتح العثمانى الثانى لمصر[xx].

ويتعرض هذا الباب لشخصية مهمة هى شخصية رضوان بك الفقارى أمير الحـج، وزعـيم الفقارية، والذى تولى إمارة الحج طيلة ربع قرن، والمحاولات التى بذلت لإقصائه عن هذا المنصب من قِبل خصومه القاسمية، وبعض الباشوات وتغلبه على ذلك رغمًا عن أنف الجميع[xxi]، مما يدل على مكانة منصب أمير الحج ومدى تعاظم نفوذ الفقارية.

ثالثًا- مصادر عربية منشورة:

(١) إبراهيم بن أبي بكر الصوالحى العوفى الحنبلى "تراجم الصـواعق فى واقعـة الصـناجق "تحقيق الدكتور/ عبـدالرحيم عبـدالرحمن عبـدالرحيم، القـاهرة، ١٩٨٦، وقـد نالـت بـه السـيدة/ عصمت محمد حسن درجة الدكتوراه، بقسم التاريخ، آداب الإسكندرية، عام ١٩٨٨.

ويتكون هذا المؤلف من مقدمة، وثلاثة أبواب، وخاتمة، فتعالج المقدمة موضـوع القضـاء والقدر والإيمـان بهـما، أمـا البـاب الأول فيشـتمل عـلى بعـض الآيـات الشريـفة، وأحاديـث منيفـة وتعبيرها مناسبة لواقعة الحال التـى يضرب بهـا الأمثـال، أمـا البـاب الثـانى فيشـتمل عـلى تـاريخ الواقعة، والباب الثالث يتعرض لواقعـة محمـد بـك والتـى يرجـع تاريخهـا إلى ١٠٦٩هــ/ ١٦٥٨م، وناقشت الخاتمة بعض أحوال المصيبة، وما لها من الثواب، وأحكام الصبر، ومـا يعقبـه مـن حسـن المآب، وفى التوبة، والاستغفار، وفى سعة رحمة الله تعالى المنجية من النار، وفى تفسـير قولـه تعـالى "وأطيعوا الله ورسوله وأولى الأمر مـنكم"، واتبـع الصـوالحى فى تدوينـه للأحـداث نظـام التـأريخ باليوميات، حيث كان يؤرخ لما يحدث باليوم.

(٢) أحمد بن زنبل المحلى الرمال: "تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيـد خان مع السلطان قانصوه الغورى سلطان مصر "وقد قـام عبـدالمنعم عـامر بتحقيقـه ونشره عـام ١٩٦٢، تحت عنوان "آخرة المماليك".ويتعرض المؤلف فى هـذا المصـدر للعلاقـات التـى قامـت بـين سلاطين المماليك، والسلاطين العثمانيين، والمعركـة التـى دارت بيـنهم فى مـرج دابـق عـام ٩٢٢هــ/ ١٥١٦م، ووصف هذه المعركة وصفًا دقيقًا، وكيف دبت الخيانة فى صـفوف المماليـك، والمتمثلـة فى خاير بك، وجان بردى الغزالى؛ ونتيجة لذلك وعلاوة على تفـوق العثمانيـين العسـكرى، انتصرـوا فى تلك الموقعة، ثم تقدم العثمانيون نحو مصر بإيعاز مـن خـاير بـك، والغـزالى، إلى أن انتصرـوا عـلى المماليك فى موقعة الريدانية[xxii] فى (ذو الحجة ٩٢٢هـ/ يناير ١٥١٧م)، وتعرض المؤلـف بعـد ذلـك للمفاوضات التى دارت بين طومانباى سـلطان المماليـك فى مصرـ وبـين السـلطان سـليم العـثمانى، وتعثر هذه المفاوضات بقتل أعضاء الوفد المرسل من قبل السلطان العثمانى إلى السـلطان المملـوكى فى البهنسا[xxiii]، وانتهى الأمر باستئناف القتال مرة أخرى، وانسـحاب طومانبـاى إلى الـدلتا وخيانـة ابن مرعى له، وتسليمه إلى السلطان سليم، وإعدامه على باب زويلة[xxiv] عام ٩٢٣هـ/ ١٥١٧م.

(٣) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: "كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين ومائة وألف "تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، القاهرة، ١٩٨٩.

وكتاب الدمرداشى على درجة كبيرة من الأهمية، إذ أنه يتناول التاريخ السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى لمصر العثمانية فى الفترة من (١٠٩٩- ١١٦٩هـ/ ١٦٨٨- ١٧٥٦م). فمن الناحية السياسية يتعرض الدمرداشى بصورة واضحة للمنازعات التى كانت تقوم بين الأمراء المماليك، وصراعهم المستمر للسيطرة على مقاليد الأمور فى البلاد، ودور الفرق العسكرية فى ذلك الصراع، ويذكر المؤلف أنه شاهد وشارك فى الكثير من هذه الأحداث بدليل انتمائه لفرقة العزبان، علاوة على أنه دائمًا ما يذكر "وكان العبد الحقير، واقفًا، أو مشاركًا" كما تعرض الدمرداشى لظهور الفقارية والقاسيمة فيقول "وكانت أيامه دولة مصر فى فرقتين سعد وحرام، تبعى وكليبى (يزيدى وحسينى) رايته بيضا، واليزيدى رايته حمرا، وأكرى وقيسى، وكنا نعرف سعد وحرام، من المواكب رمانة سعد بجلبة مدورة، ومزارق نصف حرام بجلبة من غير رمانة، وما كان ظهر فقارى، وقاسمى بمصر، عسكر وعربان، وقرى إلا فى دولة آل عثمان"[xxv] وتحدث الدمرداشى كذلك عن العربان فى الوجهين البحرى، والقبلى ودورهم فى الصراعات المملوكية. ومن الناحية الاقتصادية تعرض المؤلف لانخفاض النيل وزيادته، وأثر ذلك اقتصاديًا، وتعرض أيضًا لارتفاع الأسعار بسبب الظروف السياسية المضطربة فيذكر على سبيل المثال ارتفاع أسعار البن، والصابون، والسكر الخام، والعسل والزيت والطحينة، والزيتون، واللحم، والسمن، وتعرض أيضًا لفساد العملة وغشها وأثر ذلك اقتصاديًا. أما من الناحية الاجتماعية فيتعرض المؤلف لدور بعض الأمراء المماليك فى الأوقاف والأعمال الخيرية. واتبع الدمرداشى فى تدوينه للأحداث نظام التأريخ بالحوليات، وأسلوب الدمرداشى يتصف بالصعوبة الشديدة وكثرة استعمال الألفاظ العامية.

(٤) أحمد شلبى بن عبدالغنى الحنفى "أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات" تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، القاهرة، ١٩٧٨، وله أهمية كبيرة فى تاريخ مصر العثمانية فى النواحى السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وأثر ذلك على المجتمع المصرى، ويبدأ تاريخ أحمد شلبى بالفتح العثمانى لمصر (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) وينتهى بسنة (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م). وعندما يتعرض أحمد شلبى للناحية السياسية فإنه يوضح سيطرة الأمراء المماليك على مقاليد الأمور فى مصر منذ النصف الثانى من القرن السابع عشر حتى سنة (١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م) علاوة على إبراز العمليات العسكرية التى كانت تقوم بين الأمراء المماليك الفقارية والقاسمية ومشاركة الفرق العسكرية فيها مثل فتنة أفرنج[xxvi] أحمد عام (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) وفتنة جركس[xxvii] محمد وإسماعيل بك بن عوض، وصراع جركس فيما بعد مع ذو الفقار بك الفقارى، وما ترتب على تلك الفتن من اضطرابات سياسية واقتصادية ويظهر من تاريخ أحمد شلبى التنافس الشديد الذى دار بين الأمراء المماليك للاستحواذ على المناصب المهمة مثل منصب إمارة الحج، والدفتردارية، وحكم الأقاليم ....الخ. أما من الناحية الاقتصادية فإنه يتحدث عن فيضان ونقصان النيل، وأثر ذلك اقتصاديًا، علاوة على الأزمات الاقتصادية التى كانت تحدث

بسبب الصراع بين البيوتات المملوكية، مثل استخدام المياه كسلاح تهديد فى فتنة أفرنج أحمد، ويشير أحمد شلبى أيضًا إلى اختلال قيمة العملة، كما أنه يتعرض لذكر أسعار الحاجيات. أما بالنسبة للناحية الاجتماعية، فنراه يتحدث عن دور الأمراء المماليك فى الأوقاف وأعمال الخير، وتعرض أيضًا لتركيب المجتمع المصرى، ووضع كل طبقة من هذه الطبقات، مما يعطى صورة واضحة عن المجتمع المصرى إبان تلك الفترة.

(٥) عبدالرحمن الجبرتى "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار "أربعة أجزاء، بولاق، ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩- ١٨٨٠م.

وهو من أهم مصادر تاريخ مصر الحديث، لأنه يؤرخ لثلاث فترات تاريخية مهمة مرت بمصر، وكانت أولها الفترة العثمانية، (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م) وثانيها تاريخ مصر إبان الاحتلال الفرنسى (١٢١٣- ١٢١٦هـ/ ١٧٩٨ – ١٨٠١م)، وآخرها تاريخ مصر إبان حكم محمد على، حتى عام ١١٣٦هـ/ ١٨٢١م. وتعرض الجبرتى للمجتمع المصرى، وطبقاته وفئاته، وطوائفه، خاصة العلماء، والمماليك، والتجار، ... الخ، واعتمد الجبرتى فى تأريخه على كثير من المؤرخين الذين سبقوه أمثال أحمد شلبى عبدالغنى صاحب أوضح الإشارات، ويوسف الملوانى صاحب تحفة الأحباب، وبالإضافة إلى ذلك فإنه عاصر بعض الأحداث الهامة، وشارك فيها، وإن لم يشارك فيها فإنه كان قريبًا منها، واتبع الجبرتى فى كتابته طريقة الحوليات واليوميات، وكان أسلوبه فى بعض الأحيان عاميًا كثير الأغلاط.

(٦) محمد بن أحمد بن إياس المصرى الحنفى: "بدائع الزهور فى وقائع الدهور" يعتبر الجزء الخامس الذى حققه الدكتور/ محمد مصطفى عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦١م، بالقاهرة المرجع الرئيسى لحوادث الفتح العثمانى لمصر، والتنظيمات التى وضعها العثمانيون لحكم مصر عقب الفتح، وسرد الأحداث المهمة التى حدثت بمصر، وقد كان ابن إياس دائم النقد للحكم العثمانى، ومساوئه؛ ولإهماله مصالح المصريين. وقد تعرض لحكم العثمانيين حتى وفاة خاير بك وصدور الفرمانات العثمانية كل عام لتجديد حكمه حتى وفاته عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م. وقد كان ابن إياس دقيقًا فى استقصاء الحقائق، واستخدم الألفاظ العامية، والألفاظ غير العربية، ويرجع ذلك إلى انتشار اللسان التركى فى مصر، ويظهر من كتابات ابن إياس أن المماليك لم يكونوا مؤيدين جميعًا للحكم العثمانى، ففى عام ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م وردت أنباء إلى القاهرة أن المملوكى جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم[xxviii] وإينال كاشف إقليم الغربية[xxix] قبضا على اثنين من مشايخ البدو، هما حسن بن مرعى وابن عمه، وقد سبق أن التجأ إليهما طومانباى حين هرب من وجه السلطان سليم، ثم سلماه إليه ليقتله، فثأرا منهما وشرب المماليك من دمهما، ويظهر من ذلك أن اثنين من الموظفين العثمانيين قد ثأرا لمقتل السلطان المملوكى[xxx].

(٧) محمد بن أبى السرور البكرى: "النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية" تحقيق عبدالرازق عيسى، القاهرة، ١٩٩٨. وهو قسمان، القسم الأول عبارة عن ذكر لحكام مصر منذ أقدم العصور، ويغطى الجزء الأخير منه العصر العثمانى حتى فترة ولاية خليل باشا (١٠٤١- ١٠٤٢هـ/ ١٦٣١- ١٦٣٢م) ويتحدث البكرى عمن تولى مصر من قضاة العسكر، إلى جانب فتنة

السباهية، وحادثة مقتل قيطاس بك، وموقف الأمراء المماليك، وبصفة عامة فالنزهة صورة مطابقة لمؤلفات البكرى السابقة. أما القسم الثانى من النزهة فيتناول المؤرخ فى حديث طويل عن خصوصيات مصر، وعجائبها ومتنزهاتها، وما قيل فيها نظمًا، ونثرًا، والنيل، وفيضانه، ومقياسه، وكيفية الاحتفال بوفائه، وقد تحدث عما فى مصر من بساتين، وآثار مهمة، ثم ذكر الأشهر القبطية، وما اختصت به مصر من النباتات، والأطعمة، والفواكه، وأنواع الزراعة وأوقاتها، ويتخلل ذلك الترجمة لأفراد أسرته وأشعارهم فى مدح مصر والتغنى بجمالها وعظمتها(xxxi).

(٨) مصطفى بن الحاج إبراهيم تابع الأمير حسن كتخدا عزبان الدمرداشى "تاريخ وقائع مصر المحروسة القاهرة كنانة الله فى أرضه" تحقيق الدكتور/ صلاح أحمد هريدى، الإسكندرية، ١٩٨٩م. ويبدأ المؤلف أحداثه منذ عام ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨م، حتى عام ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م، ويتعرض لتاريخ مصر السياسى، والاقتصادى، والاجتماعى فى تلك الفترة، فمن الناحية السياسية تحدث عن الصراع الذى كان دائرًا بين البيوتات المملوكية للاستئثار بالنفوذ، والمناصب الكبرى مثل إمارة الحج، والدفتردارية، وحكم الأقاليم، فمن ضمن الأحداث التى تحدث عنها باستفاضة فتنة أفرنج أحمد (١١٢٣هـ/ ١٧١١م)، وما أعقبها بعد ذلك، ثم تحدث عن صراع جركس محمد بك ضد إسماعيل بك ابن عوض، وأثر ذلك ويتحدث المؤلف أيضًا عن دور عربان الوجهين القبلى والبحرى فى الصراع بين البيوتات المملوكية، ويستمر ابن الحاج إبراهيم فى سرد الأحداث حتى سنة ١١٥٠هـ/ ١٧٣٧م. ومن الناحية الاقتصادية نجد المؤلف يتعرض لاضطراب الأحوال الاقتصادية نتيجة لاضطراب الأحوال السياسية، مما ترتب عليه ارتفاع فى الأسعار، وتعرض العملة للغش. أما من الناحية الاجتماعية يتعرض ابن الحاج إبراهيم للتركيب الطائفى للمجتمع المصرى.

ويلاحظ أن ما دونه المؤلف يتشابه لحد كبير مع ما دونه أحمد الدمرداشى من أحداث سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وسار المؤلف على نفس منهج الدمرداشى فى التأريخ بالحوليات.

رابعًا- المراجع العربية:

(١) دكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم "الريف المصرى فى القرن الثامن عشر" القاهرة، ١٩٨٦. يعطى هذا المرجع صورة واضحة ودقيقة عن الحياة الاقتصادية، والاجتماعية فى الريف المصرى مع بيان علاقة المماليك بذلك، فمن الناحية الاقتصادية يتعرض المؤلف لنظام الالتزام بصورة مفصلة؛ من حيث أنواع الأراضى، وفئات الملتزمين، علاوة على الأعباء المالية فى ظل نظام الالتزام، ثم يتحدث المؤلف عن اقتصاديات الريف كالزراعة، والصناعة.

أما من الناحية الاجتماعية فالمؤلف يوضح التركيب الاجتماعى للريف من فلاحين، وعربان، علاوة على إبراز الدور السلبى والإيجابى للعربان فى الريف، كذلك أعطى صورة دقيقة وواضحة عن العادات الاجتماعية التى كانت سائدة فى الريف، مثل النذور، والأفراح، والمآتم. وهذا المرجع يحوى مادة وثائقية قيمة مقتبسة من سجلات إسقاطات القرى، وسجلات الالتزام، وسجلات المحاكم الشرعية.

(٢) دكتور/ عمر عبدالعزيز عمر "تـاريخ مصرـ الحـديث والمعـاصر" (١٥١٧- ١٩١٩) الإسـكندرية، ١٩٩٦. فى القسم الأول منه يتعرض المؤلف لدراسة تحليلية لبعض مصـادر تـاريخ مصرـ الحـديث، ثم يتحدث عن التنظيم الإدارى، والمالى لمصر العثمانية، ثم يعقبه بالحديث عـن المجتمـع المصرى فى تلـك الفـترة بمختلـف فئاتـه حـاكمين، ومحكـومين، ووضـع كـل مـن هـذه الطبقـات اقتصـاديًا، واجتماعيًا. أمـا القسـم الثـانى مـن هـذا المرجـع فيتعـرض لتـاريخ مصرـ فى القـرنين التاسـع عشرـ والعشرين، مع بيان التطورات السياسية التى مـرت بهـا مصرـ فى تلـك الفـترة، بدايـة مـن توضـيح نتائج الحملة الفرنسية على مصرـ حتـى ثـورة ١٩١٩، وهـذا المرجـع - هـو الآخـر - يحـوى مـادة وثائقية قيمة عربية، وأجنبية.

(٣) دكتورة/ ليلى عبداللطيف أحمد "الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى" القاهرة، ١٩٧٨. تتعرض المؤلفة فى الباب الأول من هذا المرجع لخصائص الإدارة فى مصرـ العثمانيـة، وتطورهـا، وفى الأبواب التاليـة تتحـدث عـن مسـئولى الجهـاز الإدارى فى مصرـ فتتحـدث عـن الباشـا، ومعاونيـه، وموارده المالية، والعينية... الخ، ثم تتحدث بعد ذلك عن الديوان العالى، ونظام الجمعية[xxxii] مـع بيان اختصاصات وعضوية كـل عـن أوضـاع مصرـ فى القـرن الثـامن عشرـ فى النـواحى السياسـية، والاقتصادية، والاجتماعية، وهى فى جملتها دراسات وثائقية من الدرجة الأولى

خامسًا- المراجع الأجنبية:

(١) Deherain. Henri., L'Egypte Turque (Histoire De La Nation Egyptienee, Tome V), Paris, 1931.

وهو يتعرض لتاريخ مصر الحديث، بداية مـن الفـتح العـثمانى (٩٢٣هــ/ ١٥١٧م) حتـى مجئ الحملـة الفرنسـية وأحـداثها (١٢١٣- ١٢١٦هــ/ ١٧٩٨- ١٨٠١م). ويتنـاول فى الحـديث عـن الفترة العثمانية الفتح العثمانى للشـام، ومصرـ وموقـف المماليـك، والحـديث أيضًـا عـن المماليـك الكشاف، والبكوات، علاوة على أوضاع مصر فى القرن الثامن عشر مبينًا دور المماليك فيـه، بدايـة من فتنة أفرنج أحمد (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) إلى أن سيطر إبراهيم بك، ومراد بك على مقاليد الأمـور فى البلاد حتى مجئ الحملة الفرنسية.

(٢) Holt. P. M., Egypt and the Fertile Crescent (1516- 1922) A Political History, London 1996,

وفيه تعرض لتاريخ مصر السياسى، والصراع بين البيوتات المملوكية؛ طمعًا فى الوصـول إلى السلطة دون مراعاة لمصالح الشعب، والأهالى، ودون أدنى اعتبار لممثل السيادة العثمانية فى مصر، وهو الباشا، كما أشار إلى دور الأوجاقات فى ذلك الصراع، ويشـير كـذلك إلى انقسـامات الفقاريـة، والقاسمية، ودور العربان فى الصراع المملوكى ويستمر فى تتبع الأحداث إلى مجئ الحملة الفرنسية.

(٣) Shaw. S J., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt (1517- 1798) Princeton, New Jersey, 1962.

وهو عبارة عن رسالة دكتوراه عن النظام المالى، الإدارى، وتطور مصر العثمانية (١٥١٧-١٧٩٨م) وفى سبيل إعدادها زار المؤلف مصر، والشام، وتركيا خلال أعوام ١٩٥٥- ١٩٥٦- ١٩٥٧

سادسًا- الدوريات العربية:

(١) المجلة المصرية للدراسات التاريخية.

(١) الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا "ذكر ما وقع من عسكر المحروسة القاهرة" (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) تحقيق الدكتور/ عبدالقادر أحمد طليمات، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع عشر، القاهرة، ١٩٦٨. يتعرض لانقسام المماليك إلى فقارية، وقاسمية، وتنافسهما على الزعامة، ولم يقتصر الأمر على هذا الحد بل وصل التنافس على الزعامة فى البيت الواحد، وتحدث الفرا عن فتنة دموية دارت رحاها بين الفرق العسكرية. وقد استمرت سبعين يومًا من عام ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، عاصرها المؤلف وشاهد أحداثها بنفسه، وتتبع تطوراتها منذ أن كانت فى بدايتها خلافًا كلاميًا حتى تطور الخلاف إلى حرب قاتلة، وتعرض الفرا لأسباب هذه الفتنة، وأوضح أنها ترجع إلى التنافس بين ضباط أوجاق الإنكشارية حول النفوذ، والسلطان، ودور أفرنج أحمد أوده باشى[xxxiii] الذى أراد أن يفرض نفوذه على الأوجاق كله، وانتهى الأمر بحدوث حرب قاسية الأهوال، ترتب عليها هدم البيوت، ونهب الأموال، وسقوط القتلى، والجرحى[xxxiv]، وتعرض الفرا لموقف كل من:

أولاً- الأوجاقات العسكرية: والنزاع الذى نشب، والتنافس الذى وصل لحد الاشتباك المسلح.

ثانيًا- الوالى العثمانى: وضعفه عند نشوب النزاع بين الأوجاقات العسكرية، ووصل ذلك الضعف إلى الانحياز للجانب الأقوى دون مراعاة للصالح العام.

ثالثًا- علماء الأزهر: وإصدارهم فتاوى تؤيد فريق ضد الآخر، وبسبب ذلك استبد كل فريق برأيه ورفض الصلح.

رابعًا- الأمراء: وشرح كيف كانوا يعيشون عيشة كلها بذخ وترف، ولم يقاسوا من تلك الفتنة كما قاسى المجتمع المصرى أثناءها.

خامسًا- سكان القاهرة: وقد انقسموا إلى فريقين متعارضين، مما كان له أثر سيئ على المنتصر والمنهزم على السواء.

سادسًا- القبائل العربية (العربان): والتى استغلت الموقف لصالحها وقاموا بعمليات السلب والنهب.

(٢) محمد أبى السرور البكرى "كشف الكربة برفع الطلبة" تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٧٦. يتعرض للأوضاع السياسية والاقتصادية التى حدثت بمصر وخاصة إبان فتنة الجند السباهية الذين فرضوا الطلبة[xxxv] وغالوا فى تحصيلها منذ عهد أويس باشا (٩٩٤- ٩٩٩هـ/ ١٥٨٥- ١٥٩٠م) وكانت محاولات الباشوات إلغاء هذه الضرائب الظالمة السبب المباشر فى ثورات هؤلاء الجند، منذ بداية الفتنة إلى أن قضى عليهم تمامًا فى سنة ١٠١٧هـ/ ١٦٠٩م على يد الوالى محمد باشا مبطل الطلبة، وكان من نتيجة ذلك القضاء على قوة المماليك العسكرية، والسياسية لفترة ما، وخاصة بعد أن ازدادت قوتهم ونفوذهم.

(٣) محمد البرلسى السعدى "بلوغ الأرب لرفع الطُلب" تحقيق الدكتور/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٧.

يتعرض البرلسى لأحداث فتنة الجند السباهية، وما اقترفوه من آثام، وترجع أسباب هذه الفتنة إلى العوامل الاقتصادية منذ ولاية على باشا الصوفى (٩٧١ – ٩٧٣هـ/ ١٥٦٤ – ١٥٦٦م)، حيث بدأ تزييف العملة، وخلطها بالنحاس، فاضطربت أحوال البلاد حيث كثر اللصوص، وقطاع الطرق، فاستغل الجند السباهية ذلك لصالحهم، فقاموا بفرض المظالم على الأهالى فى الريف، وبالغوا فى ذلك مبالغة شديدة، ووصل بهم التحدى إلى قتل ممثل السلطان فى مصر وهو إبراهيم باشا (١٠١٢- ١٠١٣هـ/ ١٦٠٤- ١٦٠٥م)، وبلغ هذا التحدى ذروته إلى درجة إعلان استقلالهم بمصر. ويظهر من فتنة السباهية بروز العنصر المملوكى على وجه الحياة السياسية، والعسكرية فى مصر سواء فى الجانب الثائر، أو فى جانب الإدارة العثمانية، مما يدل على أن العناصر المملوكية أصبحت هى المتحكمة فى البلاد، وتم القضاء على نفوذ الجانب الثائر فى ولاية محمد باشا (١٠١٦- ١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧- ١٦١١م) ويسوق البرلسى على لسان الشيخ على الملامح عددًا من الأبيات الشعرية عن فتنة السباهية، والقضاء عليهم بقوله.

أجناد مصر قد طغوا	وبجهلهم قد باهوا.
طلبوا ببغى طلبة	عنها نهانها الله.
وخالفوا مليكهم	وبخلفهم قد تاهوا.
فأتى الوزير محمد	بالنصر من مولاه.
ليردهم عن غيهم	فأبوا ابتاع رضاه.
وتجمعوا لقتاله	أرخت هد بغاه[xxxvi].

(ب) مجلة كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة).

(١) محمد شفيق غربال: مصر عن مفترق الطرق (١٧٩٨- ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى[xxxvii] الروزنامجى بعنوان "ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية" مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.

وهو عبارة عن إجابة لأسئلة طرحها على حسين أفندى، المسيو استيف مدير المالية فى عهد الاحتلال الفرنسى عن أحوال مصر الإدارية، والمالية فى العصر السابق على الحملة الفرنسية وقد انتظمت هذه التساؤلات والإجابات فى ستة عشر بابًا، وهى كما يلى:

(١) الباب الأول: وصف ترتيب القاهرة، ونظامها، وأمرائها.

(٢) الباب الثانى: فى تعريف صناجق مصر، وعدتهم، وخدمتهم.

(٣) الباب الثالث: فى ترتيب الأوجاقات السبعة، وأسمائهم.

(٤) الباب الرابع: فى تعريف الحكام القاطعين بالأحكام الشرعية مثل القاضى وغيره.

(٥) الباب الخامس: فى تعريف الأفندية، وخدمتهم.

(٦) الباب السادس: فى تعريف الولايات، وبلاد الأقاليم المصرية.

(٧) الباب السابع: فى تعريف التزام الملتزمين.

(٨) الباب الثامن: فى تعريف الأراضى، ووضع يد الملوك عليها.

(٩) الباب التاسع: فى ترتيب البلاد، وضبط أطيانها حين تداولت هذه المملكة إلى السلطان سليم.

(١٠) الباب العاشر: فى تعريف الميرى، وتمكين الملتزم من الالتزام.

(١١) الباب الحادى عشر: فى تعريف تمكين الملتزمين فى الالتزام والفلاحين من الأراضى.

(١٢) الباب الثانى عشر: فى تعريف مقدار الميرى إلى غاية تحرير حسن باشا كان قدره أى شئ.

(١٣) الباب الثالث عشر: فى تعريف سبب ترتيب الميرى على البلاد، وغيره.

(١٤) الباب الرابع عشر: فى تعريف سبب ترتيب مصاريف الميرى.

(١٥) الباب الخامس عشر: فى تعريف المواريث، وما يخص بيت المال.

(١٦) الباب السادس عشر: عن تعريف الأسئلة الآتى ذكرها فيها.

وقد قام شو "Shaw" بتحقيق هذا المخطوط، ونشره عام ١٩٦٤م فى كتاب بعنوان:
Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, by Husen Efendi.

ومقدمة الكتاب تعالج التكوين الإدارى، والاجتماعى لمصر العثمانية فى نهاية القرن الثامن عشر، ثم يشير المؤلف بعد ذلك للاحتلال الفرنسى، ويناقش شو "Shaw" فى نفس المقدمة شخصية حسين أفندى، ويرى أنه لم يكن من المماليك، أو أصدقائهم، ويتعرف لمناقشة التقرير[xxxviii].

سابعًا- الدوريات الأجنبية:

Holt. P. M.

وله العديد من المقالات الخاصة بتاريخ مصر العثمانية، والأحداث المهمة بها، وقد نشرت هذه المقالات فى مجلة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بلندن

Bulletin of the School of Oriental and African Studies (BSOAS)

وأهم هذه المقالات:

(١) مقالة عن رضوان بك أمير الحج فى القرن السابع عشر وتحدث فيه عن أصل المماليك الجراكسة[xxxix] بعنوان:

The Exalted Lineage of Ridwan Bey some Observation on a Seventeenth Century Mamluk Genealogy (BSOAS) XXII, p.2, 1959.

(٢) والمقالة الثانية عن البكوية فى مصر العثمانية فى القرن السابع عشر بعنوان:

The Beylicate in Ottoman Egypt During the Seventeenth Century, XXIV, p.2, 1961.

والجزء الأول من المقال يستهله بمقدمة ببليوجرافية عن المصادر المهمة لتاريخ مصر العثمانية، ثم يلى ذلك عرض مختصر لتاريخ مصر السياسى عن العهد العثمانى خلال القرنين السادس عشر، والسابع عشر، ثم يتحدث بعد ذلك عن البكوية فى مصر العثمانية، ثم يختم هذا الجزء بملحق عن الولاة العثمانيين فى مصر فى القرن السابع عشر، ويذكر المصادر التى اعتمد عليها فى تحديد بداية فترات حكمهم وانتهائها. أما الجزء الثانى من المقالة فهو عبارة عن قائمة تراجم لحياة صناجق مصر البكوات فى القرن السابع عشر[xl].

(٣) والمقال الثالث عن حياة كوجك محمد أحد رجال الحامية العثمانية فى مصر بعنوان:

The Career of Kucuk Mohammed (1676- 94) (BSOAS) XXIV, p.2, 1963.

الفصل الثانى

مصر العثمانية فى مطلع القرن السادس عشر

أولاً: السيطرة العثمانية على مصر

فى عهد السلطان قانصوه الغورى (٩٠٦- ٩٢٢هـ/ ١٥٠١- ١٥١٦م) اتجه العثمانيون بفتوحاتهم نحو الشرق، فقد كان الشرق محل اهتمام السلطان سليم منذ أن كان واليًا فى طرابزون، فقد شغله امتداد المذهب الشيعى لمنطقة الأناضول، لذا ركز سليم فى حروبه على محاربة القزلباش[xli] فيها، كذلك اتجه إلى فارس، وهزم الصفويين فى موقعة جالديران فى (٩٢٠هـ/ ١٥١٤م)، واستولى على عاصمتهم تبريز[xlii]. وعلى أثر ذلك تميزت العلاقة بين السلطان الغورى، والسلطان سليم بالود أحيانًا، والوعيد أحيانًا أخرى، ويرجع ذلك إلى طبيعة الخطر الصفوى، وممالأة السلطان الغورى للصفويين، فى الوقت الذى كانت فيه مراسلات سرية بين السلطان سليم، وخاير بك نائب الغورى فى حلب اتسمت بالصداقة، وقد حذر سيباى نائب دمشق الغورى من ذلك، وأطلعه على مراسلات خاير بك مع السلطان سليم، ولكن الغورى لم يتخذ أى إجراء ضد خايربك[xliii]، وربما يرجع ذلك إلى الثقة التى أولاها الغورى لخايربك، وعدم توقع الأول أى اعتداء من قبل السلطان سليم فى يوم من الأيام. ولكن العلاقة بين الغورى وسليم ازدادت سوءً؛ بسبب التنافس على إمارة ذى القدر أو "ذلغادر" فى أعالى الشام، وقيام سليم بالاستيلاء عليها، وقتل حاكمها علاء الدولة عام (٩٢١هـ/ ١٥١٥م) لأنه كان مواليًا للمماليك، ويحظى بتأييدهم[xliv] فما كان من الغورى ردًا على سليم إلا أن أوى الفارين من الأخير، وعلى رأسهم الأمير قاسم أحد أبناء الأمير أحمد أخى السلطان سليم، والذى قتله الأخير بسبب الصراع على العرش، واتخذه أداة للتهديد[xlv]، فما كان من السلطان سليم إلا أن رد عليه بإغلاق أسواق الرقيق التى كانت بمثابة المدد الطبيعى لقوة المماليك[xlvi] ومما تجدر الإشارة إليه أنه حتى ذلك الوقت لم تكن هناك حالة حرب بين الدولتين المملوكية والعثمانية.

ولكن سرعان ما لاحت فى الأفق بوادر الصدام بين المماليك والعثمانيين، فقد قام السلطان سليم بتجهيز حملة جديدة ضد أحد الأقاليم الصفوية عام ٩٢٢هـ/ ١٥١٦م، فما كان من السلطان الغورى، إلا أن خرج قاصدًا البلاد الشامية والحلبية فى ١٣ ربيع آخر ٩٢٢هـ/ ١٦ مايو ١٥١٦م، وجعل طومان باى نائبًا عنه بالقاهرة إلى حين حضوره، واصطحب السلطان الغورى معه فى حملته هذه الخليفة العباسى المتوكل على الله، وقضاة المذاهب السنية الأربعة، وفى ٣ جماد أول ٩٢٢هـ/ ٤ يونيو ١٥١٦م، وصل الغورى فى تقدمه إلى غزة، ثم رحل بعد ذلك إلى دمشق، وتوجه بعدها إلى حمص، ثم وصل إلى حلب فى ٣٠ جماد أول ٩٢٢هـ/ أول يوليو ١٥١٦م[xlvii].

وقد وصلت أنباء تحركات السلطان الغورى إلى السلطان سليم، فدارت بينهما المراسلات لتجنب القتال، ولكن لم يكتب لها النجاح، فكان القتال بين الطرفين، ففى ٢٥ رجب ٩٢٢هـ/ ٢٤ أغسطس ١٥١٦م، التقى الجيشان المملوكى والعثمانى فى مرج دابق، وهزم المماليك فى هذه الموقعة بعد أن حققوا نصرًا أوليًا[xlviii]، وتوفى السلطان الغورى أثناء القتال[xlix].

ويعود انتصار العثمانيين فى هذه الموقعة إلى تفوقهم العسكرى، واستخدام الأسلحة النارية التى كان يحتقرها المماليك، علاوة على الخيانة التى دبت فى صفوف المماليك، فقد كان خايربك يعمل علنًا لصالح العثمانيين، فقد أشاع فى المعركة أن السلطان الغورى قد مات، علاوة على خيانة جان بردى الغزالى نائب حماه من قبل السلطان الغورى، والذى ظهر أنه كان متواطئًا مع العثمانيين[l].

وبينما كان السلطان سليم يدعم سيطرته على كافة أجزاء الشام، اجتمع الأمراء المماليك العائدون من القتال، واتفقوا على اختيار طومان باى سلطانًا على البلاد؛ حتى يتمكن من تدعيم قوة المماليك الدفاعية لمواجهة العثمانيين، ولكنه رفض فى بداية الأمر بحجة أن الجنود لن تقدر جسامة المسئولية، وستظل منقسمة إلى فئات متصارعة لا يهمها سوى المطالبة بالمزيد من الأموال فى الوقت الذى تعانى فى البلاد ضيقًا اقتصاديًا، وأنه لن يتمكن مع مرتبات الجند، ورغم ذلك أصر أمراء المماليك على تنصيبه سلطانًا خلفًا للأشراف قانصوه الغورى، فما كان منه إلا أن وافق مرغما بعد أن حلفوا له على المصحف ألا يخونوه ولا يثيروا ضده الفتن، وكان ذلك فى ١٤ رمضان ٩٢٢هـ/ ١١ أكتوبر ١٥١٦م، وصار يلقب باسم أبو النصر طومان باى قانصوه الناصرى[li].

وفى ١٥ شوال ٩٢٢هـ/ ١٠ نوفمبر ١٥١٦ أثناء مقام سليم فى دمشق أرسل لطومان باى خطابًا يعرض عليه الصلح شريطة أن يعترف الأخير بتبعيته للأول، فيقوم بدفع الخراج كل عام، وأن تكون الخطبة والسكة باسم السلطان العثمانى أيضًا، وإذا وافق طومان باى على ذلك فسيكون نائب السلطان سليم فى مصر، وتكون منطقة نفوذه من غزة إلى مصر، وفى حالة عدم موافقته فإن السلطان سليم سيدخل مصر، ويقتل جميع ما بها من المماليك، حتى الأجنة فى بطون الحوامل، ولما قرئ هذا الخطاب على طومان باى بكى وأمر بقتل حامل هذا الخطاب[lii].

كان من الطبيعى ألا يقبل طومان باى هذه الشروط، وألا يتراجع سليم عن التقدم نحو مصر، لأنه كان يعلم علم اليقين أن قاعدة المماليك الأساسية مصر وليست الشام، فلو أنه عاد إلى استانبول دون أن يغزو مصر، فمن المؤكد أن المماليك سيحاولون تجميع قواهم، والتحول من موقف الدفاع إلى موقف الهجوم، واستعادة الشام مرة أخرى[liii]، كما أن غرض سليم من عرض الصلح على طومان باى كشف رد فعله، والذى سوف يتحدد عليه الخطوة القادمة.

وعلى ما سبق قرر سليم الزحف على مصر، والقضاء على نفوذ المماليك الجراكسة وشجعه على ذلك خايربك[liv]، حتى لا ينتقم المماليك منه لدوره المتخاذل ضدهم فى مرج دابق، وحتى يستجلب رضا القوة العثمانية، عليه ويفوز بمنصب كبير، وخاصة بعد أفول قوة المماليك، وفى سبيل تحقيق ذلك أرسل كتبًا إلى أمراء مصر ومشاريخ العربان يرغبهم، فيها بالدخول فى طاعة السلطان سليم، وأن من يدخل فى طاعته فسوف يظل على وظائفه وأرزاقه[lv]*.

وعلى هذا الأساس تحرك السلطان سليم من دمشق فى شهر ذى الحجة ٩٢٢هـ/ يناير ١٥١٧م، ثم وصل إلى يافا، ومنها إلى غزة ثم تقدم إلى العريش، ولما علم سليم بتجمع بعض قوات طومان باى عند الصالحية تجنبها وانحرف جنوبًا، واخترق صحراء سيناء، ثم وصل إلى بلبيس، فما كان من طومان باى إلا أن تحصن فى الريدانية، فحفر خندقًا على طول الخطوط الأمامية، وأعد أسلحته، ورغم هذه الاستعدادات فقد جبن المماليك - كعادتهم - حتى إن بعضهم كان لا يقيم بالريدانية إلا خلال النهار كى يراهم السلطان، ثم يعودون إلى القاهرة حيث يبيتون فى منازلهم، وهذا يفسر بالطبع مدى ما لقيه طومان باى من عنت فى سبيل إعداد جيشه لحرب العثمانيين[lvi]، وكان ذلك من أسباب هزيمة المماليك فى المعركة القادمة، وهناك سبب آخر: وهو حينما علم السلطان طومان باى وهو فى الريدانية بتقدم العثمانيين أراد أن يهاجمهم فى الصالحية، وهم فى حالة إعياء بعد عبور الصحراء، ولكن الأمراء المماليك غلبوه على أمره، وأصروا أن يكون القتال فى الريدانية؛ ظنًا منهم بأن الخندق الذى أعدو، كفيل بحمايتهم، ولو أنهم عملوا برأى طومان باى ربما تغير الموقف لصالحهم[lvii].

وفى ٢٩ ذو الحجة ٩٢٢هـ/ ٢٣ يناير ١٥١٧م تلاقى الجيشان المملوكى والعثمانى فى أوائل الريدانية، ودارت بينهما معركة عنيفة، وقتل من الطرفين أعداد كبيرة، وقصد السلطان طومان باى صنجق السلطان سليم يريد قتله، ولكنه قتل الصدر الأعظم[lviiii] سنان باشا ظنًا أنه سليم، ودارت رحى المعركة بين الطرفين، وفى النهاية رجحت كفة العثمانيين لأنهم جاءوا أفواجًا، ثم انقسموا فرقتين: فرقة جاءت من تحت الجبل الأحمر، وفرقة جاءت للعسكر عند الوطاق[lix]، بالريدانية وضربوهم بالأسلحة النارية، وقتل عدد لا يحصى من المماليك، أما السلطان طومان باى فظل يقاتل بنفسه ومعه قليل من جنوده، فقتلوا عددًا كبيراً من العثمانيين، ولكن لما تكاثرت عليه الجنود العثمانيين، ورأى أن جنوده قد قلوا من حوله طوى الصنجق السلطانى وتوجه إلى طرة حتى لا يقع فى الأسر[lx].

وبعد هزيمة المماليك فى الريدانية دخل العثمانيون القاهرة فى ٣٠ ذى الحجة ٩٢٢هـ/ ٢٣ يناير ١٥١٧م، ودخل الخليفة المتوكل على الله المدينة فى صحبة وزراء سليم، وخايربك، وقضاة المذاهب السنية الأربعة الذين قد أسرهم سليم فى مرج دابق، ونودى بالأمان بهدف إسباغ الشرعية على الحكم العثمانى، وتهيئة الجو لدخول السلطان سليم القاهرة، وفى الثالث من محرم ٩٢٣هـ/ ٢٦ يناير ١٥١٧م دخل سليم القاهرة فى موكب عسكرى مهيب، واتجه بموكبه إلى معسكره الجديد فى بولاق بعد أن نقل من الريدانية[lxi].

ثانياً: القضاء على النفوذ السياسى للماليك

على الرغم من هزيمة طومان باى فإنه لم ييأس من تحقيق أدنى انتصار، فباغت السلطان سليم فى بولاق ليلة ٥ محرم ٩٢٣هـ/ ٢٩ يناير ١٥١٧م، وضيق عليه الخناق، وأعمل السيف فى الجنود العثمانيين، وأخذ وجنوده يرجمون وطاق سليم بالمقاليع، واستمروا على ذلك حتى مطلع النهار، ولما أحس الأمراء المماليك المختفين بتفوق طومان باى على العثمانيين خرجوا من مخابئهم وانضموا إليه، ووقعت معركة عنيفة، انتهت بانتصار طومان باى، واستيلائه على بعض أجزاء من القاهرة[lxii]؛ ونتيجة لذلك قويت الروح المعنوية عند المماليك، وأخذوا يبحثون فى المنازل والحارات عن العثمانيين، ومن ظفروا به قتلوه، وحث السلطان طومان باى العوام على مداهمة العثمانيين أينما وجدوا، واتخذ من مسجد شيخو مركزًا لعملياته الحربية، وما كاد يحل يوم الجمعة ٧ محرم ٩٢٣هـ/ ٣٠ يناير ١٥١٧م حتى كانت الخطبة فى مساجد القاهرة للسلطان طومان باى[lxiii].

ولكن بعد فترة اشتد القتال فلم يتحمل المماليك الجراكسة ذلك، فما كان منهم إلا أن اختفوا فى بعض المساجد، والمنازل والاصطبلات خوفًا على أنفسهم من سطوة العثمانيين، ومن ثم تمكن العثمانيون من استعادة بولاق مرة أخرى، ووجد طومان باى نفسه يقاتل فى نفر قليل فأدرك استحالة النصر فهرب إلى البهنسا[lxiv]، وعلى ذلك واصلت القوات العثمانية عمليات التصفية للمماليك خشية أن توجد قوات للمقاومة، فهاجموا المساجد والحارات والبيوت، والمدارس، والمزارات، وقبضوا على حوالى ثمانمائة من المماليك فضربت أعناقهم جميعًا أمام السلطان سليم، وفى النهاية خضعت القاهرة للعثمانيين بعد قتال مرير استمر قرابة ثمانية أيام أريقت فيه الكثير من الدماء من الطرفين[lxv].

وفى محاولة يائسة من طومان باى لكسب المؤيدين أعلن إلغاء ضريبة الخراج لمدة ثلاث سنوات؛ فهرع لتأييده عدد من الفلاحين والعربان، ولكن الخيانة أخذت تدب فى صفوف طومان باى؛ فهرب الغزالى ومعه عدد من أمراء المماليك وانضم إلى العثمانيين طمعًا المكافأة، وانضم إلى العثمانيين جانم السيفى كاشف الفيوم بعد أن وعده السلطان سليم بإعطائه الفيوم إقطاعًا له، مما تسبب ذلك فى إضعاف جبهة طومان باى[lxvi].

وكان السلطان قد عرض على طومان باى حكم الصعيد تحت السيادة العثمانية؛ كى يبعده عن مركز الأحداث فى القاهرة، ولكن سليم لم يكن صادقًا فى ذلك؛ لأن هدفه كان كسب الوقت، خاصة وأنه وعد خايربك بحكم مصر كمكافأة له على خيانته للمماليك، كما كان سليم يعلم جيدًا أنه لو فعل ذلك فسوف يشق طومان باى عليه عصا الطاعة، كما سيسبب العديد من الاضطرابات لوالى مصر لبعد الصعيد عن السلطات الحاكمة فى القاهرة، وكان طومان باى قد رفض هذا العرض من قبل[lxvii].

ولما استبد به الحزن والأسى لكثرة ما لقى من متاعب أرسل إلى سليم يفاوضه فى الصلح، وبعث له بكتاب مع قاضى البهنسا جاء فيه "إن كنت تروم أن أجعل الخطبة والسكة باسمك وأكون نائبًا عنك بمصر حسبما يقع الاتفاق عليه بيننا من المال الذى أحمله لك كل سنة، فارحل عن مصر أنت وعسكرك إلى الصالحية، وصون دماء المسلمين بيننا ولا تدخل فى خطيئة أهل مصر من كبار وصغار، وشيوخ، وصبيان، نساء، وإن كنت ما ترضى بذلك، فاخرج ولا قينى عند بر الجيزة ويعطى الله النصر لمن يشاء"[lxviii].

وافق السلطان سليم على الصلح وكتب اتفاقًا بذلك وقع عليه الخليفة والقضاة الأربعة، وذهب الوفد المرسل من قبل السلطان سليم، ما عدا الخليفة أرسل دواداره[lxix]، ولكن حدث ما عرقل تنفيذ هذا الاتفاق، إذ خرجت جماعة من أنصار طومان باى، وقتلوهم ما عدا دوادار الخليفة، من هنا أيقن سليم أن طومان باى لم يكن جادًا فى طلب الصلح، وانتقم لمقتل الوفد بأن أخراج أمراء المماليك المسجونين بالقلعة، وقتلهم واستعد للحرب[lxx].

وبناء على ما سبق باتت نية الطرفين مواصلة القتال، ففى ٦ ربيع أول ٩٢٣هـ/ ٢٩ مارس ١٥١٧م عبر سليم نهر النيل إلى الجيزة للقاء طومان باى، ومكث العثمانيون أربعة أيام فى الجيزة، ثم زحفوا بعدها للقاء المماليك، وعند وردان التقى الجيشان، ودارت بينهما معركة عنيفة انتهت بانتصار العثمانيين على المماليك، بفضل استخدام الأسلحة النارية، وعلى أثر ذلك فر طومان باى هاربًا مع ما بقى من قواته إلى تروجه بالبحيرة فلاقاه حسن بن مرعى وابن عمه شكر شيوخ عرب محارب بالبحيرة فى ضيعة تسمى البوطة، وأخرج طومان باى مصحفًا وحلفهما عليه ألا يخوناه بعدها طاب قلب طومان باى، ووافق على الإقامة عندهما[lxxi].

وعندما تدبر ابن مرعى الأمر تراءى له خطور إيواء طومان باى، وأيقن أنه يقف إلى جانب الكفة الخاسرة، وحدثته نفسه بالخيانة وشجعه على ذلك ابن عمه شكر، فما كان من ابن مرعى ألا أن أرسل للسلطان سليم يعلمه بوجود طومان باى لديه، فأرسل إليه جماعة من عسكره قبضوا عليه، وتوجهوا به إلى السلطان سليم، وأما الأمراء الذين كانوا مع طومان باى فقد تفرقوا فى البلاد[lxxii].

دخل طومان باى على سليم، فقام له الأخير ورحب به، ودار بينهما حوار طويل، عاتب فيه سليم طومان باى على قتله الوفد الذى أرسله لمفاوضته فى الصلح، ولكن طومان باى نفى هذه التهمة وأخذ يمجد فى نفسه، وأوضح للسلطان سليم أنه لولا الخيانة ما تمكن هو وغيره من انتزاع بلاد الشام ومصر من المماليك[lxxiii]، وإزاء ذلك أعجب سليم بشجاعة طومان باى وتردد فى اتخاذ أى قرار بشأنه، ووضعه فى السجن داخل معسكره بإمبابة[lxxiv]*.

ولكن إبقاء سليم على حياة طومان باى كان من شأنه أن يهدد وجود جان بردى الغزالى، وخايربك، وعليه فقد أخذا على عاتقهما اقناع سليم أنه ما دام طومان باى على قيد الحياة، فلا بقاء لملكه بمصر والشام، وأخيراً وافق على إعدامه فى ١١ ربيع أول ٩٢٣هـ/ ٢٣ أبريل ١٥١٧، على باب زويلة[lxxv].

أما الموقف بالنسبة لحسن بن مرعى وابن عمه شكر، فنجد أن إينال طراباى كاشف الغربية، وجانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم، قد قبضا عليهما لأنهما أبلغا سليم عن مكان وجود طومان باى، وسلماه إليه ليقتله، فثأرا منهما وشربا من دمهما[lxxvi].

بعد أن خضعت مصر بصورة نهائية للسلطان سليم، قرر العودة إلى استانبول لمباشرة أحوال دولته داخليًا وخارجيًا[lxxvii]، ولكن قبل مغادرته كان له موقف من المماليك، فلم يكن هدفه القضاء عليهم نهائيًا، وذلك تمشيًا مع سياسة الدولة العثمانية فى حكم الشعوب التى خضعت لها، فهى لم تغير كثيراً من نظم البلاد المفتوحة، لأن المماليك كانوا أدرى بشئون البلاد من العثمانيين، ورأى سليم ومن بعده سليمان (٩٢٧- ٩٧٣هـ/ ١٥٢٠- ١٥٦٦م) أن بقاء المماليك للاشتراك فى حكم البلاد سوف يكون عنصر موازنة بين الباشا ورجال الحامية العسكرية[lxxviii].

وعلى هذا الأساس قام السلطان سليم بعزل يونس باش من نيابة السلطنة بمصر، وولى حكم مصر خايربك المملوكى بدلاً منه، وذلك فى ١٣ شعبان ٩٢٣هـ/ ٣١ أغسطس ١٥١٧[lxxix]، وظل يحكم مصر حتى وفاته سنة ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م ولم تمنح مصر إقطاعًا له كما ذكر بعض المؤرخين[lxxx]؛ لأن خايربك كان يتلقى أمرًا سنويًا من السلطان سليم باستمرار نيابته على مصر وكذلك فى عهد السلطان سليمان المشرع[lxxxi].

ثالثاً:خاير بك والمماليك

أما الموقف بين خاير بك والمماليك فكان وديًا، بدليل أن السلطان سليم استجاب لاقتراح خاير بك بإعلان عفو عام عن المماليك[lxxxii]، وسمح لهم بركوب الخيل وشراء السلاح والتزى بزى المماليك لا العثمانيين[lxxxiii]، ويقول ابن إياس "نادى خايربك فى القاهرة بأن المماليك الجراكسة تظهر وعليهم أمان الله تعالى، فظهر منهم الجم الغفير، وهم فى أسوأ حال فى زى الفلاحين وعليهم زموط قرع وبرد سود، وقمصان بأكمام كبار، فإذا رأهم أحد لا يفرق بينهم وبين الفلاحين"[lxxxiv]. ومن وصف ابن إياس للمماليك، نجد أن أرزاقهم ومرتباتهم قد انقطعت، فما كان من خايربك إلا أن عين لكل منهم علوفات[lxxxv] وأرزاق حسب درجاتهم كل شهر، ولكنها بدأت تتأخر فيما بعد حيث شرع فى توزيع العلوفات والأرزاق كل شهرين أو ثلاثة، وكان خايربك يهدف من وراء ذلك إبقاء المماليك فى حاجة دائمة وتحت سيطرته دائمًا[lxxxvi].

ومن ناحية أخرى فقد خصص لجميع الأمراء المماليك – عدا المقدمين[lxxxvii]، علوفات وتعيينات شهرية، حيث عين لكل أمير من أمراء الطبلخانة[lxxxviii] (٤٠٠) دينار[lxxxix]، ولكل من أمراء العشروات[xc] (٢٥٠) دينار، علاوة على منحهم بدل مقاطعة وبدل لحوم، وعليق نقدًا، أما الأمراء المقدمون الذين لم يستبعدوا إلى استانبول وبقوا فى مصر، فقد عينوا على كشوفيات مصر المختلفة، أو كلفوا بمعاونة خايربك فى تسيير شئون الولاية، كما خصص خايربك معاش تقاعد للمسنين والضعفاء من بقايا المماليك[xci]، كما سمح باستمرار أوقافهم التى كانوا قد أوقفوها على المساجد[xcii].

وعلى هذا الأساس ظهر المماليك مرة أخرى، فقد استعان بهم خايربك فى قمع الانكشارية، والسباهية الذين تمردوا على أوامر السلطان سليم القاضية بإعادتهم إلى الأناضول؛ لإثارتهم المتاعب للسلطة فى مصر، وتم إرسالهم بالفعل، كما انضم المماليك إلى الحامية العثمانية، فكون العثمانيون أوجاق الجراكسة من المماليك الذين أظهروا خضوعًا للسيادة العثمانية، كما أن المماليك كانوا عصب أوجاق المتفرقة الذى كونه العثمانيون عام ٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م[xciii] . وقد ازداد وضع المماليك أهمية فى عهد خايربك، فقد تولوا المناصب المهمة كالكشوفيات[xciv] وفى عام ٩٢٤هـ/ ١٥١٨م عين الزينى بركات بن موسى المحتسب[xcv] أميراً للحج، وفى عام ٩٢٥هـ/ ١٥١٩م عين برسباى أحد مماليك خايربك أميراً للحج لتأمين سلامة الحجاج ورد اعتداء البدو عنهم، وقد عين فى السنوات الثلاث التالية (٩٢٦- ٩٢٧- ٩٢٨هـ/ ١٥٢٠- ١٥٢١- ١٥٢٢م) الأمير جانم السيفى كاشف البهنسا والفيوم فى عهد السلطنة المملوكية وفى عهد خايربك، أميراً للحج، أما الإدارة المالية فقد استمر موظفو العهد المملوكى السابق من أسرة أولاد الجيعان يشرفون على تسيير الأمور بها[xcvi].

رابعاً:المماليك بعد وفاة خاير بك

لم يقم المماليك فى مصر برفع راية العصيان ضد الإدارة العثمانية أثناء فترة ولاية خايربك؛ لأن الأخير كانت لديه الخبرة والدراية فى التعامل معهم، وعرف كيف يتمكن من تحجيم نفوذهم، ولكن بعد وفاته عام ٩٢٨هـ/ ١٥٢٢م، وتعيين مصطفى باشا واليًا على مصر (٩٢٨- ٩٢٩هـ/ ١٥٢٢- ١٥٢٣م) لم يقبل الأمراء المماليك تعيين والى عثمانى، فرفعوا راية العصيان، فكانت أول الحركات الثورية ضد الإدارة العثمانية بزعامة قانصوه بك.وبعدما وصل الوزير الثانى مصطفى باشا إلى مصر قادمًا من جزيرة رودس، بدأت عناصر من الجراكسة تفكر فى إعادة دولة المماليك إلى سابق عهدها بزعامة قانصوه بك أمير آخور[xcvii] خايربك، وأمين الخزينة دار، وقائد فرقة التوفكجية، وكان هدف هذه الحركة التى قادها قانصوه بك قتل ممثل السلطان فى مصر، وإعلان تشكيل السلطنة المملوكية مرة أخرى، كما كان مخططًا لها تعيين إدارى الجراكسة القدامى كل فى منصبه حسب النظم المملوكية القديمة، ولكن الإدارة العثمانية فى مصر بمجرد وصولها الأخبار المؤكدة عن هذه الحركة حاصرتها، وتمكنت من القضاء عليها وإعدام العصاه[xcviii].

وبعد القضاء على حركة قانصوه بك، قامت جماعة من الأمراء المماليك يتزعمهم جانم السيفى أمير الحج، وكاشف البهنسا والفيوم فى نفس الوقت، وإينال كاشف الغربية، بجمع قوة تقدر بنحو عشرين ألفًا، وأعلنت عصيأنها[xcix]، فى نفس الوقت شرع الثوار فى جذب طوائف المجتمع الأخرى للانضمام إلى هذه الحركة بشتى الطرق، فأرسلوا الخطابات لمشايخ العربان، والأعيان وأهالى مصر أعلنوا فيها إعفاءهم من خراج عام كامل، وأنهم سوف يخفضون الضرائب التى ستجبى فيما بعد بمقدار النصف، وبذلك استطاع العصاة كسب قطاع كبير من المستفيدين ولأاتباع[c].ومما شجع جانم السيفى على العصيان أنه قد وصل إلى ما يرمى إليه من رفعة المقام لدى الأستانة، حيث عين كاشفًا على البهنسا والفيوم مدى الحياة، كما تولى إمارة الحج لعدة أعوام متتالية، فجمع ثروة عظيمة، وأصبح صاحب نفوذ كبير فى فترة وجيزة[ci]، ومما شجع كل من جانم وإينال على العصيان أيضًا، وفاة السلطان سليم، وتولى السلطان سليمان الصغير السن، فكيف يتسنى لهما أن يطيعاه؟[cii].

وفى محاولة لتجنب القتال قام الزينى بركات المحتسب بالتوسط بين مصطفى باشا والمماليك الثائرين، وحصل من الأخير على كتاب بالأمان لهم، إذا ما عادوا إلى الطاعة، ولكن إينال السيفى إتهم الزينى بركات بخيانة المماليك، وتأييده للعثمانيين فقلته[ciii].ونتيجة لذلك قرر مصطفى باشا القضاء على الثائرين، وكانت أولى الخطوات التى اتخذها، هى إرسال الرسل إلى الأمراء الجراكسة، ومشايخ العربان؛ يدعوهم لمناصرته ويخطرهم بأنه قرر تخفيض الضرائب على الأهالى، فأحدث هذا القرار رد فعل ضد الثائرين[civ].

أما الخطوة الثانية التى اتخذها مصطفى باشا، فهى قيامة بتجهيز جيش بقيادة أغا الانكشارية[cv]، للقضاء على الثائرين الذين تجمعوا فى الشرقية بعد أن تلقوا وعودًا من بعض أمراء المماليك فى القاهرة وخارجها بتأييدهم، ولكن بعد عدة أيام من الانتظار تبين للثائرين كذب وعودهم، وقد استفاد مصطفى باشا من هذا الانتظار، فنظم الحملة ضد الثائرين، وخرج أغا التفكجية مع أغا الانكشارية، ودعمت الحملة بالأسلحة النارية، ودارت المعركة فى الشرقية، وقتل جانم، وأرسلت رأسه إلى السلطان، أما إينال فقد فر إلى غزة، علاوة، على فرار بعض العناصر الأخرى البارزة[cvi].

ولم تتوقف محاولات الأمراء المماليك عند هذا الحد، فقد كان لهم دور واضح فى ثورة أحمد باشا (٩٣٠- ٩٣١هـ/ ١٥٢٤- ١٥٢٥م) المعروف بالخائن[cvii]، الذى كان معاديًا لإبراهيم باشا لتوليه منصب الصدارة العظمى، ونتيجة لذلك ازدادت حدة الشقاق بينهما، فأخذ إبراهيم باشا يدبر المؤامرات ضده، فبعث برسالة إلى الأمراء المحافظين فى مصر للقضاء على أحمد باشا، وتعيين قائمقام[cviii] إلى أن يتم تعيين والى جديد مكانه، ولكن هذه الرسالة وقعت فى يد أحمد باشا قبل أن تصل إلى الأمراء المحافظين؛ فكانت ثورته[cix].وتمثلت تلك الثورة فى أنه عمل على إعادة العناصر المملوكية إلى سابق عهدها، وبذل أقصى ما فى وسعه كى يوحد جهوده مع بقايا العناصر المملوكية، وأرغم الخليفة العباسى والقضاة الأربعة على المبايعة له بالسلطنة، ثم أعلن نفسه سلطانًا على

مصر، وأمر أن تكون الخطبة والسكة باسمه[cx].وكان على رأس المعارضين لأحمد باشا من المماليك جانم الحمزاوى ومحمود بك، فقام أحمد باشا بحبسهما فى القلعة كى يتخلص منهما، ولكنه أخرهما لأجل غير مسمى، ولما نما إلى علمهما دخول أحمد باشا الحمام، هربا من الحبس، ثم نصبا صنجقًا سلطانيًا، ونا‌ديا من أطاع الله ورسوله والسلطان فليقف تحت هذا الصنجق، فتجمع تحت هذا الصنجق عدد كبير، وسار سردارهم (قائدهم) جانم الحمزاوى، ومحمود بك، فتوجها بالعسكر إلى الحمام، فهجم عليه فيه، فما كان منه إلا أن فر هاربًا، فنهبوا جميع ما عنده ثم تتبعوه فأدركوه بمنية جناج فقتلوه، وقطعوا رأسه وأرسلوها إلى استانبول[cxi].

وبعد القضاء على أحمد باشا الخائن قدم الصدر الأعظم إبراهيم باشا إلى مصر فى سنة ٩٣١هـ/ ١٥٢٤م، لينظم أمورها ويوطد السلطة العثمانية فيها، بإصدار قانون نامه مصر[cxii]، وعن طريق إصدار هذا القانون تمتعت مصر بفترة من الاستقرار، وقد تلقى السلطان سليم وهو فى مصر وفداً أرسله الشريف بركات شريف مكة، الذى قدم إليه الخضوع، فأقره سليم فى شرافته وحرَّضه على قتل حاكم جدة المملوكى. وأبقى سليم على نظام الشرافة كما كان من قبل مع إنشاء صنجقية عثمانية فى جدة أطلق عليها العثمانيون اسم ولاية الحبش. وعين عليها حاكماً عثمانياً يدعى حسين الرومى وكان مرتبطاً بوالى مصر خاير بك. وهكذا ظهر العثمانيون فى البحر الأحمر وأخذوا يعملون على إنقاذ هذا البحر من الخطر البرتغالى الزاحف من المحيط الهندى. ولما كان هدف السياسة العثمانية فى البحر قائماً - كما يرى بعض المؤرخين المحدثين - على أساس إحياء تجارة الشرق فى البحر الأحمر ومصر. وصنع سليم كما فعل فى دمشق كسوة للمحمل الشريف، مما أكسبه عطف المسلمين. وقد ترك من عسكره الذى خاير بك نحو خمسة آلاف فارس ونحو خمسمائة رام بالبندق، وعين أميراً عثمانياً هو خير الدين باشا نائباً على قلعة القاهرة. ثم غادر سليم مصر فى ٢٣ شعبان عام ٩٢٣هـ / ١٠ سبتمبر ١٥١٧م متجهاً إلى دمشق. وكان قد خرج قبل ذلك إلى إستنابول الخليفة العباسى محمد المتوكل على الله بناء على أوامر سليم . ويبدو أن إخراج الخليفة من مصر قصد منه عدم تمكين أي تأثير محلي من استغلال سلطته الدينية ضد العثمانيين . كما أن إقامة الخليفة في استانبول يضفي عليها مجدًا دينيًا كمركز لزعيم المسلمين. ولم تذكر المصادر المحلية بعد ذلك، ما حل بالخليفة العباسي أو بخلفائه، وفي الطريق أعدم وزيره الأعظم يونس باشا . ويقال أن يونس تأثر كثيراً بعد عزله من ولاية مصر ولم يتمكن من كتم غيظه فخاطب السلطان قائلاً : " إن نصف الجيش دفن في رمال الصحراء ثم تم فتح مصر، ولو كان عبيدك يعرفون أن مصر ستعهد إلى مملوك خائن لما تبعوك " . ولم يكن السلطان يتوقع هذا الكلام الذي جعله يفقد أعصابه فأوقف فرسه وأمر الجلاد بإعدامه قرب الخان الذي بناه للمسافرين السلطان المملوكي خليل بن قلاوون على الحدود المصرية الحجازية. ودفن يونس داخل الخان الذي عرف منذ ذلك الوقت بـ (خان يونس) ، وبقى السلطان العثماني وحده زعيم المسلمين، رغم أنه لم يتخذ لقب خليفة، بشكل جدي حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وباستيلاء العثمانيين على مصر ورثوا السلطنة المملوكية ومسئولياتها في حماية الحرمين الشريفين، وأصبحت بذلك زعيمة المسلمين السنيين [cxiii].

وهناك مسألة ترتبط بالفتح العثماني لمصر هى ما يقال من أن المتوكل أخر الخلفاء العباسيين في القاهرة قد تنازل لسليم عن الخلافة. ورغم وجود أسطورة قديمة، تساندها إشارات في الحوليات المعاصرة، إلى كل من استانبول وأدرنة باعتبارهما قاعدة "الخلافة"، إلا أن المصادر المعاصرة لا تشير إلى مسألة نقل الخلافة إلى آل عثمان الذين لا ينتسبون إلى الرسول . على أن أمراء مسلمين كانوا قد ادعوا قبل ذلك بالخلافة، وكان بعضهم معاصرين لبعضهم الآخر . وحينئذ كان لقب الخلافة قد اتخذ معنى جديدًا : فلم يعد يتطلب الانتماء إلى آل العباس، ولا الادعاء بالانتساب لقريش ـ إذ أصبح العاهل المسلم حينئذ يستمد سلطته من الله مباشرة لا من كونه خليفة لرسول الله . وهكذا ادعى مراد الأول بالخلافة، وكذلك الحال بالنسبة إلى مراد الثاني . ورغم أن محمد الفاتح لم يستعمل اللقب في رسائله الخاصة سواء للملوك المعاصرين أو لرعاياه، فإن سليم الأول أطلق على نفسه لقب " خليفة الله في طول الأرض وعرضها" منذ عام ١٥١٤ ـ أى قبل فتحه للشام ومصر وإعلان الحجاز خضوعه لآل عثمان. فسليم وأجداده كانوا قد أحرزوا مكانة تلائم إستعمال لقب الخلافة فى الوقت الذى كان فيه مركز الخليفة فى القاهرة لا يعتد به. وهم قد أحرزوا عظمتهم بالسيف والجهاد، كما أن فتوح سليم جعلته أقوى حاكم مسلم معاصر، فقد شملت إمبراطوريته بلاداً لم يسبق لأى خليفة أن مارس فيها سلطة فعلية، كما أعلى مكانته دخول مكة والمدينة ضمن ممتلكاته، خاصة وأن قوة الدولة العثمانية فى عهده جعلت مسلمى العالم يتطلعون إلى مساعدته بعد أن تعدى البرتغاليون على الموانئ الإسلامية فى شرقى إفريقيا وفى البحار الجنوبية، وتعقب الأسبان المسلمين الأندلسيين الفارين إلى شمالى إفريقيا، وكان يخشى ـ أن ملك البرتغال ينوى هدم المدينة المنورة ونبش قبر الرسول. وملخص القول أن السلطان سليم لم يكترث بلقب الخلافة الذى فقد أهميته، ولم يحاول أحد فى ديوان دولته أن يقيم له وزناً. أما الخليفة المتوكل العباسى فقد إنتقل إلى الآستانة ثم ما لبث أن عاد منها إلى القاهرة بعد وفاة سليم، ومارس صلاحياته بصفته (خليفة) ، ففى عام ١٥٢٣ عين سلطاناً لمصر - كما فعل أجداده من قبل – عندما ثار الوالى أحمد باشا ضد السلطان سليم وإستقل لفترة قصيرة. وهذا آخر عمل سجل عن المتوكل وإن يكن قد ظل يقيم فى القاهرة حتى وفاته عام ١٥٤٣م، على أن سلاطين آل عثمان لم يهتموا بلقب الخلافة إهتماماً جدياً إلا بعد أن أصاب دولتهم الضعف الواضح منذ أوائل القرن الثامن عشر، وبخاصة بعد عقد معاهدة كوجوك قينارجه التى سمحت فيها روسيا للسلطان بالإبقاء على بعض الصلاحيات الدينية فى شبه جزيرة القرم – التى إحتلتها روسيا – بإعتباره خليفة للمسلمين، وهو إدعاء أقره الروس وإن لم يقره الفقهاء المسلمون[cxiv].

رابعاً: النظام الإدارى فى مصر خلال العصر العثمانى.

بعد أن خضعت مصر للحكم العثمانى، وأصبحت مجرد إقليم من أقالم هذه الدولة، انتقلت السيادة من القاهرة إلى إستانبول، وأصبح السلطان يختار من يمثله لحكم هذا الإقليم، وإذا كان السلطان سليم قد اختار خاير بك لهذا المنصب، وهو من الأمراء المماليك، فإن ابنه سليمان سيدخل تعديلاً على هذا الوضع، بعد وفاة خاير بك؛ خاصة وأن احتلال أحد المماليك

لمنصب الولاية أو النيابة كان يقوى من التطلعات الاستقلالية عند المماليك، ويجعلهم يأملون فى السيطرة "القانونية" على البلاد، ما داموا يحتفظون بالسيطرة الفعلية عليها.

١- الباشوات

كان الباشا يصل إلى مصر إما بالطريق البري، إذا ما أتى من الشام أو الحجاز وإما بطريق النيل، إذا ما أتى من عاصمة الدولة العثمانية نفسها. وفى كلتا الحالتين كان يدخل القاهرة فى موكب كبير، بعد أن يبلغ السلطات الموجودة فيها بقدومه، وبعد وصول الباشا إلى بولاق" التى كانت ميناء القاهرة النهرى فى ذلك الوقت، كان يقيم مؤقتًا فى إحدى "الاستراحات" وتعطينا كتابات القناصل الأجانب وصفًا تفصيليًا للاحتفال بقدومه، فكان الأمراء والبكوات وكبار الضباط يضربون خيامهم على الضفة اليمنى للنيل؛ وكانت هذه الخيام تمتاز بالاتساع، وبالفخامة، وتفرش بالسجاجيد الواردة من الهند، وكانوا يوقدون المصابيح فى المساء أمامها، وبشكل يعطى رسومات هندسية جميلة. وفى اليوم التالى لوصوله كان يقابل باستقبال حافل، ويمتطى صهوة جواد، ويسير حوله كل البكوات والقواد حتى الاستراحة. وكان ذلك يدل على منتهى الاحترام للباشا القادم، ويدل فى نفس الوقت على منتهى التحفظ بالنسبة إليه، وكثيرًا ما كان هذا الالتقاء الأول يعطى البكوات، أو كبار الضباط، شعورًا بإمكانية التعاون معه، أو بصعوبة ذلك. وكان الباشا يدخل إلى القاهرة بعد بضعة أيام فى موكب كبير، يحيط به الأمراء والقواد، على ظهور الخيل، ويسير أمامه بعض الحرس حاملين السلاح، وتصحب الموكب فرقة موسيقية عسكرية. وكان الأهالى يصطفون على طول الطريق لمشاهدة الباشا الجديد، وكانت غالبيتهم من الرجال مع أقلية من السيدات المحجبات. وكان بعض الباشاوات يدخل القاهرة فى احتفال ضخم، مثل مصطفى باشا، صهر السلطان سليمان القانونى، الذى أحاطت بموكبه كبار شخصيات السلطنة نفسها، وتبعه جيش كبير من الإنكشارية. وكانت غالبية الولاة تدخل إلى القاهرة فى هذا الموكب وهى ترتدى ألوانًا زاهية، وترصع عمامتها ببعض الجواهر التى تلمع فى ضوء الشمس. وكان موكب دخول على باشا إلى القاهرة فى سنة ١٧٠٧م يضم حاشية يزيد عددها على ١٢٠٠ شخص. ولكن بعض الولاة كان يقنع بموكب بسيط كما كان عليه الحال بالنسبة لرامز محمد باشا؛ وإن كان ذلك قد دفع بعض المتفرجين إلى التساؤل عما إذا كان هذا الوالى يحظى بالفعل بمكانة مهمة لدى الباب العالى، وبعد أن كان الباشا يشق شوارع القاهرة، يصل إلى قصره فى القلعة. وكان يقوم بعد بضعة أيام باستقبال بكوات المماليك استقبالاً رسميًا وكانوا يقدمون له فروض الطاعة والولاء بصفته ممثل السلطان فى البلاد[cxv].

وكان الباشاوات يعينون فى ولاية مصر لمدة عام. ولكن كثيراً ما كانوا يبقون فى مناصبهم لمدة أخرى أو مدتين. ولذلك فإنهم كانوا يبقون فى هذا المنصب عمومًا سنتين أو ثلاث سنوات، ومع ذلك فقد بقي كل من سليمان باشا وداوود باشا فى ولاية مصر الأول لمدة ثلاثة عشر عامًا (١٥٢٥ - ١٥٣٨م) والثانى لمدة إحدى عشر عامًا (١٥٣٨ - ١٥٤٩م) ولكن ذلك كان استثناءً ففى سنة ١٧٠٠م، عين السلطان محمد باشا واليًا على مصر لمدة أربعة أعوام، وقام بعض الباشاوات بحكم مصر مرتين، مثل سليمان باشا وسنان باشا فى أثناء القرن السادس عشر، وعادوا إلى القاهرة

بعد فترة قادوا فيها جيوش الدولة فى ميادين المعارك، الأول فى فارس، والثانى فى بلاد العرب؛ وأيضًا على باشا الذى حكم مصر فى المرة الأولى فى سنة ١٧٠٧م، وعاد إليها من جديد فى سنة ١٧١٧م، بعد أن قاد القوات العثمانية فى جزيرة كريت؛ وكذلك على باشا الذى حكم مصر فى سنة ١٧٤٠م، ثم حكمها فى سنة ١٧٥٥م، وعلى العكس من ذلك، كانت فترة ولاية بعض الباشاوات قصيرة للغاية: مثل إسكندر باشا (١٦٥٠م) الذى حكم لمدة ثلاثة أشهر، وكل من محمد باشا (١٦١٢م) وأحمد باشا (١٦٧٥) وقد حكم الأول لمدة شهر، والثانى ونصف شهر، ومنذ سنة ١٥١٧ حتى سنة ١٧٩٨م توالى على حكم مصر مائة والى وعشرة. أما عن مقر الوالى أو الباشا فإنه كان فى قلعة القاهرة التى بناها صلاح الدين على أول جبل المقطم؛ وكانت تشرف على ساحة الرميله وكانت تتألف من قسم مرتفع يسكنه الإنكشارية وقسم منخفض توجد به ثكنات العزب وبقية أوجاق الجنود وعدد من القصور وكان الوالى يسكن إحداها[cxvi].

أما عن ألقاب الباشا فى أوائل العهد العثمانى فكان حاكم مصر يلقب ببكلربك وكان أول من لقب به خاير بك، وأشار قانون نامه مصر إلى حاكم مصر بهذا اللقب، ومن ألقاب الباشا الأخرى، لقب والى فقد كان السلطان يخاطب باشا مصر بلقب والى مصر فيرد فى الفرمانات مثلاً إلى عزت محمد باشا فى فرمانه بلقب (الباشا والى مصر) دون ذكر اسم الباشا بالتحديد، ومن الألقاب التى أطلقت على باشا مصر "الوزير الأعظم كافل المملكة الشريفة الإسلامية بالديار المصرية والثغور المحمية والأقطار الحجازية" و محافظ أو حافظ مصر المحروسة، حافظ الديار المصرية والأقطار الحجازية[cxvii].

أما اختصاصات الباشا، فقد لخص قانون نامه مصر اختصاصات الباشا فى الفقرة التالية (تفقد أحوال الرعايا وأحوال الأموال السلطاانية وحفظ وحراسة المملكة ورعايا الأمن). وتشير عبارة تفقد أحوال الرعايا إلى الاختصاصات المدنية والإدارية للباشا، ، وكان من أهم أعماله كما جاء فى قانون نامه، أن يقيم الديوان أربعة أيام فى الأسبوع لا يفوته منها من غير مانع شرعى، وقد استمر الباشاوات فى مصر طوال العهد العثمانى يعقدون الديوان ويرأسون اجتماعته بأنفسهم فيما عدا بعض الجلسات ذات الطابع الخاص والتى كان يرأسها نائب عن الباشا وهو كتخداه أو قاضى العسكر، وعرف الديوان باسم الديوان العالى ويحضره قادة الأوجاقات والبكوات وكبار العلماء، وكان هناك ديوان أخر عرف بالديوان الصغير أو ديوان الباشا وينعقد يوميًا فى قصره بحضوره مع الدفتردار والروزنامجى لتصريف الشئون الإدارة العادية، وكان على الباشا أن يتلقى وينفذ أوامر السلطان لإدارة مصر، وهو المسئول عن تطبيق قواعد الحكم العثمانى فيها[cxviii]، ومن أهم اختصاصات الباشا المدنية المحافظة على النظام العام وكثيرًا ما كان الباشاوات يتدخلون لحل الصعوبات التى تهدد أو تنذر باضطراب، كما حدث أثناء أزمات ارتفاع الأسعار، فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية ارتفاعًا كبيرًا فى عام ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م، مما أدى إلى سخط المجتمع فقد وصل سعر أردب القمح إلى مائة وثمانين نصفاً فأمر عبدالرحمن باشا - حاكم مصر حينئذاك أن يباع الأردب بمائة وثلاثين نصفًا فقط [cxix]، ومن أهم اختصاصات الباشا المدينة، المحافظة على نظافة العاصمة، ولم يفتر حماس الباشاوات فى مجال التنظيم ورعاية نظافة القاهرة إلا فى أواخر القرن الثامن عشر[cxx].

ولقد اهتم الباشاوات برعاية المبادئ الخلقية فى ذلك العصر من ذلك ما كان من قيام محمد باشا اليدكشى (١١٥٦هـ/ ١٧٤٣م) بإبطال تدخين الدخان من مصر والتشديد، وقد اشتهر بعض الولاة بإبطال المنكرات من مصر مثل عبدالله باشا الكبورلى (١١٤٢هـ/ ١٧٢٩م) الذى وصل به الأمر إلى التنازل للوالى (الزعيم) عن جزء من إيرادته نظير ذلك، فقد أمر هذا الباشا بإبطال المنكرات والخمامير ومواقف الخواطئ والبوظ من بولاق وباب اللوق وطولون ومصر القديمة، كما كان يشارك فى صلاة الاستسقاء لنزول المطر فى سنوات الجفاف وانخفاض النيل، ومن الاحتفالات العامة ذات الأهمية والتى كان الباشا يرأسها أيضًا الاحتفال بالعيدين، ويرأس حفل خروج المحمل والكسوة فى طريقها إلى الحجاز، أما الاختصاصات المالية للباشا فقد اعتبر الباشا المسؤول الأول عن تنظيم مالية مصر يساعده فى تلك المهمة الدفتردار والروزنامجى والإدارة المالية التابعة لهما، وكان على الباشا أن يضمن للدولة حسن استغلال مصادر الثروة فى مصر حتى يمكنه الوفاء بمصروفات الولاية، وقد اعتبرت ولاية مصر مقاطعة يأخذها الباشا من الدولة لإدارتها مقابل إيرادته منها، وكان الباشا هو المسئول عن إدارة خزينة مصر وميزانة إيراداتها ومصروفاتها، ومن أهم واجبات الباشا المالية إرسال الخزينة الإرسالية، وكان إرسال هذه الخزينة إلى إستانبول يمثل أحد الواجبات الرئيسية للباشا(cxxi)، ومن أهم الاختصاصات المالية للباشا قيامه بدفع مرتبات الموظفين من ساليانات ومواجب وعلوفات وجرايات، وبالنسبة لاختصاصات الباشا فى الشئون العسكرية وفى رعاية الأمن، فهو الرئيس الأعلى للأوجاقات العسكرية وهو المسئول عن الدفاع عن البلاد ضد أى عدوان خارجى، وعليه إعداد وتوجيه الحملات العسكرية اللازمة لحفظ الأمن فى الداخل من ثورات المتمردين والعربان وعلى الباشا واجب تجهيز الفرق المطلوبة للاشتراك فى حروب السلطان خارج مصر والتى كانت تذهب بقيادة أحد كبار الصناجق بناء على تكليف الباشا له بذلك(cxxii).

٢- الديوان

أنشئ هذا الديوان فى مصر لأول مرة بعد إعلان قانون نامة مصر عام ١٥٢٥م الذى نص في المادة الثانية والثلاثين منه على إنشاء هذا الديوان وأشار إليه باسم الديوان فقط، وقد أشارت الوثائق والمصادر المعاصرة إلى هذا الديوان باسم "الديوان العالى" أو "ديوان مصر المحروسة" العالى. وكان المقر الأساسى لهذا الديوان فى القعلة فى قاعة الغورى، وحدد قانون نامة مصر عدد مرات عقد الديوان بأربع مرات فى كل أسبوع ولم يحدد أى أيام الأسبوع تعقد فيها تلك الجلسات وكان الباشا عندما يقرر عقد جلسة للديوان العالى كان كاتب الديوان يكتب "التنابيه" وهى تذاكر دعوة لأعضاء الديوان لحضور الجلسة المزمع عقدها وترسل تلك "التنابيه" مع الجاويشية إلى الأعضاء فى الليلة السابقة لعقد الجلسة، وكانت عضوية الديوان وظائف وليست عضوية أشخاص لهم مكانة فى المجتمع فكتخدا الباشا عضو فى الديوان العالى بحكم منصبه وكذلك قاضى عسكر أفندى أو قاضى القضاة والدفتردار وكذلك الروزنامجى والأمراء الصناجق وأغاوات واختيارية الأوجاقات السبع، وكانت عضوية هؤلاء الأشخاص ثابتة وتابعة لوظائفهم لذا كان لابد من حضورهم جلسات إرسال الخزينة الإرسالية وإعلان وفاء النيل واستلام أمير الحج لأموال الحرمين ومحاسبة الباشا وغير ذلك، وفى الجلسات التى كان يعقدها الديوان العالى لمناقشة بعض

القضايا المهمة فلم يكن يشترط حضور كل هؤلاء الأعضاء وإنما كان يحضرها أساسا قاضى القضاة أو نائبه وبعض الأعضاء الآخرين، وفى هذه الجلسات ذات الطابع الخاص كان يحضرها أشخاص ليسوا من أعضاء الديوان وإنما يحضرون بوضفهم أطراف فى النزاع أو شهود فى صف أحد المتقاضين وهؤلاء كانوا من ذوى الشخصيات المختلفة فمنهم التجار والعلماء والنساء فى بعض الحالات وأرباب الحرف، وكان الباشا يرأس جلسات الديوان وفى بعض الأحيان كان ينيب عنه كتخداه فى رئاسة الجلسة، وفى حالة عدم وجود باشا فى مصر كان القائمقام هو الذى يرأس جلسات الديوان العالى أما الجلسات ذات الصفة القضائية فكان يرأسها الباشا أحيانا أو كتخداه أو قاضى القضاة أو أحد نوابه، وكان يحضر جلسات الديوان طائفة من الموظفين بحكم وظائفهم مثل المهردار والدويتدار (حامل الدواة) وأكثر من بيورلدجى لتحرير البيورليدات بالإضافة إلى مجموعة من الكتاب والتراجمة وأهمهم "ترجمان ديوان" ويشار إليه باسم الترجمان الكبير وترجمان قاضى العسكر ويشار إليه بالترجمان الصغير، ومن الكتاب كاتب الديوان بالرومى أى باللغة التركية وكاتب الديوان بالعربي أى باللغة العربية[cxxiii]، وعند عقد الجلسة كان الباشا يجلس فى "ديوان الغورى" وعلى يمينه قاضى القضاة وعلى يساره الدفتردار والخزنة دار، ثم يجلس الأمراء الصناجق واختيارية الأوجاقات كل حسب رتبته ولم يكن الباشا يراقب جلسات الديوان العالى من وراء ستار ويشترك فى المناقشات بصورة ظاهرة، وكان الديوان العالى يمثل فى مصر العثمانية المجلس الإدارى الأعلى فى البلاد، وتتلخص اختصاصاته فيما يلى[cxxiv]:

(١) دراسة ومناقشة تعليمات الباب العالى لإدارة مصر.

(٢) مناقشة شئون مصر المالية وأوجه النقص أو الزيادة فيها وما يرسل إلى الحرمين وما ينفق فى مصر وما يرسل للباب العالى كخزينة إرسالية.

(٣) القيام بعمليات توزيع مقاطعات الجمارك والمقاطعات الزراعية والفراغ والتنازل عنها من أصحابها الآخرين.

(٤) تعيين الصناجق وتعيين شيخ البلد فى القرن الثامن عشر ومحاسبة الباشا وإعلان وفاء النيل وتوزيع أوراق الجزية المطلوبة من أهل الذمة.

(٥) القيام بعمل محكمة استئناف عليا لقضايا رجال الباشا وكبار الأمراء المماليك.

(٦) النظر فى مقاطعات كبار موظفي الإدارة ومنازعات كبار الملتزمين وقضايا الأوقاف وقضايا الأحوال الشخصية والمنازعات على الأمانات والديون.

٣- الأوجاقات العسكرية

أو الحامية العثمانية وهى هيئة حربية مهمتها الدفاع عن مصر والاشتراك فى حروب السلطان وكذلك لها اختصاصات أخرى غير حربية فهى تساعد الباشا والصناجق فى توطيد الحكم العثمانى فى مصر، وفى الوقت نفسه تراقب الباشا والصناجق وتوازن سلطتهم، وكان أغوات الحامية

يحضرون اجتماعات ديوان القاهرة، وهم كهيئة رسمية لهم كلمة مسموعة فى إدارة البلاد، ويتضح ذلك فيما كانوا يقدمونه من المطالب إلى الباشا إذا ما أحسوا منه خروجًا على العرف القديم، وكلما فكروا فى استحداث قاعدة جديدة يعدلون به نصوص قانون نامه، وكذلك كان رجال الحامية العثمانية يشتركون فى صيانة الأمن فى القاهرة ويساهموا فى حكم الأقاليم وفى جمع الأموال الأميرية، وكان رجال الفرق السبع إما مشاة (بيادة) أو فرسان (سباهية) ولكل أوجاق أغا أى رئيس وكتخداه، وقد اشتملت الحامية العسكرية منذ بداية العهد العثمانى على عنصرى العثمانين والمماليك ثم دخلها أخلاط من الشوام والمغاربة وبالتدريج أخذ عنصر المماليك فى الحامية يقوى على حساب العنصر العثماني حتى طغى عليه فى أواخر العهد العثمانى بمصر، وكان عدد الحامية يتراوح بين ١٣ ألفًا و١٥ ألفًا وكانت طبقًا لقانون نامه مصر منذ صدوره عام ٩٣١هـ/ ١٥٢٥م قواعد الجهاز العسكرى فى ولاية مصر، حيث حددت مهام كل جماعة (طائفة أو أوجاق) على حده منعًا لحدوث الاحتكاك والتنافس بين الجماعات كما كان يحدث قبل ذلك، وأشار القانون أيضًا إلى عدد كل جماعة وعلوفات العسكر على اختلاف مراتبهم ودرجاتهم، وفضلاً عن ذلك وضع الضمانات الضرورية للاحتفاظ بالصبغة العسكرية لرجال الأوجاقات تفاديًا لوقوع الاختلال والتفكك بين صفوفها فى سبيل ذلك أعطى الأغاوات والباشا الحاكم عدة سلطات لمعاقبة الخارجين على القانون، وفيما يلى موجز مختصر عن تلك الأوجاقات[cxxv]:

١- كوكوليان أو جمليان أو جنولليان: وقد وصفهم القانون بأنهم من الفرسان الذين يركبون الخيول أو الجمال ويتقنون استخدام الرماح فى حذق ومهارة فهم يجيدون إطلاقها يمينًا ويسارًا، وتنحصر مهمة أفرادها فى الأقاليم (الكشوفيات والصنجيقة) فى خدمة الكشاف (حكام الأقاليم) وهم يخضعون لقادتهم وكبرائهم وينفذون أوامرهم، ويقوم أفرادها بحفظ الأمن وحراسة البلاد والتصدى لاعتداءات العربان على الأراضى الزراعية وعليهم الامتثال لأوامر الكاشف ونواهيه.

٢- تفنكجيان: ويقوم رجال هذه الجماعة مع زملائهم من الكوملية بحراسة الأقاليم وحفظ الأمن بها وحمايتها من غارات البدو، وحراسة الجسور للعناية بنظام الرى وضمان توزيع المياه على الأراضى الزراعية ومساعدة الملتزمين فى تحصيل الأموال من الفلاحين.

٣- الجراكسة: وأفرادها من المماليك الجراكسة الذين دخلوا فى خدمة الدولة واستظلوا بالسيادة العثمانية بعد أن سمح السلطان لهم بذلك، وهم من الفرسان الذين اشتهروا بركوب الخيل واتقان فنون الفروسية ويعملون على تنفيذ وأداء الخدمات السلطانية ومسرح نشاطهم فى الأقاليم أيضًا.

٤- أوجاق مستحفظان: وهم الانكشارية وكانوا أقوى الأوجاقات وأكثرها عددًا، وعرفوا بأوجاق السلطان ومهمتهم مساعدة الباشا فى تنفيذ أوامر السلطان كما كانت لهم رقابة عليه، ومنهم طائفة كبار أصحاب المناصب مثل كتخدا الباشا فى بعض الأحيان، وأغا الإنكشارية الذى كانت له الرئاسة العليا على ضبط مدينة القاهرة، وكذلك سردار الحج وسردار الخزينة.

أوجاق عزبان: كان لرجال هذا الأوجاق عدة اختصاصات فمنهم بحارة ترسانة الإسكندرية والسويس وكان من رجاله أمين البحرين وهو المشرف على ساحلى بولاق ومصر القديمة، فيما يتعلق بالسفن وبالضرائب المفروضة على الغلال الواردة لهذين الساحلين. وكذلك كانت لهم اختصاصات بوليسية فتتألف منهم مراكز البوليس بالقاهرة ويشرفون أيضًا على الملاهى والبهلوانات.

٥- أوجاق جاويشان: كان العمل الرئيس لهذا الأوجاق تحصيل الأموال الأميرية من الملتزمين وتوريدها إلى خزينة الروزنامه والإشراف على شئون الغلال الأميرية، وكان المحتسب فى العهد العثمانى من رجال الجاوشان.

٦- أوجاق متفرقة: أهم أعمال هذا الأوجاق حفظ القلاع التى تحيط بمصر مثل قلاع الإسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط والعربش والطور وأسوان وإبريم، ولكل من هذه القلاع طوائف من المتفرقة المشاة والفرسان والطوبجية مع جماعة من الطبالين ونافخى البورى والمعمارين والنجارين. ويشرف هذا الأوجاق أيضًا على تسهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد والقاهرة والسويس ، وكذلك جمع البارود اللازم لشئون الدفاع عن مصر الذى يرسل جانب منه إلى السلطان.

٤- الديوان الدفترى

كان هذا الديوان بمثابة ديوان المالية ويرأسه الدفتردار أى صاحب الشئون المالية ويساعده كتخداه (وكيله) ومهردار ومجموعة من الموظفين يعملون تحت إشرافه وقد حل الدفتردار مكان "ناظر الأموال" وكان الدفتردار فى بداية العصر العثمانى شخصية عثمانية تعين لرئاسة الإدارة المالية فى مصر من بين رجال الخزينة السلطانية المركزية فى إستانبول، وبازدياد سيطرة البكوات المماليك على الإدارة فى مصر تمكنوا من شغل منصب الدفتردار من بين صفوفهم وغدا منصب الدفتردار منذ ذلك الوقت أى منذ أواخر القرن السابع عشر منصبًا سياسيًا وأصبح البكوات الصناجق ذوى الجاه والنفوذ هم الذين يشغلونه، كما كان يتولى التزام بعض مقاطعات الجمارك مثل "مقاطعة أرز ميرى" ولم يكن للدفتردار مدة خدمة محددة بل كان يستطيع الاحتفاظ بمنصبه طالما هو فى مركز القوة والسيادة بين أقرانه من البكوات الصناجق فى مصر. وقد ظل الأمراء المماليك يتولون منصب الدفتردار حتى مجئ الحملة الفرنسية إلى مصر، ولكن بعد خروج الحملة عام ١٨٠١م عادت الدولة العثمانية إلي شغل منصب الدفتردار بشخصية عثمانية كما كان الحال فى بداية العصر العثمانى، وكان الديوان الدفترى عصب النظام المالى القائم على

نظام الالتزام، فهو الذى يطرح مقاطعات الالتزامات، وهو الذى يقرر من يرسو عليه المزاد، وترفع إليه أوراق الملتزمين من ديوان الرونامة التابع له ويضع عنها البيانات اللازمة ويقدمها للباشا فى "عرضحال" [cxxvi].

٥- ديوان الروزنامه

الروزنامه كلمة فارسية تتكون من مقطعين: روز بمعنى يوم ونامه بمعنى كتاب (كتاب اليوم أو دفتر اليومية)، ثم أصبح معناها الديوان الذي يقوم بتحرير وضبط الحسابات فى الدفاتر الرسمية وكان ديوان الروزنامه تابع للديوان الدفترى ومهمته جمع الأموال الأميرية وصرفها فى وجوهها المختلفة تحت إشراف الديوان الدفترى، وكان يقوم بالعمل فيه الأفندية، ويرأس الديوان "الروزنامجى" أى المدير العام لديوان الروزنامه وكبير الأفندية. وقد سماه العثمانيون متأخرًا باسم "كتاب اليومية" (يومية كاتبى)، و "جى" فى آخر الكلمة تدل على النسب إلى الصناعة، وفى أوائل العصر العثمانى كان الروزنامجى يحضر من إستانبول وظل كذلك حتى النصف الثانى من القرن السابع عشر، وفى البداية كان الروزنامجى يلى الدفتردار فى رئاسة الإدارة المالية فى مصر، ولكن بمضى الوقت وتزايد عمليات الإدارة المالية فى التعقيد تغير نظام الأرض من نظام الأمانات البسيط إلى نظام الالتزام المعقد وزادت إيرادات الخزينة كماً ونوعًا. ولم يعد الدفتردار الذى أصبح يختار من كبار الأمراء المماليك يصلح للإدارة الفعلية لمالية مصر، إذا قام باشا مصر (مقصود باشا) عام ١٦٤٣م بإعادة تنظيم الخزينة وتنظيم العلاقة بين الديوانين. وكان أول مظهر لهذا التنظيم هو نقل السلطة الفعلية فى إدارة الخزينة من الدفتردار الذى كان يمثل البكوات المحليين إلى الروزنامجى الذى كان يتمتع بالخبرة الفنية العالية والمستوى المطلوب من الدراية بشئون المالية وتنظيماتها، غير أن منصب الروزنامجى ما لبث أن وقع أيضًا تحت سيطرة البكوات المماليك فأصبح يتولاه طوال القرن الثامن عشر رجال من بين صفوف البيت المملوكى صاحب السيطرة والنفوذ[cxxvii]، وكان الروزنامجى يعين بقرار من باشا مصر ويعزل أيضًا بقرار منه، وكان يختار من بين موظفى الإدارة المالية فى مصر من كتاب الخزينة أو كُتاب الأوجاقات، وبعد تعيين الروزنامجى يقوم الباشا بالباسه خلعة المنصب "القفطان". وكان الروزنامجى يبقى فى منصبه طالما يؤدي دوره باتقان فى إدارة ديوان الروزنامه على الوجه الأكمل، وقد يبقى فى منصبه أربع سنوات متتالية أو ست سنوات وقد تطول المدة إلى أحد عشر عامًا وقد تقصر إلى عام واحد أو أقل، وكان الروزنامجى مسئولاً عن قيادة أفندية الخزينة وكتابها، ومسئولاً مسئولية مباشرة أمام السلطان عن إدارة مالية مصر، وكثيرًا ما استدعى الروزنامجى وموظفوه إلى إستانبول لتقديم التقارير عن أعمالها وشرح المشكلات المالية فى مصر أمام الديوان السلطانى فى إستانبول، ويعزل الروزنامجى من منصبه فى حالة فشله فى إصلاح المالية فى مصر وتجاوز الأزمات التى كانت تحل بها أو لاتهام الباشا له بالإثراء بطريقة غير مشروعة باستغلال منصبه. ولقد منح الروزنامجي إيرادات مهمة تتناسب مع مركزه وتدعمه فى أداء وظيفته [cxxviii].

الفصل الثالث

مصر فى القرن السابع عشر

فتنة السباهية : (٩٩٥ – ١٠١٨هـ/ ١٥٨٦ – ١٦٠٩م).

بعد خضوع مصر للسيادة العثمانية عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) أصبحت أهم ولاية عثمانية فى المشرق العربى؛ فكان السلاطين العثمانيون يعتبرونها ثانى ولاية فى الدولة بعد المجر(cxxix) لذا كانوا يختارون لها باشوات ممن تقلبوا فى مناصب رئيسية فى حكم الأقاليم، أو فى البلاط العثمانى، وتكمن أهمية ولاية مصر فى جانبين الأول: ما تتميز به من موقع جغرافى يتوسط الولايات العربية فى كل من المشرق والمغرب، مما جعل مصر ملتقى رئيسياً لقوافل الحج الوافدة من بلاد المغرب وشمال أفريقيا ووسطها، فى الوقت الذى كانت فيه الدولة العثمانية تولى فيه اهتماماً كبيراً بقوافل الحج وتيسر مرورها إلى الحجاز؛ تأكيداً لزعامتها الدينية، أما الجانب الثانى: فهو اعتماد الدولة العثمانية على ولاية مصر فى تطبيق سياستها فى البحر الأحمر والحجاز، لاسيما وأن كثيراً من الأوقاف المصرية كانت مخصصة للحرمين الشريفين، كما كانت الدولة العثمانية تتخذ من قافلة الحج وسيلة لتنفيذ سياستها فى الحجاز(cxxx).

لذا كانت الدولة العثمانية حريصة على أن تظل الأوضاع السياسية فى ولاية مصر مستقرة بقدر الإمكان. ولكن كانت هناك بعض الأحداث التى هددت حالة الاستقرار بها، كانت أولها فتنة السباهية.

كان من أثر الحروب العثمانية الصفوية التى اشتعلت فى عام (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م)(cxxxi) واستمرت سنوات طويلة، والحروب العثمانية النمساوية التى دارت ما بين (١٠٠٢ – ١٠١٥هـ/ ١٥٩٣ – ١٦٠٦م)(cxxxii) أن أفلست الخزانة العثمانية، فاضطرت الدولة أن تفرض ضرائب جديدة على الرعايا من ناحية، وتقلل من سعر العملة بتخفيض مقدار الفضة الموجود فيها من ناحية أخرى، فلما شاءت أن تسدد للجنود رواتبهم بهذه العملات المنخفضة القيمة اشتعلت نار الفتنة بينهم(cxxxiii).

وقد انعكست تلك الأوضاع على ولايات الدولة العثمانية ومنها مصر؛ فقد انخفضت القيمة الشرائية للنقد العثمانى وهبطت بالتالى قيمة مرتبات العسكر، وفى سنة (٩٩٢هـ/ ١٥٨٤م) خفضت قيمة البارة الفضية(cxxxiv) بمقدار النصف ولم يصاحب ذلك زيادة فى رواتب الجند وغيرهم من الموظفين؛ فقلت قيمتها؛ فارتفعت تكاليف المعيشة، وكانت السباهية باعتبارهم أقل الأوجاقات راتباً أشد تأثراً بهذا الوضع(cxxxv) فما كان منهم إلا أن قاموا بفرض الطلبة(cxxxvi)، وغالوا فى تحصيلها مما أثر بالسلب على الأوضاع فى البلاد(cxxxvii).

فكـان أول تمـرد لهـم فى عهـد أويـس باشـا (٩٩٤ - ٩٩٩هــ/ ١٥٨٥ - ١٥٩٥م) نتيجـة لتخفـيض علوفات[cxxxviii] الجند، فما كان من العصاة إلا أن قاموا بقتل العديد من أتبـاع الباشـا، حتـى أنهـم خطفوا ابنه كرهينة لديهم لإرغامه على تنفيذ مطالبهم، فقام أويس باشا بإرسال بيورلـدى (أمـر) لتنفيذ جميع ما يريدونه، ورغم ذلك ازدادوا عنـاداً وطغيانـاً[cxxxix] فلـما وصـلت هـذه الأخبـار إلى السلطان عين أحمد باشا الحافظ والياً على مصر(٩٩٩ - ١٠٠٣هـ/ ١٥٩١ - ١٥٩٥م)[cxl].

وقد صدرت الأوامر السلطانية لأحمد باشـا بالقضـاء عـلى عوامـل الفسـاد فى الـبلاد عـن طريق عزل موظفى الدولة الذين ثبت انحرافهم؛ فقام بقتل عدد كبير منهم، ورغم ذلك لم يتمكن من إنجاز مهمته[cxli].

ولما رأت استانبول عجز الولاة السـابقين فى القضـاء عـلى فتنـة السـباهية، قامـت بتعيـين محمد باشا الشريف دفتردار الروميلى والياً على مصر لإصلاح أحوالها؛ فاتبع مبدأ الشدة فى القضـاء على المتمردين، كما قام بتخفيض الجماعات العسكرية وعلوفاتهم، ولكن المتمردين لم يرضهم ذلك فقاموا بفتن فى البلاد، حتى أنهم حاولوا قتل الباشا نفسه[cxlii].

ونتيجة لما سبق ازداد السـباهية تمـرداً فى عهـد خضرـ باشـا (١٠٠٦ - ١٠١٠هــ/ ١٥٩٨ - ١٦٠١م)، فلما وصلت هذه الأخبار إلى استانبول فوضوا ولايـة مصرـ إلى عـلى باشـا السـلحدار[cxliii] (١٠١٠ - ١٠١٢هـ/ ١٦٠١ - ١٦٠٤م)، وقد أظهر سطوة بالغـة فى القضـاء عـلى المتمـردين، ولكـن هذه السياسة لم تؤت ثمارها؛ بعد ذلك توجـه عـلى باشـا إلى اسـتانبول مرافقـاً للخزينـة الإرسـالية لحمايتها من النهب[cxliv].

وعندما وصل على باشا السلحدار إلى اسـتانبول تقلـد منصـب الصـدارة العظمـى وحـرص على إخبار السلطان أحمد الأول باضطراب الأوضاع فى ولاية مصر؛ لتزايد نفوذ العسـكر السـباهية، وسعيهم للسيطرة على الجهاز الإدارى، وتسلطهم على أهل الريف، وابتزاز أموالهم، فـما كـان مـن السلطان العثمانى إلا أن عين إبراهيم باشا والياً على مصر (١٤ ذى الحجة ١٠١٢هـ - ١٣ ربيع آخر ١٠١٣هـ/ ١٤مايو - ٨ سبتمبر ١٦٠٤م) وكلفه بإزالة الطلبة[cxlv].

ولما وصل إبراهيم باشا إلى مصر استقبلته العسـكر، وطلبـوا منـه الترقـى[cxlvi] حسـب مـا جرت به العادة، فامتنع عن ذلك؛ فأخذوه منه بالقوة، فما كان منه - انتقاماً لـذلك - إلا أن شرع فى قتل العسكر بأدنى سبب، فقرروا التخلص منه، وتمكنوا من ذلك بالفعـل، ثـم أعرضـوا الأمـر إلى استانبول وبعد خمسين يوماً جاء الوزير محمـد باشـا الكـورجى[cxlvii] (١٠١٣ - ١٠١٤هــ/ ١٦٠٤ - ١٦٠٥م)[cxlviii].

بعد وصول محمد باشا بفترة بسيطة، ورد من اسـتانبول جاشـنكير بـاشى[cxlix] ومعـه أمـر السلطان لجميع الأمراء الصناجق ، والعسكر بمنع الطلبة والتفحص عن أصـلها والبحـث عـن قتلـة إبراهيم باشا، لذا عقد محمد باشا اجتماعاً فى قراميدان[cl] حضره الجاشنكير بـاشى، وأولـوا الأمـر فى البلاد، وقرأ عليهم مرسوم السلطان، وطلب الباشا من الأمراء الصناجق البحث عـن قتلـة إبـراهيم باشا مقابل عفو السلطان عن تقصيرهم فى القضاء على الثائرين[cli].

وبناءً على ذلك تم إلقاء القبض على بعض من شارك فى قتل إبراهيم باشا، فأمر محمد باشا بقتلهم، ثم أخذ يتعقب المفسدين بالقتل حتى قتل منهم ما يربوا عن المائتين، ولو استمر فى حكم مصر لقضى عليهم تماماً، ولكن مدته كانت قصيرة[cliii].

ولما رأى السلطان أحمد الأول ما آلت إليه أحوال مصر قرر تعيين محمد باشا المعروف بقول قران[cliiii] والياً على مصر وأمره بالقضاء على قتلة إبراهيم باشا، والقضاء على الطلبة نهائياً وعن ذلك يقول محمد البرلسى السعدى "فلما انتشرت هذه الأخبار الموحشة، والأفعال المدهشة وطرقت سمع حضرات السلطنة الشريفة والسدة الخاقانية[cliv] المنيفة سلطان سلاطين الزمان حضرة مولانا السلطان الملك المعظم أحمد ابن مولانا السلطان الأعظم محمد بن المرحوم مراد بن عثمان، أنعم بإيالة مصر المحمية لحضرة سيدنا ومولانا الوزير المعظم محمد باشا، ثم أوصاه على أهالى مصر الوصية التامة بهم، ونشر العدل بينهم، والشفقة والحنو عليهم، ومعاملتهم بالعدل والإنصاف، ورفع الجور والاعتساف، وكان من معظم الوصية إبطال الطلبة، ورفعها لاشتداد غضبه لأجلها، وقلعها بالكلية، ومن خالف وعاند وكابر وكابد قتل أشر قتلة، واستبيح ماله بغير مهلة، وأعطاه بذلك خط همايون[clv]، الذى هو بالسعادة مقرون، فقضى إربه من القسطنطينية المحمية، ونزل فى السفن قاصداً ثغر الإسكندرية[clvi].

عقد محمد باشا ديواناً وأبرز فيه أمراً شريفاً بالبحث عن قتلة إبراهيم باشا، وتبين له أن هذا الأمر كان بمعرفة بعض الصناجق، فرفع صنجقية ثلاثة منهم ونفاهم إلى إبريم[clvii] ثم أبرز أمراً بإبطال الطلبة، فما كان من السباهية إلا إن عاثوا فساداً فى البلاد قتلاً ونهباً، فلما بلغ الباشا ذلك نزل إلى قراميدان، واجتمع بالأمراء وأكابر العسكر، وأهاب بالمتمردين، وبضرورة القضاء عليهم[clviii] عن طريق الابتهال إلى العاطفة الدينية، والولاء للسلطان، ووصفه للمتمردين بأنهم خوارج[clix].

ولما رأى المتمردون قوة بأس محمد باشا توجهوا إلى ناحية الخانكة[clx]. فما كان

من الباشا إلا أن عين لهم تجريدة[clxi] مزودة بالمدافع فما كان من المتمردين إلا أن قرروا تسليم أنفسهم، فأمر الباشا بقتل ثلاثة وعشرين من زعماء السباهية، وقتل معهم من أفراد العسكر نحو الخمسين، بعد أن رفع عنهم الأمان، وصار كلما جاء له فرد منهم قتله، حتى قتل منهم ما يربو عن المائتين، وفى النهاية أمر بنفى العسكر الباقى إلى اليمن[clxii].

وبذلك تمكن محمد باشا من القضاء على فتنة السباهبة، ويرجع ذلك لقوة بأسه، وعدم تهاونه فى تنفيذ أوامر السلطان.

(٢) حادثة مقتل قيطاس بك[clxiii] (١٠٤٠هـ/ ١٦٣١).

بعد القضاء على فتنة السباهية ظلت الأوضاع السياسية فى ولاية مصر مستقرة، ولكن فى عام (١٠٤٠هـ/ ١٦٣١م) وقعت حادثة أدت إلى اضطراب الأحوال السياسية، وهى حادثة مقتل قيطاس بك.

فى شهر شعبان ١٠٤٠ هـ/ مارس ١٦٣١م، وصلت أوامر لموسى باشا من السلطان مراد الرابع بضرورة توجيه حملة عسكرية لجهة القزلباش فأرسل الباشا إلى قيطاس بك وعينه على رأس تلك الحملة، ووافق قيطاس بك على ذلك تنفيذاً لرغبة السلطان[clxiv].

بعد ذلك قام قيطاس بك بجمع الأموال المخصصة للحملة؛ فجمع ما يقرب من مائة كيس[clxv] فأخذها موسى باشا كما أخذ اثنين وعشرين كيساً من مال قيطاس بك، ولكن الباشا صرف نظره عن الحملة طمعاً فى هذه الأموال، مدعياً بأن الخزينة خاوية، مما لا يسمح بدفع علوفات العسكر وتجهيزهم، فاحتج قيطاس بك على ذلك، وأظهر معارضته للباشا؛ فأثار ذلك حفيظة الأخير عليه[clxvi] فقرر التخلص منه.

وفى ٩ ذى الحجة ١٠٤٠هـ/ ٦ يوليو ١٦٣١م، ذهب الصناجق إلى القلعة على عادتهم لتهنئة الباشا بوقفة عيد الأضحى، وكان من بينهم قيطاس بك، فأظهر الباشا ترحيبه به، وحينما أراد الانصراف هجم عليه أتباع الباشا وقتلوه، فما كان من الصناجق والعسكر - رداً على ذلك - إلا أن قاطعوا الباشا فى العيد[clxvii].

ثم توجه الصناجق بعد ذلك إلى منزل قاضى القضاة وطلبوا منه الاستفسار من الباشا عن سبب قتله قيطاس بك، فإن كان قد تم بأمر السلطان فيظهر ذلك الأمر،

وإن كان غير ذلك فيجب تسليم القتلة؛ ولكن موسى باشا رفض ذلك[clxviii].

ورداً على ذلك فى ١١ ذى الحجة ١٠٤٠هـ/ ١١ يوليو ١٦٣١م اجتمع الصناجق والعسكر فى الرميلة، وذهب أكابرهم إلى مدرسة السلطان حسن[clxix]؛ واجتمعوا بقاضى القضاة ونقيب الأشراف والمفتى وتكلم على بك الفقارى، وطلب من العلماء مقابلة الباشا، والاستفسار عن سبب قتل قيطاس بك وتسليم القتلة، ولكن الباشا رفض ذلك محتجاً بأنه وزير السلطان، والأمور مفوضة إليه من قتل وغيره، ولا دخل لأحد فى ذلك[clxx].

ولما بلغ الأمراء ذلك، أراد على بك الفقارى مهاجمة الباشا فى القلعة، ولكن هناك من أقنعه بعزله، ولما بلغ الباشا ذلك أرسل إلى السلطان يوضح له وجهة نظره وعلى الجانب الآخر أرسل الصناجق عرضاً إلى السلطان وقع عليه العلماء والقضاة، وأرسلوه صحبة إسماعيل بك كون خاله مفتياً باستانبول، ولما وصل إسماعيل بك نزل بمنزل خاله يحيى أفندى وأعطاه ذلك العرض، فعرضه يحيى أفندى على السلطان مراد الرابع، فأجمع الرأى على تعيين خليل باشا والياً على مصر (١٠٤١ - ١٠٤٢هـ/ ١٦٣١ - ١٦٣٢م)[clxxi]. ويظهر موقف الدولة العثمانية من تلك الحادثة، أنها رأت من الحكمة أن ترضى الأمراء المماليك حتى تضمن بقاء الأوضاع السياسية مستقرة فى البلاد.

(٣) رضوان بك الفقارى وطائفته.

يعد رضوان بك الفقارى زعيم طائفة الفقارية ومؤسسها، تولى إمارة الحج من (١٠٤٠ – ١٠٦٦هـ/ ١٦٣١ – ١٦٥٦م) باستثناء فترات بسيطة، وكان له نفوذ سياسي قوى فى مصر، واتصالات واسعة فى الباب العالى، مما جعل الباشوات العثمانيين يخشون نفوذه[clxxii] لذا بذلوا محاولات عديدة للقضاء عليه، وكان للدولة العثمانية موقف من ذلك.

ففى عام (١٠٤٧هـ/ ١٦٣٨م)، كلف السلطان مراد الرابع رضوان بك بقيادة حملة عسكرية للجبهة الصفوية، ولكن رضوان بك لم يكن لديه رغبة فى ذلك، فتمكن من رشوة محمد باشا زلعة السم (١٠٤٧ – ١٠٥٠هـ/ ١٦٣٧ – ١٦٤٠م) بأربعين كيساً مقابل صرف النظر عن تعيينه على رأس تلك الحملة، وتم تعيين صنجق آخر مكانه، وبمجرد خروج الحملة أرسل رضوان بك للباشا استرد منه الأربعين كيساً. فأثار ذلك حفيظة الباشا عليه، وأضمر له السوء، وتحين الفرصة المناسبة للانتقام منه، أو إبعاده عن مصر[clxxiii].

وقد واتت هذه الفرصة محمد باشا عندما خلى منصب ولاية الحبش[clxxiv]، فعرض الباشا على السلطان العثمانى تعيين رضوان بك والياً على الحبش، نظير أن يلتزم له بخمسمائة كيس من تركة رضوان بك؛ فاستجاب السلطان لذلك، وعين الأمير ولى بك أمير للحج، ولما بلغ ذلك رضوان بك أثناء قيادته لقافلة الحج، امتثل للأوامر السلطانية، وسلم قافلة الحج لولى بك، وبدلاً من توجهه لولاية الحبش توجه إلى استانبول فى ١٠٤٩هـ/ ١٦٣٩م، وعلى أثر ذلك اخذ الباشا فى بيع ما يملكه رضوان بك[clxxv].

ولما وصل رضوان بك إلى استانبول نقم عليه السلطان مراد الرابع، وأراد قتله، وعن ذلك يقول البكرى "فقال الملك لابد من قتله لمخالفته لى أولاً فى عدم المجئ إلى بغداد مع العساكر، والثانى عدم ذهابه إلى بلاد الحبش وإهماله الإقليم بغير حاكم" ولكن السلطان اكتفى بسجنه بعد وساطة الصدر الأعظم مصطفى باشا البستنجى وظل رضوان بك محبوساً؛ إلى أن تولى السلطان إبراهيم (١٠٥٠ – ١٠٥٨هـ/ ١٦٣٠ – ١٦٤٨م) فأطلق سراحه، وعين مصطفى باشا والياً على مصر (١٠٥٠ – ١٠٥٢هـ/ ١٦٤٠ – ١٦٤٢م) وأنعم عليه بإمارة الحج، ورد إليه جميع أملاكه[clxxvi].

وكانت هناك محاولة أخرى للقضاء على رضوان بك، فى عهد محمد باشا حيدر زاده[clxxvii] (١٠٥٦ – ١٠٥٧هـ/ ١٦٤٦ – ١٦٤٧م)، ففى ١٠ ربيع أول ١٠٥٧هـ/ ١٦ أبريل ١٦٤٧م، اجتمع جماعة من الإنكشارية وأخذوا امرأة، وذهبوا بها إلى مصر القديمة (الفسطاط) غصباً، فعلم بذلك والى مصر القديمة[clxxviii] وكان بينه وبينها معرفة فأرسلت تستغيث به، فحضر إليها، فوقع بينه وبين طائفة الإنكشارية خلاف، فذهبوا للوزير، وطالبوا بقتل الوالى، فأحضروا الأخير، وأقيمت عليه البينة بالديوان فأمر بقتله[clxxix].

فاستغل عدوا رضوان بك من القاسمية، وهما قانصوه بك، وماماى بك هذه الحادثة، وأقنعاً الباشا بضرورة كتابة عرض للسلطان أن مسببى الفتنة جماعة أحضرهم رضوان بك من الحجاز للخدمة عنده وعند على بك الفقارى حاكم جرجا[clxxx]، وأن سبب تأخير الخزنة إلى السلطان عدم دفع رضوان بك، وعلى بك، وأتباعهما ما عليهم، فإذا أراد السلطان استيفاء ذلك فعليه أن يولى الأمير ماماى بك إمارة الحج، ويولى الأمير قانصوه بك حكم جرجا[clxxxi].

ولما بلغ رضوان بك ذلك سارع بمراسلة السلطان، وأكد له أن العرض الواصل لا أساس لـه، والقصد من ذلك القضاء على نفوذه، والإساءة لسمعته لدى السلطان، والأموال الناقصة عند الأمير قانصوه بك، ومامای بك وأتباعهما، وشرح له أصل موضوع الإنكشارية، وقد وصل عرض رضوان بك قبل عرض القاسمية، فاقتنع السلطان بما ذكره رضوان بك، وبذلك تدعم موقف الأخير، وعلى أثر ذلك قُتل قانصوه بك، ومامای بك[clxxxii].

وازداد موقف رضوان بك وعلى بك دعماً عندما منح السلطان العثمانى الأول إمارة الحج، والثانى حكم جرجا مدى الحياة[clxxxiii] ونلاحظ أن السلاطين العثمانيين كانوا يحرصون على إرضاء رضوان بك نظراً لنفوذه القوى، وحتى تظل الأوضاع السياسية فى مصر مستقرة.

وفى عام (١٠٦٣هـ/ ١٦٥٣م) توفى على بك الفقارى؛ فخلفه محمد بك الفقارى فى حكم جرجا، وفى عام (١٠٦٦هـ/ ١٦٥٦م) توفى رضوان بك، ويعتبر ذلك بداية التصدع لطائفة الفقارية، وفرصة أمام منافسيهم القاسمية، الذين كان يتزعمهم أحمد بك البوشناق، لتحقيق ما يريدونه من فرض نفوذهم على البلاد[clxxxiv].

وقد تولى حكم مصر محمد باشا الغازى (١٠٦٧ - ١٠٧٠هـ/ ١٦٥٧ - ١٦٦٠م) فى الوقت الذى كان فيه أحمد بك البوشناق يؤدى مهمة فى استانبول، وتمكن أثناء وجوده هناك من إرضاء السلطات العثمانية، وحصل على أمر من السلطان بتعيينه حاكماً على جرجا، بدلاً من محمد بك الذى تم تعيينه والياً على الحبش، وعاد أحمد بك من استانبول وهو يحمل تلك الأوامر السلطانية[clxxxv].

ولما علم محمد بك الفقارى بذلك رفض التخلى عن منصبه، فما كان من الباشا إلا أن جمع الصناجق والعلماء، وعرض عليهم الأمر من عصيان محمد بك لأوامر السلطان، فما كان من العلماء إلا أن أفتوا بمحاربته، وعلى أثر ذلك خرج الباشا فى جماد الثانى ١٠٦٩هـ/ فبراير ١٦٥٩م) بتجريدة إلى البساتين حتى يكتمل تجمع العسكر، ثم سار نحو الصعيد فى نفس الشهر[clxxxvi].

وحدث الاصطدام بين قوات الباشا، ومحمد بك فى الصعيد، وتم إلقاء القبض على الأخير، وقُتل، كما قُتل كثير من أتباعه[clxxxvii].ونلاحظ منذ ستينات القرن السابع عشر استقرار فى الأوضاع السياسية للدولة العثمانية، ويرجع ذلك إلى تولى أسرة كوبريللى[clxxxviii] منصب الصدارة العظمى ، حيث انتعشت السيادة العثمانية فى معظم ولايات الدولة العثمانية، ومن بينها مصر[clxxxix].

(٤) العربان

كان للدولة العثمانية موقف واضح وحازم تجاه العربان، فقد حاولت قدر المستطاع تحجيم نفوذهم، والقضاء على تهديداتهم للأهالى، ويظهر ذلك بوضوح فى عام (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م) عندما أرسلت لحسين باشا (١١٠٩ - ١١١١هـ/ ١٦٩٨ - ١٦٩٩م) بتجهيز حملة لمحاربة عربان أولاد وافى[cxc]، والنجما والضعفا[cxci]، وهوارة[cxcii].وفى عام (١١١٠هـ/ ١٦٩٨م) تجمع أهالى بنى سويف وشكوا لبعضهم ما يقاسونه من عربان أولاد وافى (المغاربة) والنجما والضعفا، واتفقوا

على كتابة عرض للسلطان مصطفى الثانى (١١٠٧ – ١١١٥هـ/ ١٦٩٥ – ١٧٠٣م) يخبرونه بما حدث لهم، وأرسلوا به عالماً من عندهم للمفتى، وجاء فى هذا العرض "إننا يا صاحب السعادة فى ضيق من عربان المغاربة، والضعفا والنجما، يدهكون زرعنا، ويأكلون عيشنا، ويفسدون حريمنا، وكل ما نرسل نشتكى إلى الحاكم وكيلكم بمصر، يرسل لنا جردة، نكلفهم يمتنعون العرب فى الجبل، ويرسلوا يعملوا للجردة مصلحة يأخذوها منهم ويروحوا مصر، فتأتى العرب ثانى، وتأخذ منا أضعاف ما حطوه، وهم نوازل على الأقليمين، لم يكونوا من عربانها، وكل راع يسأل عن رعيته، ونحن عرفناكم فى دار الدنيا، خوفاً لئلا تقولوا لنا يوم السؤال بين يدى الله تعالى: ليس لى علم، الأمر أمركم – أطال الله فى عمركم ودام نصركم – والسلام" وأعطوا للشيخ محمد مصاريف سفره[cxciii].

سافر الشيخ محمد من الإسكندرية متوجهاً إلى استانبول، ولما وصلت تلك الشكوى للسلطان مصطفى الثانى، على الفور أرسل خطاً شريفاً صحبة قابيجى باشى[cxciv] لحسين باشا بضرورة وضع حد لذلك جاء فيه "حال وصول الأمر الشريف تركب نفير عام، تقطع عربان المغاربة والضعفا والنجما من بلاد البهنسا[cxcv] وبنى سويف والفيوم، ولم تبق منهم أحداً، وبعد قطعهم توجه إلى إقليم درجة، تقطع هوارة قبلى، والحذر من المخالفة" فقال العسكر "سمعنا وأطعنا أمر مولانا السلطان"[cxcvi].

وعقد الباشا اجتماعاً بالديوان العالى، لتنفيذ هذا الأمر وانقضى ذلك الاجتماع بإسناد حملة إلى إيواظ بك[cxcvii] للقضاء على عربان المغاربة، والنجما والضعفا، على أن يتولى حكم الفيوم والبهنسا وبنى سويف مدة ثلاث سنوات[cxcviii].

وبالفعل تم إعداد تلك الحملة وتجهيزها وتمكن إيواظ بعد نزال قوى من القضاء على عربان المغاربة، والنجما والضعفا، قتلاً ونهباً، وتفرقوا على آثار ذلك فى الواحات[cxcix]*.

كما كلف الباشا عبدالرحمن بك بالقضاء على تهديد عربان هوارة قبلى، وعينه قائداً على تجريدة لتنفيذ ذلك، على أن يتولى حكم جرجا ثلاث سنوات، ونجح عبدالرحمن بك فى حملته هذه كل النجاح، بعد مساعدة الباشا له حربياً[cc].

ووصلت أنباء نجاح هاتين الحملتين للباشا، وللقابيجى باشى، وعلى أثر ذلك سافر الأخير إلى استانبول، وأبلغ السلطان العثمانى بنجاح المهمة التى كلف بها الإدارة العثمانية فى مصر[cci].

وطوال القرن السابع عشر كان للدولة العثمانية موقفها الرافض لأى أحداث سياسية تهدد حالة الاستقرار فى ولاية مصر، فكانت حريصة على اختيار باشوات ذوى كفاءة؛ لإقرار الحالة السياسية بها. ويظهر أيضاً أن العاطفة الروحية والولاء للسلطان العثمانى كانا هما المحركين الأساسيين للقضاء على أى حالة اضطراب سياسى كانت تمر بها ولاية مصر.

الفصل الرابع
أبرز أحداث مصر السياسية فى القرن الثامن عشر

فى عام ١١٦٨هـ/ ١٧٥٤م، توفى إبراهيم كتخدا القازدغلى، وبعدها بستة أشهر توفى رضوان كتخدا الجلفى، بعد أن قام مماليك الأول بطرده من القاهرة إلى الصعيد، وتعتبر وفاته بمثابة النهاية لبيت الجلفية[ccii]، بعد وفاة إبراهيم كتخدا، تولى زعامة القازدغلية عبدالرحيم كتخدا مستحفظان، ولكنه لم يتمكن من الوصول لشياخة البلد؛ لأنه لم يكن لديه من المماليك ما يسمح له بانتزاع هذا المنصب من منافسيه، وقد تولى شياخة البلد عثمان بك الجرجاوى، ولكنه لم يستمر فيها وقتًا طويلاً، فتولى بدلا منه حسين بك الصابونجى عام ١١٧١هـ/ ١٧٥٧م، وكان بطبعه يميل إلى نصف جرام، فعمل على التخلص من خصومه البارزين، فقام بنفى على بك "بلوت قبان" إلى النوسات، ونفى عثمان بك الجرجاوى إلى أسيوط، وأراد نفى على بك الغزاوى إلى جهة العادلية، ولكنه لم يتمكن من ذلك لأن الأخير سكن فى بيت صهره محبوسًا، ونقل حسين بك كشكش من جرجا إلى البحيرة، وكان غرضه من ذلك على حد قول الجبرتى "إظهار دولة نصف حرام" ولكن حسين بك كشكش استمال إليه رجال الصابونجى، وقاموا باغتياله فى قصره فى ١٣ ربيع أول ١١٧١هـ/ ٢٥ نوفمبر ١٧٥٧م[cciii]، وتولى شياخة البلد بعد الصابونجى على بك الغزاوى، ثم تولى إمارة الحج عام ١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م، وترك شياخة البلد لخليل بك القازدغلى الدفتردار، واتفق الأول مع الثانى على قتل عبدالرحمن كتخدا، ولكن الأخير نما إلى علمه نبأ هذه المؤامرة، فعمل على تعيين على بك "بلوت قبان" شيخًا للبلد، وكان هدفه من ذلك أن يحكم من ورائه ريثما يوطد سلطته، ولكن بلغ على بك الغزاوى ذلك أثناء عودته بقافلة الحج تركها وتوجه إلى غزه، ومكث بها ثلاثة أشهر، ولذا سمى بالغزاوى، وتولى إمارة الحج حسين بك كشكش، ثم تمكن الغزاوى من العودة إلى مصر، ومات بعدها بثمانية أيام.

وكما هى العادة عندما يصل إلى أمير مملوكى إلى الزعامة، يعمل على التخلص من زملائه المماليك حتى ممن قدموا له العون فى سبيل الوصول لهذا المنصب، وبالفعل قام بنفى عبدالرحمن كتخدا إلى الحجاز بفرمان من الباشا فى عام ١١٧٩هـ/ ١٧٦٦م، ولم يبق أمامه سوى صالح بك القاسمى، وحسين بك كشكش، فنفى الأول إلى رشيد وعين الثانى صنجقًا لجرجا، ولكن صالح بك تمكن من الفرار إلى جرجا عام ١١٧٩هـ/ ١٧٦٦م، وفى جرجا التفت حوله بقايا القاسمية، وأمده شيخ العرب همام بن يوسف بكل ما يحتاج إليه من ذخيرة وعتاد، وحاول على بك أن يقضى على ذلك، فقام بإرسال تجريدة بقيادة حسين بك لقتال صالح بك، حتى يتخلص منهما فى وقت واحد، ولكن هذه التجريدة لم تقم بأى دور إيجابى، وربما يرجع ذلك إلى اتصال صالح بك بحسين بك، وعادت التجريدة مرة أخرى إلى القاهرة، وحاول على بك أن يتخلص من حسين بك؛ فاستصدر فرمانًا من الباشا بنفيه، إلا أنه رفض تنفيذ هذا الأمر، ولما رأى على بك ضعف موقفه فر

إلى الشام، واصطحب معه أتباعه، وكان أبرزهم محمد بك أبوالذهب، وعلى أثر ذلك عاد خليل بك إلى شياخة البلد، وتولى حسين بك إمارة الحج، وبعد فترة عاد على بك، ومحمد بك أبوالذهب إلى مصر، فتم نفى الأول إلى النوسات، ونفوا بقية رجاله وعلى رأسهم أبوالذهب إلى أسيوط، وأثناء تواجد على بك بالدقهلية دبر مؤامرة أسفرت عن قتل عثمان بك الجرجاوى، وجرح فيها حسين بك كشكش فاتهموا حمزة باشا (١١٧٩- ١١٨٠هـ/ ١٧٦٥- ١٧٦٦م) باشتراكه فى هذه المؤامرة فعزلوه، وعينوا خليل بك بلفية قائمقام، كما قاموا بنفى على بك إلى أسيوط، وأثناء تواجده فى أسيوط قام بالاتصال بالشيخ همام كى يتمكن من عقد الصلح بينه، وبين صالح بك القاسمى، وكان هدف على بك من ذلك كسب حليف قوى كى يعود إلى مركزه القديم، وبالفعل تمكن الشيخ همام من عقد الصلح بينهما، شريطة أن يمنح على بك صالح بك جهة قبلى مدى الحياة، وعلى أثر التحالف بين على بك، وصالح بك تقدما بقواتهما قاصدين القاهرة، فما كان من حسين بك إلا أن خرج على رأس تجريدة فى ١٥ جماد الأول ١١٨١هـ/ ١٢ أكتوبر ١٧٦٧م، ولكن على بك تمكن من هزيمة هذه التجريدة شمالى بنى سويف عند بياضة، فما كان من كشكش بك أن فر هاربًا إلى غزة، وعلى أثر ذلك تمكن على بك من دخول القاهرة، وتولى شياخة البلد، وعمل على التقرب من الوالى العثمانى، فأظهر له الطاعة والولاء، وعمل على كسب ود السلطان بإرسال الخزنة إلى إستانبول.

وفى شهر ذى الحجة ١١٨١هـ/ مارس – أبريل ١٧٦٧م، عاد حسين بك، وخليل بك بجموع كثيرة من المماليك، والعربان فنزلوا دمياط، ثم تقدموا إلى المنصورة، فأرسل على بك تجريدة فتلاقوا عند سمنود وتمكن حسين بك من هزيمة تجريدة على بك، ثم واصل حسين بك وخليل بك تقدمهما نحو الغربية قاصدين القاهرة، فأخذ على بك فى إعداد تجريدة لمواجهتما، وساعده فيها الشيخ همام، كما أيده الباشا العثمانى، وقاد هذه التجريدة صالح بك، ومحمد بك أبوالذهب، وقام هذان القائدان بمحاصرة المتمردين فى طنطا، ولما نفذ ما لديهم من مؤن وذخيرة طلبوا الأمان من أبى الذهب، فمنحهم إياه، ولكن الأخير غدر بهم فقتل حسين بك، أما خليل بك فقد نقل إلى قلعة الإسكندرية حيث قتل هناك، ولم يبق أمام على بك سوى صالح بك القاسمى فأمر بقتله غدرًا فى ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م وبذلك قضى على بك على أقوى ثلاثة منافسين له، ولكى يحكم على بك سيطرته التامة على البلاد قام بالقضاء على نفوذ سويلم ابن حبيب زعيم عربان الحبايبة، وقام بالقضاء على نفوذ همام فمات مكمودا مقهورًا، ويقول الجبرتى "وخلص الإقليم بحرى وقبلى إلى على بك وأتباعه"[(cciv)]، وأراد على بك أن يدعم سلطته، فاستغل الحرب الدائرة بين روسيا والدولة العثمانية عام ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م، فاستصدر أمرًا من الديوان، وعزل الباشا، وتولى القائمقامية حتى آخر عهده، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول مصر، ولم يبق من مظاهر السيادة العثمانية سوى الخطبة، والعملة، والخزنة السنوية، أما الأولى فقد بقيت كما هى، وأحدث فى الثانية تغييرًا طفيفًا، أما الخزنة فقد أوقف إرسالها منذ سنة ١١٨٢هـ/ ١٧٦٨م، وبعد أن دعم على بك سلطته داخليًا، أراد أن يدعمها خارجيًا، فأرسل قائده محمد بك أبوالذهب على رأس حملة إلى الحجاز لفرض نفوذه عليها، ونجح فى ذلك لحد ما، وشجعه ذلك على إرسال حملة أخرى إلى بلاد الشام، معتمدًا على مساعدة كل من الشيخ ظاهر العمر فى عكا، والروسيا، وقد استطاع أبوالذهب أن

يحرز بعض الانتصارات، فسقطت فى يده العديد من مدن الشام، ومنها دمشق، وقد ساعده الشيخ ظاهر مساعدة صادقة فى ذلك ولعل دافع على بك من وارء ذلك رغبته فى عودة دولة المماليك إلى سابق عهدها، ولكن أبا الذهب قضى على ذلك الحلم لسببين، أولهما أن النصر الذى حققه أبوالذهب إنما ينسب لعلى بك، ثانيهما اتصال الباب العالى بأبى الذهب ليكسبوه إلى صفوفهم، وجعلوه يطمع فى مركز سيده، لذا قرر العودة إلى مصر فجأة، مما زاد ذلك من حدة العداء بين على بك وتابعه محمد بك أبوالذهب، لذا عمل الأول على اغتيال الأخير ولكنه فر إلى الصعيد فى ١١٨٥هـ/ ١٧٧٢م، والتف حوله بقايا القاسمية، والهوارة نكاية فى على بك(ccv) وبدأت جولة جديدة من الصراع بين على بك، ومحمد بك أبوالذهب، أى بين بيتى العلوية والمحمدية.

رأى على بك الكبير أن ملكه الذى أسسه على وشك الزوال، فقرر القضاء على محمد بك أبوالذهب بالقوة، فقام بإرسال تجريدة إلى الصعيد، وأسند قيادتها لمملوكه إسماعيل بك، ولكن الأخير انضم لمحمد بك أبوالذهب، ولما بلغ على بك ذلك ازداد حنقًا على محمد بك أبوالذهب، فجهز تجريدة جعل على قيادتها سبعة من مماليكه وقلدهم الصنجقية، ولكن هذه التجريدة لم تكن على المستوى المطلوب، فما كان من على بك إلا أن أعد تجريدة أخرى جعل على قيادتها مملوكه على بك الطنطاوى، وبالفعل خرجت هذه التجريدة فى شهر المحرم سنة ١١٨٦هـ/ أبريل ١٧٧٢م، وتوجه على بك إلى ناحية البساتين للإشراف على تحصين الضفة الشرقية للنيل، وتلاقت قوات على بك مع قوات محمد بك أبو الذهب عند بياضة شمالى بنى سويف، ومنيت قوات الأول بهزيمة ساحقة، فلما بلغ على بك الكبير ذلك ارتد إلى القاهرة، وتحصن بالقلعة، فى حين أن طلائع قوات أبوالذهب قد وصلت قرب القاهرة، فما كان من على بك إلا أن فر هاربًا من مصر إلى حليفه ظاهر العمر، فى حين أن أبا الذهب دخل القاهرة، وتولى شياخة البلد، ثم أمر بإبطال العملة التى تحمل علامة اسم على بك(ccvi).

وقد أيقن محمد بك أبوالذهب أنه لا بقاء له بمصر ما دام على بك على قيد الحياة، لذا أوعز لبعض زعماء المماليك على كتابة الرسائل إلى على بك يعدونه فيها بالمساعدة إذا عاد إلى مصر، وحاول الشيخ ظاهر منع على بك من العودة إلى مصر لشكه فى صحة هذه الرسائل، ولعدم يقينه من المساعدة الروسية له، ولكن الأخير لم يستمع لرأى الشيخ ظاهر، وعلى الرغم من ذلك زوده الأخير ببعض قواته، وخرج على بك من الشام متجهًا إلى مصر، وعند الصالحية دارت المعركة الفاصلة بين قوات على بك بقيادة على بك الطنطاوى، وقوات محمد بك أبوالذهب فى ٥ صفر ١١٨٧هـ/ ٢٨ أبريل ١٧٧٣م، وقد هزمت قوات على بك الكبير، وقتل على بك الطنطاوى، ولما رأى على بك الكبير ذلك نزل يقاتل فى ساحة المعركة، حتى جرح، وما لبث أن توفى فى ١٥ صفر ١١٨٧هـ/ ٨ مايو ١٧٧٣م، وانتهت الزعامة فى مصر لمحمد بك أبوالذهب ولكنه ما لبث أن توفى هو الآخر فجأة فى ٨ ربيع ثانى ١١٨٩هـ/ ٨ يونيو ١٧٧٥م أثناء حروبه فى بلاد الشام.

وبعد وفاة محمد بك أبوالذهب تولى مملوكاه إبراهيم بك، ومراد بك مقاليد الأمور فى البلاد، حيث تولى الأول شياخة البلد، فى حين تولى الثانى الدفتردارية، وصار لكل منهما أتباعه

ومماليكه، فكون إبراهيم بك بيت الإبراهيمية، ومراد بك بيت المرادية، وقد نافسهما على الزعامة إسماعيل بك الكبير تابع على بك الكبير، ودار بينه، وبينهما صراع عنيف أسفر عن تغلب إسماعيل بك، على إبراهيم بك ومراد بك، وطردهما إلى الصعيد، وأصبح إسماعيل بك شيخاً للبلد، وباستيلاء إبراهيم بك ومراد بك على الصعيد، شعر إسماعيل بك أن مركزه فى خطر، سيما وأنهما منعا إرسال المال الميرى من الصعيد إلى العاصمة، فما كان من إسماعيل بك إلا أن قرر إرسال تجريدة إلى الصعيد للقضاء عليهما، وخرج إسماعيل بك من القاهرة فى ٢١ ذى القعدة ١١٩١هـ/ ٢١ ديسمبر ١٧٧٧م، ولما علم إبراهيم بك ومراد بك بخبر هذه التجريدة فرا إلى المنيا، فعاد إسماعيل بك إلى القاهرة فى ٩ محرم ١١٩٢هـ/ ٧ فبراير ١٧٧٨م، سيما وأن بعض قواته قد تخلت عنه مما أثر على وضعه، ومركزه فى القاهرة فشجع ذلك قوات إبراهيم بك، ومراد بك على التقدم نحو القاهرة، فما كان من إسماعيل بك إلا أن فر إلى غزة، ومنها توجه إلى إستانبول، ويقول الجبرتى "فكانت مدة إمارة إسماعيل بك وأتباعه على فى هذه المرة ستة أشهر وأيامًا بما فيها أيام سفره إلى قبلى ورجوعه"[ccvii]، وعلى أثر فرار إسماعيل بك دخل إبراهيم بك، مراد بك القاهرة، وفى ٢١ محرم ١١٩٢هـ/ ٢٠ فبراير ١٧٧٨م خلع الباشا على إبراهيم بك قفطانًا، واستقر فى شياخة البلد كما كان، وبعد فترة تمكن إسماعيل بك من العودة إلى مصر، ولكنه لم يتوجه إلى القاهرة بل توجه إلى الصعيد، ولم يتمكن إبراهيم بك ومراد بك من القضاء عليه[ccviii].

وكما هى طبيعة العلاقة بين الأمراء المماليك، فعندما يزول العدو المشترك - ولو مؤقتًا - يدخل هؤلاء الأمراء فى نزاعات، وحروب فيما بينهم، وهو ما حدث بين إبراهيم بك، ومراد بك، لأمور لا تخلو عن الزعامة، ففى سنة ١١٩٤هـ/ ١٧٨٠م حدث خلاف بينهما فتوجه إبراهيم بك على أثره إلى الصعيد، وتولى مراد بك مشيخة البلد، علاوة على القائمقامية، ولكن الأخير أرسل إلى إبراهيم بك وصالحه فعاد إلى القاهرة، ولكن حدث بينهما خلاف مرة ثانية خرج على أثره مراد بك إلى الصعيد فأرسل إليه إبراهيم بك كى يصالحه، ولكنه أبى الصلح، وتقدم نحو الجيزة، فخرج إبراهيم بك لقتاله، وقد دارت بينهما مناوشات حربية توجه على أثرها مراد بك إلى الصعيد مرة أخرى، وفى نهاية الأمر تمكن علماء الأزهر من عقد الصلح بينهما، وظلا يحكمان البلاد دون منازع، وعانت مصر من جراء حكم إبراهيم بك، ومراد بك معاناة شديدة اقتصاديًا، واجتماعيًا، علاوة على أنهما منعًا إرسال الخزينة إلى إستانبول، ولذا قررت الدولة العثمانية إرسال حملة حسن باشا القبطان إلى مصر من أجل العمل على استقرار الأوضاع فى البلاد.

وفى ١٣ رمضان ١٢٠٠هـ/ ١٢ يوليو ١٧٨٦م، وصل حسن باشا إلى الإسكندرية ثم تقدم نحو رشيد، وحاول جذب قلوب الأهالى، فأرسل فرمانات باللغة العربية إلى شتى فئات الشعب، يعلمهم فيها بتخفيض الضرائب، ورفع الظلم عن الرعية، وإعادة تطبيق قانون نامه سليمان "حتى كادت الناس تطير من الفرح" وتشير سجلات محكمة البحيرة إلى العديد من الفرمانات التى أصدرها حسن باشا لرفع المظالم عن الرعية - وإن كانت بعد دخوله القاهرة - فنذكر منها على سبيل المثال أن حسن باشا قد أرسل إلى كاشف وقاضى البحيرة، وأصحاب الكلمة فى الولاية

بضرورة رفع المظالم بأنواعها عن أهالى ناحية بسطرة بولاية البحيرة؛ فكان من الطبيعى أن تميل قلوب الأهالى نحو حسن باشا، وتنصرف عن الأمراء والمماليك.

ولما نما إلى علم إبراهيم بك، ومراد بك ذلك قررا مقاومة حسن باشا عسكريًا، فقاد مراد بك تجريدة عسكرية لمنع حسن باشا من دخول القاهرة، ولكن الأخير تمكن من هزيمته عند الرحمانية، فى الوقت الذى كان يحاول فيه إبراهيم السيطرة على الأمور فى القاهرة، ولكنه فشل، ولما وصلت الأمور لهذا الحد لم يكن أمام إبراهيم بك ومراد بك سوى الفرار إلى الصعيد، ولذا عرفا بالأمراء القبالى، وعلى أثر ذلك دخل حسن باشا القاهرة فى ١٢ شوال ١٢٠٠هـ/ ٨ أغسطس ١٧٨٦م، وقد وصلت إمدادات لحسن باشا بقيادة كل من عابدى باشا، ودرويش باشا، فعمل الأول على القضاء على إبراهيم بك ومراد بك، فأقلعت بعض السفن فى النيل جنوبًا، واشتبكت مع قوات الأمراء القبالى قرب أسيوط، ولكن هذا الاشتباك لم يسفر عن نتيجة حاسمة، فأرسل حسن باشا تجريدة عسكرية إلى الصعيد بقيادة عابدى باشا، ودرويش باشا ودارت عدة اشتباكات قرب أسيوط، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة، فعاد العثمانيون إلى سفنهم، والمماليك إلى معسكراتهم[ccix]، ولكى يدعم حسن باشا موقفه فى القاهرة، ويعمل على إيجاد قوى توازن قوى المماليك فى الصعيد، أرسل إلى إسماعيل بك، وعينه شيخًا للبلد كما كان فى ١٤ محرم ١٢٠١هـ/ ٦ نوفمبر ١٧٨٦م[ccx].

ولما رأى الأمراء القبالى ذلك أرسلوا إلى حسن باشا طالبين منه الأمان، وعقد الصلح، فما كان من حسن باشا إلا أن عقد ديوانًا فى شهر المحرم عام ١٢٠١هـ/ أكتوبر - نوفمبر ١٧٨٦م، جمع فيه الأمراء والأعيان، وعرض عليهم الأمر، فاتفق رأيهم، إن كان غرض الأمراء القبالى عقد الصلح، فعلى إبراهيم بك ومراد بك الحضور، ويأخذ لهم حسن باشا أمانًا من السلطان بحيث لا يقيمون فى مصر، أما بقية الأمراء المماليك، فإذا جاءوا إلى القاهرة طائعين كانوا من عسكر السلطان، وإذا رفضوا فليستقروا بالصعيد فى أماكن محددة لهم، وإن لم يرضوا بهذين الشرطين فستكون الحرب، ولما بلغ البكوات المماليك ذلك أظهروا الامتثال لكل ما يؤمرون به ما عدا الخروج من مصر، لأن فراق الوطن صعب[ccxi]، وذلك على حد تعبيرهم، ولما بلغ حسن باشا ذلك قرر القضاء على الأمراء القبالى الذين وصلوا إلى بر الجيزة، ودارت مناوشات حربية بين الجانبين على طول البر الغربى للنيل، وحاول الأمراء القبالى فى ١٢ صفر ١٢٠١هـ/ ٤ ديسمبر ١٧٨٦م، اختراق المتاريس التى أقامها حسن باش هناك، ولكنهم فشلوا، فرجعوا إلى دهشور، وعلى أثر ذلك كتب الأمراء القبالى لحسن باشا يطلبون منه أن يحدد لهم أماكن يقيمون فيها بالوجه القبلى، فوافق على ذلك وترك لهم حرية اختيار المكان الذى سيقيمون فيه، بشرط أن يكونوا قلة، ويحضر باقى الأمراء والعسكر إلى القاهرة بالأمان، ولكنهم لم يوافقوا؛ لأن ذلك سيؤدى إلى تفرقهم وإضعافهم، فصمموا على مواصلة القتال واستقروا فى بنى سويف[ccxii].

ولما رأى حسن باشا ذلك أرسل خلفهم تجريدة بقيادة عابدى باشا، ودارت معركة بين الطرفين أسفرت عن هزيمة القبالى، وأخذت تلك التجريدة تطاردهم حتى أجلوهم إلى إبريم، ثم عاد عابدى باشا إلى القاهرة، وعلى الرغم من ذلك واصل القبالى تقدمهم شمالاً مما أشعل الموقف من جديد[ccxiii] .

ونتيجة لاندلاع الحرب بين الروسيا والدولة العثمانية أرسلت الأخيرة إلى حسن باشا تستدعيه للاشتراك فى الحرب ضد الروسيا، التى أستأنفت توسعاتها مرة أخرى على حساب الدولة العثمانية فى بلاد القرم، وقبل مغادرة حسن باشا القاهرة أبقى إسماعيل بك شيخًا للبلد، وترك له كمية من العتاد الحربى، علاوة على عدد من الجنود، ثم أصدرت الدولة العثمانية العفو عن إبراهيم بك ومراد بك شريطة أن يقيم الأول فى قنا والثانى فى إسنا ويحرم عليهما دخول القاهرة، وأخذ حسن باشا معه بعض الرهائن من المماليك لضمان طاعة المتمردين[ccxiv] ، بعد سفر حسن باشا بقى عابدى باشا بالقلعة متوليًا أمور مصر (١٢٠١- ١٢٠٣هـ/ ١٧٨٦- ١٧٨٨م) على حين أن شياخة البلد ظلت مع إسماعيل بك، وكان صدور العفو عن إبراهيم بك، ومراد بك إيذانًا بعودة الاضطرابات لرغبتهما القوية فى استعادة مركزهما القديم[ccxv].

وعلى هذا الأساس واصلت قوات إبراهيم بك ومراد بك تقدمها شمالاً إلى أن وصلت إلى أسيوط، فما كان من الباشا إلا أن حصل على فتوى من العلماء بقتالهم، وردًا على ذلك أرسل القبالى للسلطات الحاكمة فى القاهرة تقترح عليها أن تترك لهم المنطقة الواقعة جنوب أسيوط، ويتركوا لهم الجهة البحرية، ويبدو أن ذلك كان تمويهًا من الأمراء القبالى بهدف كسب الوقت، بدليل أنهم واصلوا تقدمهم حتى بنى سويف بقيادة مراد بك، ومن الواضح أنهم كانوا لا يرضون عن القاهرة بديلاً، فما كان من الباشا إلا أن أرسل فرمانًا لإسماعيل بك شيخ البلد بقتالهم، ودارت مناوشات حربية بين الطرفين، ولكنها لم تسفر عن نتيجة حاسمة لأى منهما[ccxvi]، وأثناء المعارك الدائرة بين الطرفين دارت المراسلات بين الأمراء القبالى وعابدى باشا لعقد الصلح، فاجتمع الأخير مع أحمد أغا مندوب إبراهيم بك ومراد بك، وتم الاتفاق بينهما على ترك الإقليم الواقع جنوبى أسيوط على البرين الشرقى، والغربى للأمراء القبالى، على أن يقوم الأخيرون بدفع ميرى البلاد التى تحت سيطرتهم من المال والغلال، وأن يطلقوا سراح المراكب المحجوزة لديهم، وتم عقد الصلح بين الطرفين، ولكن هذا الصلح لم يكتب له البقاء، فقد استدعت الدولة العثمانية عابدى باشا، وعينت بدلاً منه إسماعيل باشا (١٢٠٣- ١٢٠٥هـ/ ١٧٨٨- ١٧٩٠م) فنقض الأمراء القبالى الصلح؛ بحجة أنهم عقدوه مع باشا معزول، فعقد الباشا الجديد ديوانًا بحضور المشايخ، والقضاة الذين وافقوا على الاستمرار فى القتال، ويعنى ذلك الاستمرار فى جمع الأموال اللازمة لإعداد حملة جديدة ضد الأمراء القبالى[ccxvii].

وفى شهر رجب ١٢٠٥هـ/ مارس – أبريل ١٧٩١م، انتشر وباء الطاعون فى مصر، وكان من أبرز ضحاياه إسماعيل بك شيخ البلد، فحل محله تابعه عثمان بك طبل، ولكنه كان شخصية ضعيفة، مما شجع إبراهيم بك، ومراد بك على التقدم نحو القاهرة، وتمكنت قواتهما من دخولها، فى ٢١ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/ ٢٢ يوليو ١٧٩١م[ccxviii]، وفى ٢٦ ذى القعدة ١٢٠٥هـ/ ٢٧ يوليو ١٧٩١م،

صعد إبراهيم بك ومراد بك إلى الديوان، فخلع عليهما الباشا الخلع، ثم توسط لهما لدى السلطان العثمانى، فوصل مرسوم سلطانى بالعفو عنهما(ccxix)، ونتيجة لذلك انفرد إبراهيم بك ومراد بك بالأمور فى البلاد، وظلا يحكمان دون منازع حتى وصول الحملة الفرنسية فى ١٢١٣هـ/ ١٧٩٨م، وكان من الطبيعى أن تقاسى مصر أثناء فترة حكمهما المحن والأهوال الكثيرة

الفصل الخامس

من الملامح الاقتصادية والاجتماعية لمصر فى العصر العثمانى

أولا: دور المرأة المصرية في الأوقاف في العصر العثمانى

كان للمرأة المصرية في الأوقاف في العصر العثمانى، وقد ميزت سجلات المحاكم الشرعية بين جنسيات النساء في تلك الفترة، منها جنسية المرأة العثمانية أو الإستانبولية، والمرأة المملوكية، والتى كان يشار إليها بفلانه .... البيضاء أو السوداء، وقد تكون جركسية، أو روسية، أو دارفورية . كما أشارت الوثائق إلى بعض النسوة من ولايات عربية أخرى كالتونسية، والمراكشية، والتاجورائية، وإذا كانت من بلاد الشام يشار إليها بالشامية، أما المرأة المصرية فقد حددت شخصيتها من خلال اسمها والذى لم تظهر فيه إشارة إلى كونها مملوكية، أو من منطقة شمال أفريقيا، أو من بلاد الشام، وأحياناً كان يشار إليها بالمصرية، أو السكندرية .

وتوجد عدة اشكاليات لهذ الموضوع منها: مدى دور المرأة المصرية في الحفاظ على ملامح الحياة الاجتماعية من خلال ما خصصته من وقف سواء على النفس والذرية، أو الحرمين الشريفين، والتعليم في الأزهر، والمدارس، والمساجد، وقراء القرآن الكريم، والفقراء والمساكين ؟، وهل ساهم ذلك في الحفاظ على التقاليد الإسلامية، وعلى مكانة المرأة المصرية إلى جانب الجنسيات الأخرى من النساء ؟، سيما وأن المرأة المملوكية ساهمت بدور واضح في هذا المجال، يضاف إلى هذا هل كان للمرأة المسيحية دور في هذا المجال ؟ وهذا ما ستوضحه صفحات البحث .

١- وقف المنازل

ظهر دور المرأة المصرية في الأوقاف من خلال ما أوقفته، ويأتى على رأس ذلك المنازل المملوكة لهن واللائى كن يقمن بتأجيرها، ويخصص ريع هذا الوقف على الواقفة وذويها من بعدها، وفي هذه الحالة يكون الوقف أهلى، وفي حالة انقراض أسرة الواقفة كانت تحدد الجهة التى سيؤول إليها الوقف. وأحياناً كانت توقف المنازل على أوجه الخير المختلفة، وهو ما يعرف بالوقف الخيرى، وقد جاء وقف المنازل في مقدمة أوقاف المرأة على أساس أنها كانت تملك أكثر من منزل، سيما وأن امتلاكها للوكالات والحوانيت والحواصل (المخازن) والأراضى الزراعية، جاء كل ذلك في الترتيب بعد المنازل . وقد تميزت هذه المنازل بأنها متكاملة المرافق، منها ما هو ذات أدوار سفلية وعلوية، ومنها ما هو دور واحد . وأحياناً يكون أمام المنزل جنينة صغيرة مزروعة ببعض أشجار الفواكه، وكانت الواقفة تضم هذه الجنينة للوقف. وتكشف النماذج التالية دور المرأة في وقف المنازل .

كانت فاطمة بنت عبد الرحمن تملك منزلاً مساحته ثلاثة قراريط بشارع باب الفتوح [ccxx] يشتمل على طابقين وأروقة، وأمام المنزل جنينة تحوى أنواعاً كثيرة من الفواكه، أوقفت كل ذلك على نفسها، ثم من بعدها على نسلها، فإذا انقرضوا ولم يبق منهم أحداً خصص ريع هذا الوقف للانفاق على المترددين على الحرم النبوى الشريف من غذاء وكساء [ccxxi] وبمنطقة بولاق أوقفت جميعه بنت بركات بن على الحانوتى حصة قدرها ثلاثة وعشرين سهماً مشيد عليها منزلاً ذات ثلاثة طباق بكافة منافعه، وقد بلغ ريعه في العام الواحد تسعمائة وستين نصفاً فضة خصصت كل شهر ثمانين نصفاً فضة تصرف على الجهات التالية : ثلاثة أنصاف فضة تصرف على مطهرة، وثمن حصر لزاوية سيدى حسن الخليبجى ببولاق، وثلاثين نصفاً على الصهريج الموجود بمقام الإمام الشافعى [ccxxii] وسته أنصاف عن ثمن ريحان يوضع على تربة الأخير، ومع هلال كل شهر يصرف ثمانية عشر نصفاً لزيت الاستصباح لمقام إسماعيل الإمبابى [ccxxiii] كما خصص خمسة عشر نصفاً لطلاب المدرسة الأزكشية[ccxxiv]، وبالنسبة للفقراء والمساكين نالهم أربعة أنصاف، أما عن قراء القرآن الكريم فكان نصيبهم من هذا الوقف أربعة أنصاف، يقرأون صباح كل يوم جمعة ما تيسر لهم من القرآن الكريم على أن يهدوا ثواب ذلك للرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعين، وقد جعلت لنفسها النظارة على الوقف وبعد وفاتها تؤول النظارة للحاكم الشرعى الحنفي[ccxxv] وفي بولاق أيضاً كانت فاطمة بنت أحمد المصرى تملك عقاراً متكاملاً، وقامت بتأجيره لمحمد بن زين الدين بن محمد لمدة ثمانى سنوات، حساباً عن كل سنة ستة وثلاثين نصفاً، وقد خصص ريع هذا العقار كوقف على طلاب العلم بالأزهر الشريف [ccxxvi].

وفي حجة وقف أخرى رصدت عائشة بنت محمد المصرى عقاراً لها خارج باب زويلة[ccxxvii]، وكان يشتمل على رواق وأربع حجرات يعلوهم دور علوي، كوقف على نفسها ما دامت على قيد الحياة، ولكونها لم تنجب رصدت ريع العقار على فقراء الحرمين الشريفين[ccxxviii]. وبخط سويقة العزي[ccxxix] كانت جميعه بنت عبد القادر تمتلك منزلاً يشتمل على كافة المرافق والمنافع أوقفته، وقسمت ريعه إلى جزأين، جزء منه على مصالح الحرمين الشريفين، وجزء على الفقراء والمساكين بمصر، وجعلت نفسها ناظرة على الوقف، وإذا توفيت صارت النظارة لكل من ناظر أوقاف الحرمين الشريفين بمصر، والحاكم الشرعي الحنفي بها[ccxxx] وبالعودة إلى منطقة باب زويلة أوقفت فاطمة بنت محمد الصباغ ريع منزلها المتكامل المرافق على نفسها، ثم من بعدها على ابنتها منصفه بنت عبد الظاهر، ثم على أولادها، وأولاد أولادها إلى حين فنائهم جميعًا، وإذا حدث ذلك كان هذا المكان وقفًا على فقراء الحرمين الشريفين، وعينت نفسها ناظرة على الوقف، ثم من بعدها لابنتها ثم لذريتها، ومن بعدهم تكون النظارة لناظر أوقاف الحرمين الشريفين بمصر[ccxxxi] وفي حجة إدعاء مرفوعة من عجم بنت القادر بن محمد الرشيدي ضد شهاب بن محمد الجلفاط تتهمه فيها بالاستيلاء على منزل مساحته اثنا عشر سهمًا متكامل المنافع بنفس المنطقة السابقة، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بأنه اشترى هذا المنزل من شخص يدعى عبد العزيز بن عبد اللطيف، ولكن المدعية لم تصدقه، علاوة على أنه لم يأت ببينة تثبت ذلك، في نفس الوقت قامت باحضار اثنين من الشهود هما عبد الجواد بن محمد القراقي، وبركات بن محمد، وأكدا أن المدعية لها الحق في ملكية هذا المنزل، وعليه تم رده إليها، وبمجرد استرداده قامت بتأجيره لمدة ست سنوات نظير مبلغ يدفع سنويًا قدره ستمائة وأربعون نصفًا فضة، خصصته كوقف دائم على

طلاب العلم بالأزهر، والفقراء المجاورين له[ccxxxii]، ولعل الدافع من قيام المدعي عليه بالاستيلاء على هذا المنزل يرجع إلى امتلاكها لأكثر من منزل مما جعلها مطمعًا للآخرين، كما أجرت تِجار بنت سعد الدين بن عروض منزلها الموجود بشارع باب زويلة لمصطفي بن على لمدة تسع سنوات بإيجار قدره كل عام أربعمائة وعشرون نصفًا فضة، وقد أوقفت هذا المبلغ على الفقراء والمساكين أينما وجدوا[ccxxxiii].

واستمراراً لدور المرأة المصرية في الأوقاف، فقد كانت زينة الشرف بنت شهاب الدين بن أحمد بن محمد الحسيني تملك عقارًا بباب الشعرية[ccxxxiv]، وقد أوقفت ريعه على نفسها طالما ظلت على قيد الحياة، ثم بعد وفاتها يقسم الوقف إلى ثلاثة أثلاث؛ الأول على أختها لأبيها وتدعى خديجة، والثلثين الباقيين يخصصان للإنفاق على جامع المغاربة[ccxxxv]، وذلك من أجرة إمامه، وآذان، وصيانة صهريج وميضأة، وإنارة، وبعد وفاة أختها يؤول الثلث الأول للمساعدة في النفقات على نفس الجامع[ccxxxvi].
وفي عام ١٠٣١هـ / ١٦٢٢م، أوقفت سعادات بنت زين الدين بن أحمد بن محمد الصواف منزلاً بدرب الطاحون[ccxxxvii]، يحوي ثلاثة أدوار بكافة المنافع، على نفسها، ثم من بعدها على ابنها محمد بن على بن شهاب الدين الصواف، ثم على أولاده إلى حين فنائهم جميعًا، وإذا حدث ذلك يخصص ريع هذا الوقف على جامع القاضي شرف الدين[ccxxxviii]، وقد اشترطت الواقفة أن يصرف من ريع الوقف كل شهر نصفين فضة لمن يقرأ القرآن على تربتها صباح كل يوم جمعة، ويهدي ثواب ذلك لروحها، يضاف إلى هذا نصفين على سبيل[ccxxxix] موجود بالقرب من تربتها، وعينت نفسها ناظرة على الوقف، ثم من بعدها يكون الناظر عليه القائم على أمر مسجد شرف الدين[ccxl]، ونلاحظ هنا أن الواقفة أولت النظارة على الوقف للأخير لثقتها فيه، ولأنه سيحافظ عليه. وبمنطقة باب زويلة كانت صالحة بنت محمد المصري تملك عقارًا متكاملاً خصصت ريعه كوقف وقسمته على ثلاث جهات، الأولى على نفسها، والثانية على مصالح الحرمين الشريفين، والأخيرة على الفقراء والمساكين أينما وجدوا، على أن تكون هى الناظرة على الوقف، ثم من بعدها ناظر أوقاف الحرمين الشريفين بمصر[ccxli]، وبنفس المكان أوقفت صالحة بنت قاسم منزلاً كانت تملكه على قراء كتاب الله تعالى حيث خصصت ستون نصفًا كل شهر لأربعة أفراد، لكل فرد منهم خمسة عشر نصفًا، على أن يقرأ كل منهم جزء في اليوم ويهدون ثوابه للواقفة ولوالديها ولزوجها، وكافة أموات المسلمين، مع تخصيص خمسة عشر نصفًا كل شهر لمن يكون ناظرًا على هذا الوقف[ccxlii]، وبشارع زويلة أيضًا أوقفت زبيدة بنت محمد أبي البقا السكندري منزلاً لها على نفسها ثم من بعدها على ابن اختها زينب المتوفية وهو عبد الوهاب بن على الدين بن أبي بكر ثم من بعده على ذريته ذكورًا وإناثًا للذكر مثل حظ الأنثيين، فإذا انقرضوا صار الوقف لصالح الحرم النبوي الشريف، وكذلك لأرامل المسلمين[ccxliii]، وعلى ما يلزم الفقراء والمساكين من غذاء وكساء خصصت فردوس بنت على بن إسكندر عقارًا كانت تملكه كوقف بنفس المنطقة السابقة، وجعلت الناظر على الوقف بعد وفاتها الحاكم الشرعي الحنفي[ccxliv]، وعلى مسجد عيسى المغربي ببولاق أوقفت شراب بنت جمال الدين البولاقي ريع منزل لها، وذلك لتوفير ما يلزم للمسجد من مصاريف إمامه وآذان، وتعمير صهريج المياه، وصيانة الميضأة، وشراء حصر للمسجد[ccxlv]. وببركة الأزبكية[ccxlvi] كانت وجود بنت حمود الجميلي تملك دارًا بكافة منافعها أوقفتها على نفسها ثم على أولادها من

بعدها، على أن يخصص من ريع ذلك الوقف خمسة أنصاف كل شهر لمن يقرأ القرآن الكريم كل يوم جمعة على تربة الواقفة، ويهدي ثواب ذلك لها، ويصرف كذلك سبعة عشر نصفًا على الزاوية الموجودة بهذا المكان(ccxlvii)، وعلى زاوية الرملي بشارع ميدان القطن(ccxlviii)، حبست كريمة بنت أحمد ريع منزلاً لها يشتمل على دورين سفلي وعلوي، لخدمة المترددين على الزاوية، وما يلزمها من مصاريف ضمانًا لاستمرار رسالتها(ccxlix)، وبشارع طولون(ccl) رُصد وقفًا عبارة عن منزل معد للإيجار ملكًا لرحمة بنت قاسم الوديعي، وشقيقها إبراهيم، وقد أوقفاه على نفسيهما، وإذا توفي أحدهما صار الوقف كله للآخر، ونظرًا لأنهما لم ينجبا أولادًا فقد رصدا هذا الوقف بعد وفاتهما على الحرمين الشريفين (ccli).

وفي ضمن المناطق التي رُصدت فيها أوقافًا للمرأة المصرية شارع الأزهر(cclii)، فقد كانت أم الهنا بنت أبي بكر بن أحمد البرموني تملك حصة قدرها اثنا عشر سهمًا بها منزل متكامل المرافق أوقفته على نفسها، ثم من بعدها على ابنتيها سعادة وخاتون ابنتا الشيخ أحمد الدميري، ثم على أولادهم، ثم من بعدهم يؤول الوقف للفقراء والمساكين من المسلمين(ccliii)، وبنفس المكان أوقفت زينب بنت إبراهيم المصري ريع منزلها بعد تأجيره على حفظة كتاب الله تعالى يقرأون ما تيسر لهم من القرآن الكريم، ويهدون ثواب ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وللصحابة والتابعين، على أن يصرف ما يلزمهم مع هلال كل شهر عربي(ccliv)، وعلى الحرمين الشريفين بشارع الأزهر أوقفت صالحة بنت عمر بن أحمد منزلاً بدورين، وجعلت لنفسها النظارة على الوقف، ثم تصير النظارة من بعدها لناظر أوقاف الحرمين الشريفين بمصر(cclv)، وبمنطقة أخرى من القاهرة وهى حارة القطانين(cclvi) وعلى ما يحتاجه الفقراء والمساكين من غذاء وكساء صيفًا وشتاءًا أوقفت خديجة بنت غالي الصباحي منزلاً لها ذات طابق واحد، وجعلت النظارة على الوقف بعد وفاتها للحاكم الشرعي المالكي (cclvii).

وبالعودة لمنطقة باب الشعرية، فقد كان لمباركة بنت شمس الدين الغيطاني حصة، قدرها تسعة أسهم مشيد عليها منزل به حجرات سفلية وعلوية بالمنافع، أوقفت ذلك على نفسها، ثم بعد وفاتها يؤول لبنات أخويها عامر ومحمد، وهن زينب وشعبانية ابنتا الأول، وهنا وسريه ابنتا الثاني، ثم من بعدهن يؤول الوقف لأولادهن إلى حين فنائهم جميعًا، وإذا حدث ذلك آل الوقف لصالح جامع المغاربة، على أن تكون النظارة على الوقف بعد انقراض الذرية للقائم على أمر هذا الجامع(cclviii)، ولخدمة المترددين على مقام الإمام الحسين، والقائمين على أمره أوقفت ريا بنت على النكلاوي إيجار منزل لها بمنطقة الأزبكية، بلغت قيمته في العام الواحد سبعمائة وعشرون نصفًا فضة، وجعلت الناظر على الوقف القائم على أمر المقام(cclix)، وبنفس المنطقة سالفة الذكر كانت شريفة بنت سعد الله الطباقي تملك حصة قدرها اثنى عشر قيراطًا تحوى منزلاً كبيرًا متكامل المرافق، وأمام المنزل جنينة مزروعة بالعديد من أنواع الفواكه، وقد أوقفت ذلك على نفسها، ثم من بعدها يقسم الوقف لقسمين، سبعة قراريط لابنها بدوي بن أحمد بن أبي النجا، والخمسة الباقية على أولاد ابنتها عائشة من زوجها الثاني سعودي بن درويش، وهم محمد وعبد الرحمن وستيتة، وإذا ماتوا جميعًا خصص ريع هذا المنزل على مولد يتم عمله كل سنة، على أن يُهدى ثوابه إلى روح النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة، والتابعين، والواقفة، وإذا صار الوقف لصالح

المولد فتكون النظارة لمن يعينه الحاكم الشرعي الحنفي[cclx]، ويظهر أن إيراد هذا الوقف كان كبيراً، بدليل وقفه بعد انقراض ذرية الواقفة على مُولد، نظرًا لكثرة المترددين عليه، والذين كان يلزمهم غذاء، وكساء أحيانًا . وبحارة القطانين أوقفت محسنة بنت عثمان المبلط مساحة مقدارها ستة قراريط تحوي جنينة، ومنزل بدورين، على قراء كتاب الله تعالى، وعلى الخبز الذي سيوزع على قبرها بعد وفاتها كصدقة، وعلى السبيل الموجود بالقرب من تربتها[cclxi] ولا شك أن وجود الجناين بالمنازل المؤجرة يزيد من قيمتها الإيجارية .وعلى مقام السيدة نفيسه خصص ريع منزل لستيتة بنت على الموجود بخط عرب قريش[cclxii] للمساهمة في النفقات اللازمة للمقام [cclxiii].

وبالإسكندرية أوقفت عائشة بنت أحمد ريع دار كانت تملكها على مقام سيدي أحمد أبي العباس المرسي، وذلك لاستمرار عمارة المقام، وجعلت لنفسها النظارة على الوقف، ثم من بعدها للقائم على أمر المقام [cclxiv].

وفي بني سويف كانت ملوك بنت عمر الكردي، وزوجها أحمد بن على الصعيدي يملكان منزلاً أوقفا ريعه على ما يلزم جامع الأمير أحمد الرميسي من مصاريف[cclxv]، وفي بني سويف أيضًا أوقفت غزلان بنت حسب النبي ريع منزلين الأول على نفسها، ثم من بعد وفاتها على الحرمين الشريفين، والثاني على جامع الحطبة الذي أنشأه الأمير أحمد الرميسي [cclxvi].

كما ساهمت المرأة المسيحية هى الأخرى في هذا المجال؛ منهم مريم بنت يوحنا بن حديد والتي كانت تملك منزلاً بمنطقة باب زويلة خصص ريعه كوقف على نفسها، ثم من بعدها على أولادها نصر الله، ومكين، وميخائيل، وخاتون، وشقرا، ثم من بعدهم على نسلهم إلى حين فنائهم جميعًا، بعدها يوزع نصف الوقف على الفقراء، والقاطنين بكافة الأديرة، والنصف الآخر على فقراء النصارى القاطنين بديري اسكندره، وأبي منا بمصر القديمة، وإن تعذر الصرف، صرف ريع المنزل للفقراء والمساكين النصارى أينما كانوا، وجعلت النظارة على الوقف لنفسها ثم لمن يليها من ذريتها، ثم من بعدهم لبترك النصارى[cclxvii]، وعلى دير الثبات بمصر القديمة أوقفت مريم بنت ميخائيل بن بطرس عقارًا لها بنفس المكان، وقد خصص ريعه لتقديم كل ما يلزم الدير من خدمات من شأنها تسهيل العبادة، وتقديم الخدمة للفقراء والمحتاجين [cclxviii].

وفي حجة وقف أخرى صادرة من رُبية بنت عبد رب المسيح، والتي كانت تملك عقارًا بالأزبكية، يشتمل على ثلاثة أدوار بكافة المرافق والمنافع، جعلته وقفًا على نفسها، ونظرًا لأنها لم تنجب فقد أوقفت هذا العقار على النصارى المترددين على دير السيدة العذراء[cclxix] بالبحيرة، كما أوقفت كل من مريم بنت ميخائيل وسرية بنت غبريال منزليهما الموجودين بشارع طولون، حيث أوقفت مريم منزلها على دير مقاريوس[cclxx]، وسرية على دير البراموس[cclxxi]، وقد جعلن النسوة الثلاث الناظر على أوقافهن
بعد وفاتهم الحاكم الشرعي الحنفي[cclxxii]، والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا اخترن الأخير ناظرًا على أوقافهن بعد الوفاة، يرجع ذلك للثقة الكبيرة التي كان يوليها المسيحيون له، وذلك فيه ضمانة لاستمرار الوقف .

٢- وقف الوكالات والحوانيت والحواصل

كان للمرأة دور في وقف الوكالات، أو جزء منها، سواء على نفسها، وذويها، أو على أعمال الخير عن طريق وقف ريعها بعد تأجيرها، من هؤلاء سعد الملوك بنت على بن أحمد المصري، فقد آلت إليها وكالة والدها بعد وفاته بشارع الصليبة[cclxxiii]، ورغبة منها في الخير أوقفت إيرادها على طلاب العلم بالأزهر الشريف، لتقديم كافة الخدمات لهم مما يسهل العملية التعليمية[cclxxiv]، وعلى طلاب العلم بالأزهر أيضًا أوقفت خديجة بنت يوسف بن محمد وكالة كانت تملكها بحى طولون، وقد بلغ الإيراد الشهري لها ثمانية آلاف ومائتان وخمسون نصفًا فضة، ، بما يعادل في السنة تسعة وتسعون ألف نصف فضة [cclxxv]، ويظهر من هذا المبلغ إلى أى مدى ساهم في العملية التعليمية في هذا الصرح . وبمنطقة بولاق أوقفت فرح بنت محمد وكالة على نفسها، ثم بعد وفاتها يؤول الوقف لجهتين الأولى طلبة الأزهر الشريف، والثانية على الفقراء والمساكين من المسلمين، وجعلت نفسها ناظرة على الوقف، ثم من بعدها عبد الرحمن بن أبي النصر بن نجا البولاقي [cclxxvi].

وفي حجة وقف أخرى من ستيتة بنت عبد القادر بن بركات والتي كانت تملك جزءً من وكالة بالجيزة، خصصت هذا الجزء كوقف دائم يصرف منه شهريًا ما يلي أولاً : يصرف كل شهر مائة وعشرون نصفًا فضة لأربعة أفراد يقرأون ما تيسر لهم من القرآن الكريم، ويهدوا ثواب ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة، والتابعين والأئمة الأربعة، ثانيًا : يخصص ثلاثون نصفًا فضة ثمن زيت وقود للإضاءة بالجامع الأزهر ما بين صلاة المغرب والعشاء، ثالثًا : ثمانية أنصاف تصرف لأحد الصهاريج الموجود بنفس المكان لصيانته وملئه بالماء، رابعًا : يصرف عشرة أنصاف فضة لمن يقرأون القرآن على تربة الواقفة صباح كل يوم جمعة[cclxxvii]، وبالجيزة أيضًا كانت هدى بنت عبد الرحمن بن عوض بن عبد العزيز تملك جزءً من وكالة، أوقفته على نفسها، ثم من بعدها على ابن عمها حسين بن موسى، وعلى أولاد أختها الأربعة، ثم على نسلهم إلى فنائهم جميعًا، بعدها يؤول الوقف للحرمين الشريفين، وجعلت لنفسها النظارة على الوقف، ثم للأرشد فالأرشد من الموقوف عليهم، وعندما يؤول الوقف للحرمين الشريفين فالنظارة تكون لناظر وقفهما بمصر [cclxxviii].

وبالإسكندرية بحري الثغر كان لدى فاطمة بنت مصطفي السكندري وكالة أوقفت منها جزءً على مصاريف زاوية بتلك الناحية، وبلغ المبلغ المخصص لذلك ألف وتسعمائة وعشرون نصفًا فضة سنويًا مقسم على أجرة مؤذن الزاوية، وقارئ القرآن بها، والوقاد، والفراش، والكناس ما قيمته ألف ومائة وعشرون نصفًا فضة، ولصيانة الميضأة وثمن حصر، وشمع وزيت إضاءة، وماء عذب للزاوية أربعمائة نصف فضة، وأربعمائة نصف أخرى للانفاق على الاحتفال بليلة النصف من شعبان [cclxxix].

أما عن وقف الحوانيت، فقد كان للمرأة دور ملحوظ فيها على اعتبار أن الحانوت أقل من الوكالة من النشاط والحجم، وفرصة امتلاكه أسهل، بدليل أنه ممكن للمرأة الواحدة أن تملك أكثر من حانوت، وهو ما ستوضحه النماذج التالية .

كانت سيدة بنت بدر الدين بن جلال تملك حانوتين بخط الصليبة، أوقفتهما على نفسها، ولكونها لم تنجب فقد رصدتهما بعد وفاتها على الفقراء والمساكين[cclxxx] وعلى نفسها وشقيقتها خديجة وأولادها حبست عائشة بنت على بن موسى أربعة حوانيت بشارع البكري[cclxxxi]، وجعلت النظارة على الوقف لنفسها، ثم لأختها، ونسلها[cclxxxii]، وبنفس المنطقة كانت ستيتة بنت عبد القادر تملك حصة قدرها اثنا عشر قيراطًا مشيد على جزء منها ثلاثة حوانيت أوقفت ريعهم على قراء القرآن الكريم كل ليلة، على أن يهدوا ثواب ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين والواقفة[cclxxxiii].

وفي منطقة بولاق كان لدى بهية بنت محمد بن أحمد البولاقي في حصة تقدر باثنين وعشرين قيراطًا عليها جنينة، ومنزلاً كبيرًا، أسفله ثلاثة حوانيت أوقفتهم على نفسها، ثم بعد ذلك على ابنيها خطاب ومحمد ابني عمر، بحيث ينوب كل واحد منهما النصف، ثم بعد ذلك على ذريتهما، ثم بعدها يؤول الوقف للحرمين الشريفين، وجعلت النظارة على الوقف لها ولذريتها من بعدها، ومن بعدهم لناظر أوقاف الحرمين الشريفين بمصر[cclxxxiv]، وعلى الفقراء والمساكين بمنطقتي الدرب الأحمر[cclxxxv]، وخان الخليلي[cclxxxvi]، أوقفت أربعة من النسوة هى رقية بنت صالح بن شعبان الصوي، وخديجة بنت شمس الدين الحريري، ثلاثة حوانيت لكل منهما بالمنطقة الأولى، وعائشة بنت محمد البقلي، وآمنه بنت سليمان بن دعبوس حانوتًا لكل منهما بالمنطقة الثانية، وجعلن النظارة على الوفاة بعد وفاتهم للحاكم الشرعي الحنفي [cclxxxvii].

وفي عام ١١٣٠هـ / ١٧١٨م أمام الحاكم الشرعي الحنفي أقرت كل من رحمة بنت أبي الأكرم البولاقي، ووالدتها ستيتة بنت محمد الصواف أنهما أوقفتا عدة حوانيت مخصصة لتجارة القماش ببولاق، على مقام السيدة نفيسة للمساهمة في الإنفاق على كل ما يلزم المقام من نفقات لخدمة المترددين عليه، على أن تكون النظارة للقائم على أمر المقام [cclxxxviii].

وكانت أصيلة بنت عوض بن منصور تملك حانوتًا بمنطقة باب زويلة خصصت ريعه كوقف يصرف منه على ما يلي : أولاً : قراء القرآن الكريم حيث رُصد لهم شهريًا خمسة وأربعون نصفًا على أن يهدوا ثواب ما قرأوه للنبي صلى الله عليه وسلم والتابعين والصالحين، ثانيًا : ثمانية وثلاثون نصفًا على قراء القرآن الكريم في ليلة النصف من شعبان، ويؤول الجزء الأخير وقدره اثنان وثلاثون نصفًا للفقراء والمساكين شهريًا[cclxxxix]، وفي بولاق كانت فاطمة بنت عبد على بن عبد القادر تملك حانوتين معدين لتجارة الحبوب، أوقفتهما على نفسها، ثم من بعدها على أخويها يوسف ومحسن ونسلهما[ccxc]، وبشارع الجامع الأزهر كان لدى فاطمة بنت الشيخ محمد حصة قدرها ستة عشر قيراطًا تحوي جنينة مزروعة بأنواع عديدة من أشجار الفواكه، ومنزلاً كبيرًا، ومن ضمن ما اشتمل عليه الدور السفلي عدة حوانيت أوقفتها على نفسها ثم من بعدها على الفقراء والمساكين[ccxci]، وبخط باب الزهومة[ccxcii] كانت كل من صالحة بنت محمد بن على البحيري، وسارة بنت سليمان تمتلكان عدة حوانيت تم وقفهم على العديد من أوجه الخير مثل قراء القرآن الكريم في شتى المناسبات الدينية، وبعض الزوايا بالقاهرة لتوفير ما يلزمها من احتياجات، وعلى بعض الموالد بها منهم مولد الإمام الحسين، وكسوة للفقراء والمساكين صيفًا وشتاءً[ccxciii].

كما نالت الحواصل هى الأخرى حظًا من أوقاف المرأة المصرية، من هؤلاء سكر بنت محمد زين الدين المصري، والتي كانت تملك عقارًا ببولاق من ضمن ما يشتمل عليه ثلاثة مخازن قامت بتأجيرهم، لعلى بن حسين نظير مبلغ يدفع سنويًا وقدره خمسمائة وعشرون نصفًا فضة، أوقفت هذا المبلغ على نفسها ثم من بعدها يؤول ريع الوقف لتقديم ما يلزم جامع صفية (ccxciv) من أجرة إمامة ومؤذن، وفراش، ووقاد، وحصر، وزيت إضاءة، وصيانة ميضأة (ccxcv) وعلى الفقراء والمساكين والأرامل أوقفت بدرية بن شرف الدين بن علام الحايك ثلاثة حوانيت ببولاق، وكذلك ستيتة بنت عبد القادر بن بركات، وشعبانية بنت نصر بن على الكتاتنى عدة حواصل بشارع الأزهر، وقد جعلن الناظر على الوقف بعد وفاتهم الحاكم الشرعى الحنفي (ccxcvi) .

وفي حجة وقف أخرى من فاطمة بنت عمر بن أحمد المغربل، والمقيمة بشارع الأزهر، والتى كانت تملك تسعة حواصل بذات المكان أوقفتهم على نفسها، ثم على أولادها إلى حين فنائهم جميعاً، وإذا حدث ذلك يقسم الوقف لثلاثة أجزاء يصرف كل شهر، جزء على من يقرأون القرآن الكريم ويهدون ثوابه للواقفة، وجزء آخر على طلبة العلم بالأزهر الشريف، والجزء الأخير لعمارة الحواصل ضماناً لاستمرار الوقف (ccxcvii) وفي مصر القديمة كان يوجد حاصلين لفاطمة بنت سلامة بن إبراهيم البطايعى أوقفتهما على نفسها، ثم من بعدها على أخويها إبراهيم، وورد، ثم على أولادهم، ومن بعدهم يؤول الوقف لخدمة المترددين على الحرمين الشريفين (ccxcviii) وبالعودة لمنطقة زويله وجدت عدة حواصل لكل من رحمة بنت سليمان بن محمد، وبهية بنت عمر بن غانم وحجازية بنت مصطفي بن اسكندر، حيث كان للأولى ثلاثة حواصل أوقفتهم على طلبة العلم بالأزهر الشريف، وللثانية حاصل أوقفته على نفسها، ومن بعدها يؤول الوقف لمقام السيدة نفيسة لخدمة الزائرين له، وللأخيرة حاصل خصصت ريعه للحرمين الشريفين(ccxcix).

وبالإسكندرية أوقفن بعض النسوة ما يملكونه من حواصل، فقد كان لدى سالمة بنت موسى الزيانى حصة قدرها اثنا عشر قيراطاً بالجزيرة الخضراء مشيد عليها ثلاثة بيوت، وحاصل أوقفته على نفسها، ثم على ابنها أحمد بن عمر بن عزوز، ثم على ذريته، ومن بعدهم يؤول الوقف للفقراء، والمساكين لتوفير الغذاء والكساء لهم (ccc) وعلى مقامى سيدى عبد العاطى، وسيدى أحمد أبو العباس المرسى؛ أوقفت آمنة بنت سليم، وحليمة بنت محمد كل منهما حاصلاً، لتأدية الخدمات لكافة المترددين على زيارة المقامين (ccci) وعلى ما يلزم الحرمين الشريفين أوقفت كل من عزيزة بنت أحمد كويعة، وخديجة بنت سليمان الملاح، وفاطمة بنت عثمان بن محمد الرويعى ثلاث حواصل بالجزيرة الخضراء، وقد اشترطن أن يتولى النظارة على الوقف بعد وفاتهم ناظر أوقاف الحرمين الشريفين بمصر (cccii).

٣ - وقف الأراضى والجناين

لم يكن للمرأة المصرية نصيب وافر في الحصول على الأراضى الزراعية، نظراً لوقوعها في يد عدد كبير من الملتزمين، والذين كان أغلبهم من المماليك ـ رجالاً ونساءً ـ ويضاف إليهم العربان ـ علاوة على الأراضى التى كانت في الأساس وقفاً على النفس والحرمين الشريفين، وطلاب الأزهر، والمساجد، والزوايا، و الأضرحة، والفقراء، والمساكين.

وعلى الرغم من ذلك وجدت بعض وقفيات أراضى زراعية تم رصدها كوقف خيرى على العديد من أوجه الخير من هؤلاء فاطمة بنت الشيخ زيد الدين بن عبد القادر، والتى كانت لها حصة قدرها خمسة أفدنة بناحية أبي قرقاص (ccciii) قامت بتأجيرها لمحمد بن الشمشانى لمدة ثلاث سنوات نظير مبلغ أربعة آلاف نصف وثمانية أنصاف، وقد رصدت هذا المبلغ كوقف على طلبة الأزهر الشريف(ccciv) وكانت فاطمة بنت يحيى لها حصتان الأولى بناحية برهمتوش(cccv) وقدرها ستة عشر قيراطاً، والثانية بناحية طهطا(cccvi) وقدرها اثنا عشر قيراطاً، وقد وكلت الشيخ أحمد بن محمد بن عطا الله بجمع إيراد هاتين الحصتين، وخصصتهما كوقف على الفقراء والمساكين بالقاهرة (cccvii) وفي ناحية قليوب (cccviii) أجرت فاطمة بنت زين الدين بن عبد الرحيم اثنان وستون فداناً، ونصف فدان، نظير مبلغ قدره ألف وستمائة نصف فضة، وقد رصدته لصالح الفقراء، والمساكين في أي مكان وجدوا لتوفير ما يلزمهم من غذاء وكساء(cccix)، والسؤال هنا؛ لماذا أجرت تلك الحصة لعام واحد ؟ على الرغم من أنها مرصودة كوقف، يرجع ذلك إلى رغبتها في أن ترتفع قيمة الإيجار في الأعوام القادمة، وعليه يرتفع عائد
الحصة المؤجرة، وبالتالي تستفيد أكبر شريحة من الفقراء، والمساكين. وبناحية بجام(cccx)
أوقفت زينب بنت محمد المصري سبعة أفدنة على طلبة الأزهر(cccxi)، كما كانت لدى
سكر بنت محمد بن محمد بن زين الدين بن محمود قطعتين أرض بناحية بهتيت(cccxii) قامت بتأجيرهما لمدة ثلاث سنوات لزين الدين بن على نظير مبلغ سنوي قدره ثلاث آلاف وستمائة وثمانون نصفًا فضة، وقد خصصت هذا المبلغ كوقف على الحرمين الشريفين (cccxiii).

وفي حجة وقف من السيدة فاضلة بنت الشيخ محمد البكري الأشعري، فقد أوقفت مساحة كبيرة قدرها أربعمائة وثمانية عشر فدانًا، وربع فدان من أصل ثمانمائة وستة وثلاثون فدانًا ونصف فدان بعدة قرى بناحية البهنساوية(cccxiv)، أوقفت هذه المساحة على المسجد الذي أنشأته بالقرب من مقام محمد البكري، وعلى بعض أروقة الأزهر، وقراء القرآن الكريم، يقرأونه من صلاة العصر حتى العشاء، ويهدون ثواب ما قرأوه للأنبياء والتابعين، كما خصص جزء من ريع الوقف لتوفير ما يلزم الفقراء والمساكين من غذاء وكساء(cccxv).

وعلى كافة أعمال الخير أوقفت مؤمنة بنت عبد المحسن بن الشيخ عبد الرحمن البكري الصديقي مساحة قدرها ستون فدانًا بناحية أبو صير قوريدس(cccxvi)، وقد وكلت نائبها على الوقف لجمع إيراده لصرفه على الجهات المخصصة له(cccxvii) وبناحية البدقون(cccxviii) كان لدى فاطمة بنت شمس الدين بن محمد أحد علماء الأزهر قطعة أرض مساحتها سبعة وعشرون فدانًا، ونصف فدان، أوقفت منهم ثلاثة عشر فدانًا ونصف فدان على قراء القرآن الكريم في المناسبات الدينية المختلفة كمولد النبي صلى الله عليه وسلم، وليلتي الإسراء والمعراج، والنصف من شعبان،

والعيدين، على أن يتم إهداء ثواب ذلك للصالحين، في حين يخصص الباقي على الفقراء والمساكين أينما كانوا(cccxix)، وعلى ما يلزم جامع أزبك اليوسفي(cccxx) من نفقات للإمام، والمؤذن، والفراش، وصيانة الميضأة، وثمن حصر، أوقفت فاطمة بنت أحمد المصري أربعة وثلاثون فدانًا ونصف فدان بناحية شبرامنت (cccxxi)*.

كما كان للمرأة دور في وقف الجناين الموجودة بالقاهرة، والتي كانت تحوي أنواعاً مختلفة من الأشجار كالنخل، والموز، والجميز، والنارنج، والبرتقال، والليمون .... إلخ . من هؤلاء فاطمة الإبراهيمي والتي كانت تملك جنينة بمنطقة السبع قاعات(cccxxii)، خصص إيرادها كوقف على طلبة الأزهر الشريف، والفقراء والمساكين، وقد بلغ إيرادها سنويًا ألف وأربعمائة واثنين وأربعون نصفًا فضة، وقد حدث أن حسن بن إسماعيل بن أحمد الموكل لجمع إيراد هذا الوقف، استولى عليه لمدة عامين، وقد أيقنت الواقفة أن الجهات الموقوف عليها ستتأثر بالسلب، وعليه رفعت دعوى تطالبه بما استولى عليه، ولما سئل عن ذلك اعترف باستيلائه على مبلغ الوقف عن المدة المذكورة، وقام برده للواقفة، وعليه قامت بتوكيل من ينوب عنها لاستلام المبلغ، وتولى أمر الوقف لانفاق إيراده على الجهات المخصصة له(cccxxiii)، وهذا المثال يعطينا دليلاً على إصرار المرأة في الحفاظ على وقفها حتى لا تتأثر الجهات الموقوف عليها بالسلب .

ومن الوقفيات الكبيرة وقفية فاطمة بنت عبد القادر بن محمد التلاوي، والتي كانت تملك جنينة بشارع باب الفتوح أوقفتها على نفسها، ثم بعد ذلك على ما سترزق به من أولاد وذريتهم ذكورًا وإناثًا، وإذا ماتت ولم تنجب، فإن الوقف يصير لجهتين الأولى: على خمسة من علماء الأزهر الشريف لضمان أداء مهامهم العلمية، والثانية على بعض المشايخ ممن يقرأون القرآن الكريم صباح كل يوم، وحددت الواقفة سور بعينها لأفضليتها، وهى الفاتحة، ويس، والملك، والضحى، والشرح، والتين، والعلق، والقدر، والكافرون، والتكاثر، والكوثر، والنصر، والمسد، والإخلاص، والمعوذتين، بالإضافة لأسماء الله الحسني، وما تيسر في مدح نبيه صلى الله عليه وسلم، ويهدون ثواب ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، وإخوانه الأنبياء، وأصحابه، والتابعين، وإلى آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، والعلماء والمدرسين بالأزهر، والأولياء والصالحين، والواقفة، وكافة المسلمين أحياءً وأمواتًا، وإذا مات الموقوف عليهم وذويهم قُسم ربع الوقف إلى ثلاثة أثلاث، الأول، على مصالح الحرمين الشريفين، والثاني، على ما يحتاجه الأزهر لخدمة العلماء وطلبة العلم، والأخير، لخمسة رجال من حملة كتاب الله تعالى يقرأون ما تيسر لهم من القرآن الكريم، ويهدون ثواب ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم والتابعين، وإذا ماتت الواقفة فإنهم يجتمعون على قبرها كل يوم جمعة قبل طلوع الفجر، ويقرأون ما تيسر لهم من القرآن الكريم، وأسماء الله الحسنى، ومدح نبيه صلى الله عليه وسلم، ويهدون ثواب ذلك لروحها، وإن تعذر صرف أي ثلث مما سبق يصرف على الثلثين الأخيرين، وإن تعذر الصرف على الجهات المذكورة جميعًا، صار ريع الوقف للحرمين الشريفين، فإن تعذر خُصص الوقف على الفقراء والمساكين، على أن يكون فقراء القاهرة مقدمين على فقراء أي مكان. وقد جعلت لنفسها النظارة على الوقف، وإذا توفيت فالنظارة ستكون لأولادها، وذريتهم إلى حين فنائهم جميعًا، ومن بعدهم للخمسة علماء الذين خُصص لهم جزء من الوقف، ثم يليهم إمام الجامع الأزهر مشاركة مع ناظر أوقاف الحرمين

الشريفين بمصر، وإذا آل الوقف للفقراء والمساكين فستكون النظارة للحاكم الشرعي المالكي[cccxxiv].

٤- وقف المنشآت الحرفية

كما كان للمرأة دور في وقف المنازل، والوكالات، والحوانيت، والحواصل، والأراضي والجناين، ساهمت بدورها في وقف المنشآت الحرفية، ومن هذه المنشآت الطواحين. فقد أوقفت عايدة بنت إبراهيم الوسيمي، وأمها عائشة بنت عبد الرحمن على نفسيهما طاحونًا بشارع درب سعادة[cccxxv]، وبعد وفاتهما يؤول الوقف للقائمين والمترددين على مقام محمد بن إدريس الشافعي[cccxxvi]. ومن المنشآت الموقوفة أيضًا الأفران، فقد كانت فخرية بنت سليمان تمتلك فرنًا بشارع الخرنفش[cccxxvii]، قامت بتأجيره لحمزة بن حسام الدين بن حسب الله نظير مبلغ يدفع كل شهر قدره ستون نصفًا فضة، أوقفته على طلاب الأزهر الشريف[cccxxviii]، وبشارع باب الوزير[cccxxix] أوقفت سيدة الأهل بنت عبد القادر بن شرف الدين فرنًا على نفسها، ثم من بعدها على أولادها ذكورًا وإناثًا إلى حين فنائهم، بعد ذلك يخصص ريع الوقف على قراء القرآن الكريم، وعابري السبيل [cccxxx].

ومن ضمن المنشآت الحرفية التي أوقفت معاصر السيرجة المعدة لعمل الطحينة، بعد تأجيرها، من هؤلاء فاطمة بنت محمد الوسيمي، والتي كانت تملك سيرجة ببولاق بلغ ريعها شهريًا اثنان وثلاثون نصفًا فضة خصصت منهم نصفين على من يقرأ القرآن الكريم على قبرها، وثلاثين نصفاً فضة كساء وأرز لفقراء المدينة المنورة[cccxxxi] وبالجيزة أوقفت ستيتة بنت عبد القادر بن بركات سيرجة بلغ إيرادها شهرياً ثمانية وسبعون نصفاً فضة، خصصت ثلاثون منهم لقراء القرآن الكريم بالأزهر بين صلاتى المغرب والعشاء ويهدون ثواب ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم، والصحابة، والتابعين والأئمة الأربعة، والواقفة، وجميع المسلمين، وثلاثون نصفاً أخرى ثمن زيت إضاءة للأزهر، وثمانية أنصاف أخرى تصرف على تزويد صهريج قرب تربة الواقفة بالماء، وأخيراً عشرة أنصاف لمن يقرأ القرآن الكريم صباح كل يوم جمعة على تربة الواقفة، ويهدى ثواب ذلك لروحها، وعينت الحاكم الشرعى الحنفي ناظراً على الوقف[cccxxxii] وعلى الفقراء والمساكين أوقفت شريفة بنت محمد سيرجة بشارع درب سعادة، على أن يتولى النظارة على الوقف الحاكم الشرعى المالكى[cccxxxiii] ونلاحظ من المثالين السابقين إختلاف الناظر على الوقف، وذلك وفقاً للمذهب الذى كانت تسير عليه كل منهما.

ويضاف إلى المنشآت السابقة قاعات الحياكة، حيث لا تختلف عن سابقتها في الجهات الموقوف عليها. ومن الواقفات زمزم بنت بدر الدين بن صلاح، والتى كانت لها خمس قاعات حياكة بدرب الجماميز[cccxxxiv] أوقفتهم على الفقراء والمساكين[cccxxxv] وكذلك دلال بنت فرحات، ومكية بنت شلبى، وكمونة بنت محمد، حيث أوقفت الأولى قاعتين، والأخيرتين قاعة لكل منهما، وقد تم وقف تلك القاعات على الحرمين الشريفين، ووجدت جميعها ببركة الأزبكية[cccxxxvi] وبشارع باب الفتوح أوقفت صالحة بنت هيكل الحمامى قاعة على طلاب الأزهر الشريف[cccxxxvii].

وكان لمدابغ الجلود نصيب فيما هو موقوف، فقد كان لدلال بنت حسن بن أصيل مدبغة بحارة المدابغ[cccxxxviii] أوقفتها على نفسها ونسلها، بعدها يؤول الوقف للحرمين الشريفين[cccxxxix].

يتضح من العرض السابق أن المرأة المصرية ساهمت بدور فعال في الأوقاف من خلال ما رصدته من منازل، ووكالات، وحوانيت، وحواصل، وأراضى زراعية، وجناين، ومنشآت حرفية. مع ملاحظة أن المنازل جاءت في المقام الأول ويرجع ذلك إلى أن المرأة المصرية تميل بطبيعتها إلى الإقبال على حيازة المنازل، وتحصيل إيجارها، والتى قد تزداد قيمتها من وقت لآخر حسب ما يطرأ على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من تغيرات، وتمشياً مع إمكانياتها المادية، حيث أن بعض ما هو موقوف سلفاً يحتاج إلى أموال أكثر للحيازة لا سيما الأراضى، وهو أمر إختلف من إمرأة لأخرى. مع ملاحظة أن معظم تلك الأوقاف قد تركزت في القاهرة على أساس أنها كانت مركزاً اقتصادياً، واجتماعياً مهماً. ومن المعلوم أن هذه الأوقاف قد آلت إليها إما بطريق الوراثة من الأب، أو الزوج، وأحياناً الشراء.

ولا شك أن تلك الموقوفات قد أكسبت المرأة المصرية مكانة اجتماعية لمساهمتها في الحفاظ على كيان المجتمع المصرى بمسلميه ومسيحيه، مع العلم أن الوقف قد يكون أهلى، أو خيرى، أو الإثنين معاً. وقد ساهمت من خلال ما أوقفته في تسهيل خدمة الحجيج لبيت الله الحرام، والمدينة المنورة، وذلك برصد الوقف أو جزء منه عليهما لتقديم ما يلزم من عمليات صيانة، وتوفير الكساء والغذاء للزوار، سيما وأنها كانت تذكر في الوثيقة مصالح الحرمين الشريفين.

كما ساعدت أوقافها في تسيير العملية التعليمية من خلال ما أوقفته على علماء الأزهر وطلابه، والمدارس لتوفير الاحتياجات اللازمة من مرتبات، وخدمة الطلبة، كما رصدت أوقافاً على الأزهر كمؤسسة دينية، وعلى المساجد والزوايا ضماناً لإستمرار شعائر العبادة. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، فقد ساعدت المرأة المصرية في زيادة المحافظة على كتاب الله تعالى، وذلك برصد الأوقاف على قراء القرآن الكريم، في الأزهر، والمناسبات الدينية، والمقابر، مع إهداء ثواب ذلك للنبى صلى الله عليه وسلم والتابعين، والواقفة أحياناً.

كما كان للمرأة المسيحية هى الأخرى دور فعال في الأوقاف فقد أوقفت ريع العقارات على الأديرة لخدمة المترددين عليها، لأداء شعائر العبادة، علاوة على الفقراء والمساكين.

ومن أجل إستمرار الإنتفاع بالوقف نصبت المرأة نفسها ناظرة عليه، طالما كانت على قيد الحياة، ثم من بعدها لمن يرثها إن وجد، ثم لأهل الثقة خاصة الحاكم الشرعى الحنفي أو المالكى.

من هنا إستطاعت المرأة المصرية سواء كانت مسلمة أو مسيحية أن تحافظ على التقاليد الموروثة في المجتمع المصرى، وأن تساهم بصورة واضحة في رسم صورة له في العصر العثمانى جنباً إلى جنب مع المرأة المملوكية والعثمانية.

ثانياً:الحياة الاقتصادية والاجتماعية للجالية البوسنية فى مصر

أغار العثمانيون على البوسنة لفتحها عامى (٧٧٤هـ/ ١٣٧٢م)؛ و(٧٨٦هـ/ ١٣٨٤م) وقد نتج عن ذلك حصول العثمانيين على العديد من الأسرى والغنائم؛ بعدها تحالف البوسنة والصرب ضد العثمانيين وتمكنوا من إلحاق الهزيمة بهم فى بلوشنيك عام (٧٩٠هـ/ ١٣٨٦م)، كما اشترك البوسنيون مع الصرب فى موقعة قوصوه الأولى ضد العثمانيين، والتى انتهت بهزيمة الصرب رغم استشهاد السلطان مراد الأول عام (٧٩١هـ/ ١٣٨٩م.) [cccxl]. وفى عهد السلطان محمد الأول (٨١٦ - ٨٢٤هـ/ ١٤٠٣ - ١٤٢١م) أغارت بعض القوات العثمانية على البوسنة، وسقطت بعض المناطق منها؛ القصبة الصغيرة المسماة (سراى بوسنة) Sarajevo ، وقد شرع العثمانيون فى جعلها بلدة كبيرة لتكون مركزًا للبوسنة[cccxli]. وعندما تولى السلطان محمد الثانى (الفاتح) (٨٥٥ - ٨٨٦هـ/ ١٤٥١ - ١٤٨١م) قاد حملة عام (٨٦٧هـ/ ١٤٦٣م) تمكن بعدها من فتح البوسنة، وصار البوشناق مسلمين، وقد حاولت المجر أخذ البوسنة ثلاث مرات فى (٨٧٠هـ ٨٧٦هـ ٨٨٤هـ/ ١٤٦٥م، ١٤٧١م، ١٤٧٩م) وقد باءت تلك المحاولات بالفشل[cccxlii]، بعدها أصبحت البوسنة ولاية عثمانية.

وفى عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) أصبحت مصر ولاية عثمانية، وعليه قدم البوسنيون إليها، وسوف يتم الحديث عنهم فى مصر من خلال توليهم بعض المناصب الإدارية والعسكرية والتى مهدت السبيل أمامهم لممارسة الأنشطة الاقتصادية؛ مثل التجارة، والالتزام، ومزاولة بعض الحرف، أما عن حياتهم الاجتماعية فقد ظهرت فى بعض أوجه العلاقات الاجتماعية لهم، والأوقاف.

كان للبوسنيين نصيب فى تولى بعض المناصب الإدارية والعسكرية؛ فمن المناصب الإدارية قائمقام، وأمير الحج، والدفتردار، والروزنامجى
وأحيانًا أمير الخزنة[cccxliii]، ومن الملاحظ من خلال مصادر تلك الفترة انضمام بعض البوسنيين لطائفة القاسمية، والتى دخلت فى صراع مع طائفة الفقارية على النفوذ السياسى والإدارى فى مصر فى العصر العثمانى. وكان أول من تولى منصب قائمقام من البوسنيين أحمد بك البوشناق عام (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م) لحين قدوم والى مصر الجديد مصطفى باشا (١٠٧٠ - ١٠٧١م/ ١٦٥٩ - ١٦٦٠م)[cccxliv]. ومن الشخصيات البوسنية التى تولت هذا المنصب إبراهيم بك أبو شنب البوشناق ابن أخت أحمد بك البوشناق، فقد تولاه أربع مرات؛ الأولى بعد عزل حسن باشا والذى استمرت ولايته سبعين يومًا، وقد استمر كقائمقام حتى قدوم حسن باشا السلحدار[cccxlv] (١٠٩٩ - ١١٠٠هـ/ ١٦٨٨ - ١٦٨٩م) [cccxlvi] والثانية عام (١١٠٧هـ/ ١٦٩٥م) قبل مجئ إسماعيل باشا (١١٠٧ - ١١٠٩هـ/ ١٦٩٥ - ١٦٩٧هـ) [cccxlvii] والثالثة عام (١١٢٦هـ/ ١٧١٤م) لحين قدوم عابدى باشا (١١٢٦هـ/ ١١٢٩هـ/ ١٧١٤ - ١٧١٧م) [cccxlviii]، والأخيرة بعد عزل عابدى باشا لحين تولى على باشا الأزمرلى (١١٢٩ - ١١٣٢هـ/ ١٧١٧ - ١٧٢٠م) [cccxlix]، ثم تولاه محمد بك ابن إبراهيم بك أبو شنب عام (١١٣٨هـ/ ١٧٢٥م) حتى قدوم على باشا (١١٣٨هـ/ ١٧٢٥ - ١٧٢٦م) [cccl].

أما منصب أمير الحج فيعد من أهم المناصب فى مصر فى العصر العثمانى، وقد حظى به كل من أحمد بك البوشناق، وإبراهيم بك أبو شنب، بالنسبة للأول عقب وفاة الأمير رضوان بك الفقارى عام (١٠٦٦هـ/ ١٦٦٥) عينه الباشا أميراً للحج، وقد أثار ذلك حفيظة الفقارية عليه؛ فقاموا بعزله، وعينوا قائمقام، وتم نفى أحمد بك البوشناق إلى الإسكندرية، بعدها قامت الفقارية بتعيين حسن بك الفقارى أميراً للحج[cccli]. أما إبراهيم بك أبوشنب فقد تولى هذا المنصب عام (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م)، واستمر فيه حتى عام (١١٠١هـ/ ١٦٨٩م) حين تولاه إبراهيم بك ابن زين الفقار[ccclii]، ثم تولاه مرة أخرى عام (١١٢٢ - ١٧١٠م) ثم عزل وتولى مكانه إيواظ أو عوض بك القاسمى[cccliii]*.

أما بالنسبة لمنصب الدفتردار فقد تولاه أحمد بك البوشناق عام (١٠٦٩هـ/ ١٦٥٩م)[cccliv] وكذلك الأمير عبدالله بك البوشناق عام (١١٠٣هـ/ ١٦٩١م) ثم عزل بعد خمسة أشهر وعشرين يومًا لإرساله على رأس حملة عسكرية للمشاركة فى حرب الدولة العثمانية[ccclv] ضد الألمان وقد تعرض فيها الجانبين لخسائر كبيرة، وأسفرت على استشهاد الصدر الأعظم فاضل مصطفى باشا[ccclvi].

كما شغل إبراهيم بك أبو شنب هذا المنصب من (١١١٩ - ١١٢١هـ/ ١٧٠٧ - ١٧٠٩م) ثم عزل وتولى إمارة الحج، ثم أعيد مرة أخرى عام (١١٢٧هـ/ ١٧١٥م) واستمر به حتى مات عام (١١٣٠هـ/ ١٧١٧م) [ccclvii]، كما تولاه أيضًا ابنه محمد بك البوشناق[ccclviii].

أما منصب الروزنامجى فالذى تولاه منهم أحمد أفندى البوشناق عام (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٨م)[ccclix] أما عن أمير الخزنة فقد حظى به محمد بك بن إبراهيم بك أبوشنب[ccclx]، ومن المؤكد أن تلك المناصب أعطت البوسنيين نفوذًا قويًا فى مصر فى العصر العثمانى، هذا النفوذ الذى أدى بهم إلى لعب دور سياسى فى تلك الفترة، ولكن بعد وفاة إبراهيم بك أبوشنب وابنه محمد بك انتهى ما كان للبوسنيين من نفوذ إدارى وسياسى.

وبالإضافة إلى توليهم بعض المناصب الإدارية، فقد انضموا إلى الأوجاقات العسكرية، ومنها الإنكشارية والعزب والجاويشان الجنولليان وتولوا مناصب مهمة داخل تلك الأوجاقات منها؛ أغا، وسردار[ccclxi]، وجوربجى[ccclxii]، وأوده باشى، وقد أعطاهم ذلك نفوذًا قويًا، والذى دعم بدوره نفوذهم الإدارى.

وقبل الحديث عن تولى البعض منهم مناصب داخل تلك الأوجاقات؛ تنبغى الإشارة إلى أن بعضهم انضموا إليها كالآخرين، على أساس وصولهم إلى تلك المناصب فيما بعد، وغالبيتهم من أوجاق مستحفظان مثل على بن البدرى محمد[ccclxiii]، وأحمد بن مصطفى[ccclxiv]، ومحمد البوشناق[ccclxv]، ومصطفى بن موسى[ccclxvi]، وعمر بن شعبان[ccclxvii]، وحسن بن عبدالله[ccclxviii]،

وحسن بن خدا وردى[ccclxix]، وعمر بن محمد[ccclxx]، والناصرى محمد[ccclxxi]، وعثمان بن محمد[ccclxxii]، وعبدالله بن يوسف[ccclxxiii]، وطويل بن عبدالله[ccclxxiv]، كما انضم بعض البوسنيين لأوجاق عزبان مثل محمد بن خليل[ccclxxv]، وحسين بن أحمد[ccclxxvi]. كما التحق البعض منهم بأوجاق جاويشان مثل أحمد بن مصطفى[ccclxxvii]، وأحمد بن على[ccclxxviii]، ورسلان بن عبدالله[ccclxxix]، وحسن بن مصطفى[ccclxxx]، وعبدالرحمن بن إسماعيل[ccclxxxi]، ومحمد البوسنى[ccclxxxii]، أما من انضم من البوسنيين لأوجاق جنوليان فنذكر منهم على بن حسن[ccclxxxiii]، ومحمد طورنه بن حسن[ccclxxxiv].

أما عن المناصب التى تولاها البوسنيون داخل تلك الأوجاقات فيأتى فى مقدمتها الأغا، وقد تولاه يوسف البوشناق كأغا لأوجاق جاويشان[ccclxxxv]. أما منصب السردار فقد تولاه فى أوجاق مستحفظان مصطفى بن محمد[ccclxxxvi]، وحسن بن محمد[ccclxxxvii]، وحسن البوشناق[ccclxxxviii] وتولاه فى أوجاق عزبان إبراهيم بن عمر[ccclxxxix]. وبالنسبة لمنصب جوربجى فقد شغله عدد لا بأس به منهم مثل أيوب بن أحمد[ccccxc]، وأحمد بن مصطفى[ccccxci]، وأحمد بن جعفر[ccccxcii]، وأحمد البوشناق[ccccxciii]، ومصطفى بن محمد[ccccxciv]، وأحمد بن محمد[ccccxcv]، ومحمد بن أحمد[ccccxcvi]، وعبدالله البوسنى[ccccxcvii]، وسنان بن على[ccccxcviii]، ومحمد بن صالح[ccccxcix] وكان كل منهم جوربجيًا لطائفة مستحفظان. ومن البوسنيين من شغل هذا المنصب كجوربجى لطائفة عزبان مثل محمد البوشناق[cd]، أما من تولاه منهم فى أوجاق جنوليان فنذكر منهم أحمد البوشناق[cdi]، وإبراهيم البوشناق[cdii].

أما عن منصب باش أوده باشى فقد تولاه منهم داخل أوجاق مستحفظان إبراهيم بن ذو الفقار[cdiii]، وصالح بن عثمان[cdiv] وحسن بن صالح[cdv] وتولى محمد بن يوسف هذا المنصب فى أوجاق عزبان[cdvi].

ويظهر من خلال النماذج المعروضة انضمام معظم البوسنيين لأوجاق مستحفظان – كما أسلفنا – نظرًا للامتيازات التى تمتعوا بها مثل السيطرة على الالتزامات، ودار الضرب، وعنابر المؤن، وغير ذلك، وكان أوجاق عزبان يلى أوجاق مستحفظان فى الأهمية، وإن كانت النماذج المعروضة والتى تثبت انضمام البوسنيين لهذا الأوجاق بسيطة إلا أنها تؤكد حرصهم على الانضمام إليه، للتمتع بامتيازات لا تقل فى أهميتها بالنسبة، لأوجاق مستحفظان. أما عن أوجاق جاويشان فقد حرصوا على الانضمام إليه نظرًا للمهام التى كانت توكل إليهم، ومنها إبلاغ الأوامر والمهمات، وجباية الأموال فى الأقاليم. كما استفادوا من الامتيازات الممنوحة لهم فى الريف عن طريق انضمامهم لأوجاق جنوليان، ومن المؤكد أن انضمامهم لتلك الأوجاقات، وتولى المناصب فيها قد أعطاهم وضعًا لا يستهان به، خاصة أن أفراد الأوجاقات – بصفة عامة – لعبوا دورًا سياسيًا واقتصاديًا بارزًا فى مصر فى العصر العثمانى.

١- النشاط الاقتصادى للبوسنيين.

تمثل نشاطهم الاقتصادى فى التجارة، والالتزام، ومزاولتهم لبعض الحرف.

أ- التجارة

مثلت التجارة مصدرًا مهمًا من مصادر الربح للبوسنيين، ونلاحظ أن إقامتهم الدائمة بمصر، وما تمتع به أغلبهم من التزام وأمانة فى المعاملات التجارية، شجعهم ذلك على أن يجدوا تعاونًا تجاريًا مع المحيط الذى كانوا يعيشون فيه. وقد تاجر البوسنيون فى سلع عديدة منها الحبوب، والبن، والبهار، والكتان، والنوشادر، كما قاموا بشراء واستئجار الأراضى لبناء الوكالات، والحوانيت والحواصل (المخازن) لتنمية تجارتهم، وهو ما ستوضحه النماذج التالية.

بالنسبة لتجارة الحبوب ركز البوسنيون على نوعين هما الأرز والقمح، نظرًا لأهميتهما الغذائية والتجارية؛ ففى عام (٩٩٥هـ/ ١٥٨٦) اشترى على بن شريف البوسنى تاجر القمح المقيم بخان البوسنيين بالقاهرة من محمد بن حسن الشهير بابن عدس مركب شختور[cdvii] خصصها لنقل القمح المشترى من الصعيد[cdviii] على أن يقوم فيما بعد بتخزينه فى حواصله بالقاهرة، ثم يقوم بعدها ببيعه للتجار حتى يتمكن من تحقيق أفضل ربح ممكن. كما خصص ناصف بن عبدالله البوسنى مركبه الغراب[cdix] لنقل الأرز والقمح من رشيد إلى الإسكندرية لبيع ذلك لتجار الحبوب هناك[cdx] على اعتبار أن الإسكندرية من الثغور ذات النشاط الاقتصادى البارز.

وكان أحمد بن على البوسنى من أكبر تجار الأرز برشيد، وقد رحل إلى البوسنة تاركًا مركب شايقة[cdxi] شركة بينه وبين محمد بن إبراهيم، وعليه قام بإرسال كتاب نقلى (حجة) من محكمة البوسنة على يد وكيله مصطفى بن على البوسنى، كى يتولى مباشرة أموره التجارية فى مصر، وبحقه فى المركب. ولكن محمد بن إبراهيم أنكر حق الموكل فى المركب، فما كان من الوكيل إلا أن أحضر عددًا من الشهود أقروا صحة ما جاء فى الكتاب النقلى بعد مطابقة هذا الكتاب بالعقد المبرم بين الطرفين مسبقًا أمام قاضى رشيد، وعليه تم إثبات حق أحمد بن على البوسنى فى الشايقة التى كانت تتولى نقل الحبوب من مصر إلى الخارج[cdxii]، أما مصطفى البوسنى فكان من أعيان التجار بوكالة محمد باشا[cdxiii]، وكان يقوم بشراء الأرز والقمح من مختلف جهات مصر، ويرسله إلى رشيد تمهيدًا لشحنه على المراكب لبيعه فى استانبول[cdxiv] لتحقيق أفضل الأرباح.

وقد عمد بعض البوسنيين بمشاركة أعيان التجار الموجودين بمصر لإنشاء شركات لتجارة الأرز بالخارج، علاوة على الشركات الموجودة فى مصر، وذلك بعد اتساع نطاق تجارتهم فيه داخل مصر بالإضافة لارتفاع نسبه أرباحه فى الخارج، لحاجة هذه المناطق للأرز لعدم توافره هناك. نذكر من ذلك أن عمر البوسنى كان شريكًا للأمير إبراهيم أغا، وكان الأول فى استانبول يقوم ببيع الأرز عن طريق الشركة التى تم تأسيسها هناك، وقد وكل أخاه حسن البوسنى بموجب حجة من محكمة البوسنة لاستخلاص ربح تجارة الأرز من الأمير إبراهيم، وقام الأخير بإعطائه مبلغ اثنى عشر ألف نصفًا فضة ما خصه من ربح هذه السنة من الشركة الموجودة فى مصر بعد خصم المصاريف(cdxv)، وكانت توجد شركة بين مصطفى بن محرم البوسنى جوربجى طائفة مستحفظان، وحسين المسطرلى بسوق المصريين بمدينة سلانيك. وقد نص التعاقد بينهما على أن يكون رأس مال الشركة مناصفة بينهما؛ على أن يتقاسما الربح بالتساوى بعد خصم المصاريف؛ ومنها إيجار مكان تلك الشركة، وأجره نقل الأرز من مصر إلى سلانيك، وأجرة عتالة(cdxvi)، كما كانت هناك شركة بين محمد بن مصطفى البوسنى سردار طائفة مستحفظان ومحمد بن الحصار بمدينة أزمير، وكان الأخير مقيمًا بتلك المدينة لمباشرة أمور الشركة وسير العملية التجارية فيها، وقد وكل محمد بن مصطفى البوسنى، محمد بن محمود البوسنى ليستخلص له أرباح هذه الشركة(cdxvii)، وربما يرجع تعيين الموكل للوكيل لمراقبة شريكه.

كما كان بعض البوسنيون يخصصون جزءًا من رؤوس أموالهم لتجارة الأرز والقمح، فعلى سبيل المثال خصص عبدى كوسه البوسنى مبلغ ٢٧١٤٣ نصفًا فضة لهذا الغرض من جملة رأس ماله البالغ ٤١٦٥١ نصفًا فضة(cdxviii). أما محمد البوسنى فكان من تجار الأرز بالقاهرة، ومن جملة أمواله خصص لتلك التجارة ١٩٩٥ نصف فضة(cdxix) وكان محمود البوسنى من تجار الأرز بوكالة الحاج حسن الطويل بالقاهرة، وبلغت قيمة تجارته فى هذه السلعة ٦١٦٠ نصفًا فضة(cdxx) ومن أعيان التجار الموجودين برشيد سنان بن على البوسنى جوربجى طائفة مستحفظان، وكان له عدة حواصل بوكالة محمد باشا، وكان بعض من هذه الحواصل قد خصص لتخزين الأرز، والذى قدرت قيمته ٥٤١٥١ نصفًا فضة(cdxxi) ويدل هذا على مدى ثراء ذلك الرجل واتساع نطاق تجارته، خاصة وأنه قد خصص هذا المبلغ لتجارة الأرز فما بالنا وأنه كان يتاجر فى العديد من السلع منها البن، والبهار، والنوشادر، والأقمشة، والحراير(cdxxii). أما إبراهيم البوشناق فقد بلغ الجزء المخصص من رأس ماله لتجارة الأرز والقمح ٤٣٠٠ نصف فضة(cdxxiii).

وأحيانًا قد يلجأ بعض البوسنيين للاقتراض لتدعيم تجارة الأرز والقمح، وينشأ عن ذلك دعاوى قضائية بين الطرفين نذكر من ذلك أن مصطفى بن عبدالله البوسنى اقترض من مصطفى بن إبراهيم البرهانى سبعة وعشرين قرشًا(cdxxiv) للاتجار بها فى الأرز، ولكن المقترض أنكر المبلغ الذى اقترضه، وعليه أقام مصطفى البرهانى دعوى أمام محكمة دمياط بحقه فى ذلك المبلغ، ولكنه لم يستطع إثبات دعواه لعدم وجود بيّنه تدل على ذلك(cdxxv) سواء شهودًا أو حجة تنص على ذلك. كما ادعى مصطفى بن موسى الينكجرى على حسن بن على البوسنى أنه منذ عشر سنوات أقرضه

مبلغ تسعة آلاف نصف فضة على سبيل المضاربة ليتاجر به فى الأرز والقمح، على أن يكون الربح بينهما مناصفة بعد خصم رأس المال، ولكن المدعى عليه أنكر ذلك، فما كان من المدعى إلا أن أحضر بعض الشهود أقروا بصحة ما ادعاه، وبناء عليه ألزم المدعى عليه بدفع المبلغ للمدعى[cdxxvi].

وأحيانًا أخرى قد تقام دعوى حول كمية الأرز المباعة ففى عام (١١١٦هـ/ ١٧٠٤م) ادعى أحمد البوشناق جوربجى طائفة مستحفظان على كل من أحمد العدل بن عمر، وقاسم الجزيرى أنهما منذ أربع سنوات اشتريا منه وهو بديروط[cdxxvii] ستين إردبًا[cdxxviii] أرز شعير بمبلغ ثمانية عشر ألف نصفًا فضة مناصفة بينهما، وضمن كل منهما الآخر ذمة ومالاً فيما خصه من الثمن المذكور للأرز وتم تسجيل ذلك بمحكمة ديروط، وبعد فترة دفع أحمد العدل للمدعى تسعة آلاف نصف فضة، وأخذ يطالبهما بباقى المبلغ، ولما سئل المدعيان عليهما عن ذلك ذكرا بأنهما اشتريا من المدعى ستة وثمانين إردبًا من الأرز الشعير عن ثمن كل إردب تسعة قروش يعدل كل قرش ثلاثين نصفًا فضة، وعلى ذلك قدر ثمن الأرز بثلاثة وعشرين ألف نصف ومائتين وعشرين نصفًا، دفعا من ذلك للمدعى خمسة آلاف ومائتين وعشرين نصفًا، وتبقى عليهما ثمانية عشر ألف نصفًا فضة، وذلك بموجب تعاقد مكتوب بيد أحمد العدل فى (١٧ شوال ١١١٢هـ/ ٢٧ مارس ١٧٠١م)، بعدها دفع الأخير للمدعى تسعة آلاف نصف فضة، والتى اعترف بها المدعى، وبعد فترة بسيطة قام قاسم بدفع ما تبقى من المبلغ، ولكن المدعى أنكر ذلك وأظهر الحجة المسطرة من محكمة ديروط، ولكن تلك الحجة كانت تدل على الضمان فقط، وطلب المدعى إثبات ما ادعاه المدعيان، فما كان منهما إلا أن أحضرا أربعة من الشهود أقروا بما ذكراه، وعليه صدر القرار بألا يطالب المدعى؛ المدعى عليهما بشئ من ذلك[cdxxix].وتعطى الأمثلة السابقة مؤشرًا واضحًا على أهمية هاتين السلعتين نظرًا لأهميتهما كغذاء لمعظم فئات المجتمع المصرى، علاوة على الأهمية التجارية.

ومن ضمن السلع التى كان عليها طلب متزايد، وحقق البوسنيون من ورائها أرباحًا لا بأس بها البن، شأنهم فى ذلك شأن التجار من معظم الفئات الموجودة داخل المجتمع المصرى، وهو ما ستوضحه الأمثلة التالية. كان عمر بن محمد البوسنى من تجار البن بالقاهرة، وكان يقوم ببيعه لصغار التجار عن طريق الحاصل الذى كان يملكه بإحدى الوكالات ببولاق، وقد قدر ثمن البن المباع بـ ٩٦٨٩٥ نصفًا فضة[cdxxx] أما حمزة بن عبدالله البوشناق فكان يملك حاصلاً برشيد خصصه لتجارة البن وقد بلغ ثمن الكمية التى باعها لبعض التجار ٣٥٠١٠ نصف فضة[cdxxxi] وكان من ضمن تجار البن الموجودين بوكالة محمد باشا برشيد الحاج إبراهيم البوسنى، فقد كان يملك كمية من البن الصلبى بقيمة قدرها ٣٨٧ ريالاً[cdxxxii] وكذلك كمية من البن القلب قيمتها ٤٤ ريالاً، وكان يشاركه فى تلك التجارة أخيه عبدالله جوربجى طائفة مستحفظان[cdxxxiii].

أما عن شركات تجارة البن التى كانت بين البوسنيين وغيرهم، فنلاحظ أنها قد تكون داخل وخارج مصر فى نفس الوقت، فعلى سبيل المثال كانت هناك شركة بين كل من أحمد بن مصطفى البوسنى، وحسين الأزمرلى فى مصر وأزمير، وقد أرسل الأول للثانى كمية من البن قدرها اثنتا عشرة فردة بن[cdxxxiv] لبيعها فى أزمير، وكان حسين الأزمرلى له وكيل فى مصر وهو محمد بن إبراهيم، وبعد فترة توفى حسين الأزمرلى وطالب أحمد بن مصطفى البوسنى بنصيبه فى كمية البن وقدرها ست فردات بوزن قدره تسعة وعشرون قنطارًا[cdxxxv] وأربعة وثمانون رطلاً[cdxxxvi] بثمن قيمته ٧٥٥ ريالاً حجرًا أبوطاقة، يعدل كل ريال ثلاثة وثلاثين نصفًا فضة، ولما سئل الوكيل عن ذلك أجاب بأنه تسلم كمية البن كلها وأرسلها لورثة المتوفى، وبناء عليه صار ضامنًا للست فردات نصيب أحمد بن مصطفى البوسنى، وتم إلزامه بدفع ثمنها[cdxxxvii] وقد أسس كل من سليمان بن مصطفى بن عبدالرحمن، وجعفر بن عبدالجليل بن موسى البوسنيين شركة لتجارة البن فى مصر واستانبول وقد حدث خلاف بينهما حول نسبة الربح، وعليه طالب سليمان بن مصطفى بحقه لدى جعفر بن عبدالجليل فبلغ ٣٧١ قرشًا، قبض الأول ٢٧٥ قرشًا وصار المبتقى ٩٦ قرشًا، ولكن بعد ذلك توفى جعفر بن عبدالجليل وعليه طالب شريكه بحقه من تركة المتوفى، وتم استخلاص ذلك المبلغ من محمد بن إبراهيم البوسنى وهو الوصى الشرعى على تركة جعفر بن عبد الجليل، بعدها تم فض الشركة بعد أن أخذ سليمان بن مصطفى نصيبه[cdxxxviii]. كما تعاقد كل من مرتضى جلبى بن أحمد وشريكه مصطفى بن عبدالله البوسنى على إرسال سبعة وأربعون قنطارًا من البن إلى سالونيك لبيعها عن طريق الشركة التى كانت موجودة هناك[cdxxxix].

يضاف إلى هذا أن التركات الخاصة بالتجار البوسنيين كانت تشير فى ثناياها إلى كميات من البن، من ذلك أن محمد طورنه بن حسن البوسنى – وهو من أعيان التجار بوكالة محمد باشا – كان لديه كمية من البن قدرها أربعة وثمانون فردة، قدر ثمنها بـ ٩٩٠٣ قرش[cdxl] فى حين كانت كمية البن التى تم رصدها بعد حصر تركة إبراهيم البوسنى ثمانية قناطير وثمانون رطلاً[cdxli].

ويظهر من العرض الخاص بتجارة البن أن البوسنيين قد أولوا اهتمامًا بتلك التجارة – كالأرز والقمح – لما تحققه من أرباح مما شجعهم ذلك على نقل نشاطهم خارج مصر علاوة على الداخل.

كما كان البهار (الفلفل – القرفة – الزنجبيل) من السلع المهمة التى تاجر فيها البوسنيون، وهناك بعض الأمثلة على ذلك منها أن إبراهيم بن ذو الفقار البوسنى أوده باشى طائفة مستحفظان كان لديه حانوت بخط قناطر السباع[cdxlii] خصصه لتجارة بعض السلع على رأسها البهار، وقد بلغ ثمن البهار بذلك الحانوت ثمانية آلاف نصف فضة[cdxliii] وكان لدى حسن بن خداوردى البوسنى حانوتان ببولاق، وقد ضم هذان الحانوتان العديد من السلع أهمها البهار، ثم قام بعدها بإسقاط أحدهما

لعامر بن شريف[cdxliv] ومن الجدير بالذكر أن حسن البوسنى أسقط ذلك الحانوت - ربما - لشراء حانوت أو حوانيت أخرى، أو لاستثمار ثمنه فى تنمية تجارته. وفى عام (١١٦٠هـ/ ١٧٤٧م) اشترى على بن محمد البوسنى من تجار البهار برشيد من عبدالله حصة قدرها اثنا عشر قيراطًا تحوى مساكن وحواصل بثمن قدره ثمانية عشر ريالاً حجرًا بطاقة[cdxlv]، وعليه فإن المشترى سوف يخصص تلك الحواصل لتخزين البهار الذى كان يتاجر فيه ثم يبيعه بالتجزئة فى حالة ارتفاع سعره.

وتنبغى الإشارة إلى أن بعض البوسنيين كانوا يخصصون جزءًا من رؤوس أموالهم لاستثمارها فى تجارة البهار، على سبيل المثال بلغت الأموال التى خصصها محمد بن منصور البوسنى لذلك ١١٧٢١ نصف فضة من جملة رأس ماله البالغ ٤٥٠٢٥ نصفًا فضة[cdxlvi]. أما قيمة المبلغ الذى خصصه مصطفى البوسنى لتجارة البهار فقد بلغت ٢٢١٢٢ نصفًا فضة، من رأس ماله البالغ ٧٣١٥٦ نصفًا فضة[cdxlvii]. ويظهر من المثالين السابقين مدى اهتمامهما بالتجارة فى تلك السلعة فقد خصصا ما يقرب من ٢٦ إلى ٣٠٪ من رؤوس أموالهما للتجارة فيها، مع العلم أنهما كانا يتاجران فى سلع أخرى ولكن بنسب بسيطة مثل الأرز، والقمح، والبن، والشعير.

ويلاحظ أن بعض البوسنيين كان يجمع ما بين تجارة البهار، وشياخة طائفة الدلالين[cdxlviii] لها وذلك لباعهم الطويل فى تلك التجارة، مثل عبدالكريم البوشناق، والذى كان يملك عدة حوانيت ببولاق، تضم سلع عديدة أهمها البهار[cdxlix].

كما كان للبوسنيين دور فى تجارة الكتان، ولكن تجارتهم فيه كانت داخلية، بمعنى أنهم لم يحاولوا تصديرها للخارج كالأرز والقمح والبن، والسبب فى ذلك يرجع إلى أن أرباحه لم تكن مرتفعة. وكان من تجار الكتان الموجودين برشيد على جلبى البوسنى، وقد بلغ ثمن الكتان الموجود لديه بأحد الحوانيت بوكالة الأمير يوسف ٨٧٦٥٢ نصفًا فضة[cdl]. وفى نفس الوكالة كان لدى محيى بن عبدالله البوسنى كمية من الكتان تقدر بـ ٨٨ قنطارًا، بلغ ثمنها ١٥٨٤٠ نصفًا فضة باعها لصغار التجار[cdli]. وفى وكالة على باشا برشيد باع أحمد بن على البوسنى ستة قناطير كتان بثمن قدره ٧٦٨ نصفًا فضة، وذلك من جملة الكتان الذى كان يملكه بأحد الحوانيت بتلك الوكالة[cdlii].

كما نلاحظ أن بعض البوسنيين ممن ليس لهم حوانيت أو حواصل كانوا يقومون بشراء الكتان ويبيعونه لكبار التجار نظير الحصول على ربح ولو بسيطًا. نذكر من ذلك أن عثمان أيوب بن حسين البوسنى الينكجرى باع لكنان بن عبدالله أربعة قناطر كتان بثمن قدره تسعة قروش لكل قنطار[cdliii] كما باع موسى بن خليل البوسنى لنيالى أزر ثلاثة عشر قنطارًا، وثلاثة عشر رطلاً

من الكتان بثمن قدره ثمانية وستون قرشًا، عن حساب كل قنطار خمسة قروش وخمسة أنصاف[cdliv]، ويعدل كل قرش مما سبق ثلاثين نصفًا فضة كما أشارت الوثيقتين. كما كان مصطفى بن عبدالله البوشناق لديه اثنا عشر قنطارًا ونصف باعها لأحد تجار الكتان برشيد بثمن قدره ٣٧٥٠ نصفًا فضة[cdlv]، ويلاحظ اختلاف سعر القنطار من وقت لآخر، ويرجع ذلك إلى قلة أو زيادة زيادة إنتاجه، أو حسب الطلب عليه.

أما عن النوشادر فتنبغى الإشارة إلى أهميته الطبية، فهو يذيب البلغم، ويجفف القروح، ويمنع نزيف الدم، والقئ، ويداوى بعض الأمراض فى البطون، كما يعمل على تقوية الطحال، علاوة على استخدامه فى علاج الصلع، ولدغ الثعابين[cdlvi] ومن هنا أقبل البوسنيون على الاتجار فيه؛ من هؤلاء على البوسنى، والذى كان يعد من كبار تجار النوشادر برشيد، فكان يقوم بشراؤه ووضعه فى حوانيته، على أن يقوم بعد ذلك ببيعه لتجار النوشادر، فقد اشترى من البدرى محمد جلبى بن أحمد كمية كبيرة قدَّر ثمنها بمائة وثمانين دينارًا، وقبض البائع من المشترى المبلغ جملة واحدة بحضرة عدد من الشهود[cdlvii]. بالإضافة إلى ذلك لجأ بعض البوسنيين لمشاركة آخرين فى تجارة النوشادر، فقد كان إبراهيم بن عبدالله البوشناق من طائفة مستحفظان شريكًا لعلى بن عبدالله فى حانوت للنوشادر، وكان الثانى شريكًا للأول بحق الثلث فى رأس المال، وبالنصف فى الفائدة، على اعتبار أنه صاحب الحانوت، واستمرا يتاجران فى النوشادر مدة معينة، وبعد أن تحاسبا ضاع لهما جانبٌ من الربح ورأس المال عند شخص يدعى فابرى، وعليه طالب إبراهيم بن عبدالله شريكه بنصيبه فى ذلك، على اعتبار أنه المتصرف فى تجارة النوشادر، ولما سئل عن ذلك اعترف بالشركة فى رأس المال والفائدة، وأنه تحاسب مع إبراهيم عبدالله بحضرة عدد من الشهود، وتم الاتفاق على أن كلاً منهما قد وصله حقه ما عدا المبلغ المتبقى لدى فابرى، وعندما يتم تحصيله فسيكون لإبراهيم بن عبدالله الثلثين، وله الثلث، وتم كتابة تمَّسك (تعاقد)، بموجب ذلك[cdlviii]. كما كان طويل بن عبدالله البوشناق من طائفة مستحفظان شريكًا لعلى بن على فى تجارة للنوشادر بأحد الحوانيت بثغر رشيد، وكان نصيب طويل بن عبدالله من تلك التجارة ٢٣٧٤ نصفًا فضة[cdlix].

وقد لوحظ من تركات بعض البوسنيين وجود كميات من النوشادر بحوانيتهم، وبعد حصر التركة يتم تثْمين النوشادر، فنذكر على سبيل المثال محمود بن عبدالله البوسنى لديه كمية نوشادر قدر ثمنها ١٠٠٥٠ نصفًا فضة[cdlx]. أما قيمة النوشادر الذى كان يملكه مصطفى بن على البوسنى فقد بلغ ٣٤٦٦٣ نصفًا فضة[cdlxi].

وبعد الحديث عن أهم السلع التى تاجر فيها البوسنيون تنبغى الإشارة إلى أن بعضهم قام بشراء أماكن تحوى وكالات، وحوانيت، وحواصل، علاوة على القيام بشراء حصص بهدف بناء مساكن ومحال تجارية، ومن لم يقدر منهم على الشراء قام باستئجار مكان بهدف استخدامه كمسكن ومتجر. وهو ما ستوضحه الأمثلة التالية.

اشترى الشهابى أحمد بن مصطفى البوسنى التاجر فى الحبوب حصة قدرها ستة قراريط كان يوجد بها مبانٍ معدة لتخزين الحبوب بثمن قدره خمسة وستون قرشًا[cdlxii] فى حين اشترى أحمد بن مصطفى البوسنى من طائفة مستحفظان أحد التجار بوكالة محمد باشا من الشيخ أحمد بن عبدالرحمن الشرقاوى ثلاثة قراريط غربى ثغر رشيد بثمن قدره ثمانية قروش، وقد خصص تلك المساحة لبناء حوانيت وحواصل بالدور السفلى، ومسكن بالدور العلوى[cdlxiii]. كما اشترى أحمد البوسنى جوربجى طائفة مستحفظان من أحمد بن جعفر بن على حصة خربة قدرها ستة عشر قيراطًا من عزبة خلف الله بثغر رشيد، وقد خصص جزءًا من تلك المساحة ليبنى عليها بعض المتاجر[cdlxiv]. وفى عام (١١٦٦هـ/ ١٧٠٤م) اشترى مصطفى بن محرم البوسنى من أعيان التجار بوكالة محمد باشا من الأمير حسين بن رمضان جوربجى طائفة مستحفظان مكانًا يحوى صهريجًا تحت الأرض معدًا لتخزين الماء العذب، ووكالة بها ثلاثة حواصل، وبلغ ثمن ذلك ستين ألف نصف فضة[cdlxv].

وفى عام (١١٣٤هـ/ ١٧٢٢م) توفى أحمد البوسنى تاركًا ميراث عبارة عن وكالة وعدة حوانيت وحواصل، وكان المستحق لميراثه زوجتاه عائشة وبلقيس وابن أخيه أحمد بن محمد البوسنى التاجر فى الحبوب، وبعد أن حصل الأخير على نصيبه فى ميراث عمه، قام بشراء نصيب زوجتى عمه[cdlxvi] كى يتمكن من توسيع نطاق تجارته بصورة أوسع. وأحيانًا قد يقوم البعض ببيع حصة تشتمل على حوانيت وحواصل ومسكن، وبثمن ذلك وبالفائض الذى لديه يقوم بشراء حصة أخرى تحوى وكالة، وحوانيت وأماكن معدة لتخزين السلع. وهو ما فعله عبدالقادر البوسنى عندما باع اثنى عشر قيراطًا قبلى ثغر رشيد بثمن قدره ثمانون قرشًا، واشترى حصة أخرى بالقرب من نفس المكان، ولكنها أفضل من حيث احتوائها على وكالة وحوانيت ومخازن[cdlxvii].

وقد يلجأ بعض البوسنيين إلى الاستئجار لمدد مختلفة، فقد استأجر أحمد بن مصطفى البوسنى التاجر من طائفة مستحفظان من سلامة بن محى الدين حصة قدرها ثلاثة قراريط ونصف من الناحية البحرية لثغر رشيد، وكانت تلك الحصة تشتمل على حواصل معدة لتخزين الحبوب، علاوة على مساكن علوية وسفلية، لمدة تسعين سنة بأجرة قدرها عن تلك المدة ١٤٠ قرشًا، يعادل كل قرش ثلاثين نصفًا فضة، وقد قبض المؤجر المبلغ جمله واحدة[cdlxviii]. كما استأجر أحمد بن مصطفى البوسنى الينكجرى، وهو من أعيان التجار بوكالة محمد باشا، من شاهين بن عبدالله معتوق يوسف سنان، وهو الناظر على وقف معتقه حصة قدرها ستة عشر قيراطًا بما تحويه من ثلاثة حوانيت، وحاصل، ودهليز به خزنة كبيرة، يعلو ذلك دور علوى به ثلاث غرف، وكانت المدة التى تم الاتفاق عليها ثلاثون عقدًا كل عقد ثلاث سنوات بأجرة قدرها عن كل عقد ستون ألف نصف فضة[cdlxix].كما استأجر نفس الشخص من آمنة بنت محمد الفرمونى ثلاثة عشر قيراطًا تحوى حوانيت وحواصل من الأسفل، وسكن فى الدور العلوى لمدة اثنتين وعشرين سنة واثنى عشر يومًا، وبلغت قيمة الإيجار ألف وخمسمائة نصف فضة[cdlxx]. ويظهر من المثالين السابقين مدى اتساع حجم تجارة المستأجر وحرصه على توسيعها، كما كان يحرص على استئجار المكان الذى كان يضم بجانب الحوانيت والحواصل سكنًا، وذلك لسكنه هو، علاوة على إقامة التجار فيه بصفة مؤقتة لإتمام عقد الصفقات التجارية.

واستمرارًا لما قام به البوسنيين من استئجار للحصص، استأجر سنان بن على البوسنى من تجار الحبوب والخضار برشيد من محمد جلبى عبدالله خمسة عشر قيراطًا تشتمل على شونة معدة لبيع القلقاس، وحوانيت وحواصل، لمدة إحدى وثمانين سنة (بما يعادل سبعة وعشرين عقدًا)، وعليه بلغت قيمة الإيجار (٢٩١٦٠٠٠) نصف فضة[cdlxxi]. وبالقرب من وكالة إبراهيم أغا استأجر سنان البوسنى تاجر الحبوب من عمر بن على قطعة أرض مساحتها ثمانية قراريط ونصف خالية من البناء من الناحية البحرية لثغر رشيد لمدة تسعين سنة بأجرة قدرها عن كل عقد (ثلاث سنوات) خمسة آلاف نصف فضة، ومن هنا فإجمالى قيمة الإيجار (١٥٠٠٠٠) نصف فضة[cdlxxii]. ومن الواضح أن المستأجر سيخصص جزءًا من تلك المساحة لبناء حوانيت، وحواصل، وخصوصًا وأنها كانت تقع بالقرب من وكالة إبراهيم أغا.

ومن أعيان التجار برشيد إبراهيم بن أحمد البوسنى والذى استأجر من شقيقه جعفر، وهو الآخر من أعيان التجار، مكانًا مساحته إحدى وعشرون قيراطًا، وكان يشتمل على ثلاث قاعات، منها قاعة معدة لعقد الصفقات التجارية، علاوة على منافع أخرى منها حواصل معدة لتخزين الحبوب، واتفق الطرفان أن تكون مدة الإيجار إحدى وثمانين سنة وستة أشهر، بإيجار قدره أربعمائة دينار، وقد قبض المؤجر المبلغ جملة واحدة[cdlxxiii]. وأخيرًا استأجر إبراهيم بن أحمد البوسنى من صالح العدل بن حسن حصة قدرها ستة قراريط، وكان من ضمن ما تشتمل عليه تلك الحصة حواصل يعلوها مساكن، وكانت المدة التى تم الاتفاق عليها تسعين سنة، بأجرة قدرها مائة وتسعين ريالاً حجرًا بطاقة[cdlxxiv].

ويظهر من خلال الحديث عن التجارة أن البوسنيين لعبوا دورًا مهمًا فيها، سواءً على المستوى الداخلى أو الخارجى، كما احتلوا مكانة لا بأس بها بين الأوساط التجارية، فكثيرًا ما كانت تذكر الوثائق بعض التجار البوسنيين بلقب "من أعيان التجار".

ب- الالتزام.

كانت الالتزام من الأنشطة الاقتصادية التى مارسها البوسنيون، وإن كان ذلك بنسبة بسيطة؛ لأن نشاطهم الاقتصادى تركز بالدرجة الأولى على التجارة، ومن خلال الوثائق التى تم الاطلاع عليها تبين أن دورهم فى مجال الالتزام تركز فى التزام بعض الأراضى الزراعية، ومقاطعة الأطرون، وهو المقصود به ملح الأطرون الذى يصنع منه البارود.

أما بالنسبة للأراضى الزراعية فقد ساقت سجلات إسقاطات القرى - التى تم الإطلاع عليها - بعض الأمثلة على ذلك؛ منها أن رسلان أغا بن عبدالله البوشناق أسقط ليوسف البوشناق أغا حاويشان حصة قدرها أربعة قراريط بمحلة اللبن[cdlxxv]
بالمنوفية نظير حلوان[cdlxxvi] قدره ستة أكياس بكل كيس خمسة وعشرون ألف نصفًا فضة[cdlxxvii].

كما أسقط الثانى للأول حصة قدرها ستة قراريط بناحية دبركى[cdlxxviii] بالمنوفية نظير حلوان قيمته خمسة أكياس[cdlxxix]. ويظهر من الوثيقة الأخيرة أنه قد حدث استبدال بين الطرفين، كما يلاحظ ارتفاع حلوان الحصة الصغيرة عن الكبيرة على أساس أنها كانت أكثر منها خصوبة.

وفى الدقهلية أسقط حسن بن مصطفى البوسنى لعبد الله أفندى باش خليفة الغربية[cdlxxx] حصة قدرها قيراطان بناحية دبيدة[cdlxxxi] نظير حلوان قدره خمسون ألف نصف فضة[cdlxxxii] وفى الشرقية أسقط واصيلى دياكو الرودسى لإبراهيم بن على البوسنى ستة قراريط بناحية كرديدة[cdlxxxiii]. وبلغ حلوان تلك الحصة ستة أكياس[cdlxxxiv].

وكان الأمير صالح بن إبراهيم البوسنى ملتزمًا بحصة قدرها قيراطان بناحية مطر طارس[cdlxxxv] بالفيوم[cdlxxxvi]. كما التزم محمد بن مصطفى البوشناق بحصة قدرها إحدى وعشرون قيراطًا بناحية بريم[cdlxxxvii] بالبحيرة، أسقطها إليه إبراهيم أغا جنولليان نظير حلوان ستمائة ريال حجر بطاقة، ومائة وسبعون نصفًا فضة[cdlxxxviii].

أما بالنسبة لمقاطعة الأطرون فقد التزم بها عام (١١٣٤هـ/ ١٧٢٢م) الأمير محمد بن يوسف البوسنى باش أودة باشى طائفة مستحفظان، وفى تلك السنة استلم كميات كبيرة من الأطرون من عدد من الأشخاص، فقد تسلم من كل من محمد بن على الصوانى، وأخيه أحمد، وشلبى بن حجاج الإبيارى ١٣٨٠ وزنة[cdlxxxix] بثمن قدره ٥٩٧٥ نصفًا فضة[cdxc]، كما تسلم من خطاب بن عمر ١٩٥٠ وزنة بثمن ١٧٢٨٠ نصفًا فضة[cdxci]، ومن شهاب الدين بن أحمد الدمياطى تسلم ألف وزنة بمبلغ ٣٠,٠٠٠ نصف فضة[cdxcii].

وفى السادس من ذى الحجة من نفس العام قبض محفوظ بن محفوظ الفوى ٤٣٧٠٠ نصف فضة من محمد بن يوسف البوسنى عن ثمن ١١٥٠ وزنة أطرون[cdxciii]، كما قبض سليمان بن عبده المنوفى من نفس الشخص ٣٠٦٠٠ نصف فضة مقابل ٧٣٠ وزنة أطرون[cdxciv] وفى الثانى عشر من نفس الشهر قبض خطاب بن عمر الهيثمى من محمد بن يوسف البوسنى ١٧٢٠٠٠ نصف فضة مقابل ٢٩٥٠ وزنة أطرون[cdxcv].

ج- مزاولة البوسنيين لبعض الحرف.

وصل عدد طوائف الحرف فى مصر فى العصر العثمانى إلى ما يقرب من إحدى وسبعين طائفة، وكانت الحرف كلها خاضعة لإدارة شيخ أو كبير وكانت وظيفته انتخابية اسمًا، ولكنها وراثية فى الواقع فى نطاق أسرة معينة، وكانت طوائف الحرف عنصرًا أساسيًا فى الحياة المدنية، مكنت السلطات من الإشراف على الصناع والتجار والحرفيين فى المدينة والقرية، فكان الحكام

يرجعون إلى المشايخ لتحصيل الضرائب المقررة على طوائفهم، وكان شيخ كل طائفة يدير شئونها الداخلية، ويقوم بالتحكيم بين أعضائها، ويحسم المنازعات بينهم، ويقيم النظام ويعاقب المسيئين[cdxcvi].

وتعد الحرف حلقة مهمة من الحلقات الاقتصادية للبوسنيين فى مصر فى العصر العثمانى، ومن الوثائق التى تم الإطلاع عليها تبين أنهم مارسوا حرف الجزارة[cdxcvii]، والخياطة، والنجارة.

بالنسبة لحرفة الجزارة أقبل عليها البوسنيون؛ نظرًا لأن اللحوم كانت من المواد الغذائية المهمة، وإن كان ثمنها يرتفع أحيانًا - وقد تنوعت أنواع اللحوم، فمنها لحوم البقر، والجاموس، والجمال، والماعز، والأغنام، علاوة على بيع كرش (سقط) هذه الأنواع[cdxcviii]. وقد اشتهر الجزارون بأنهم قوم متينو البنية، حادو الطباع تربطهم تقاليد طائفية قوية[cdxcix]. ومن الواضح أن طبيعة تلك الحرفة قد أثرت فيهم.

وقد ساقت سجلات المحاكم الشرعية أمثلة توضح دور البوسنيين فى تلك الحرفة، منها أن أحمد بن مصطفى البوسنى القصاب (الجزار) استأجر من محمد بن محمد القصاب قطعة أرض مساحتها تسعة أذرع[d] بهدف بناء محل لبيع اللحوم، وكانت مدة الإيجار تسعين سنة، بأجرة قدرها ٨١٠ قرش[di]. واشترى على بن محمد بن أحمد البوسنى القصاب برشيد من سليمان بن رخا مكانًا قبلى الثغر به حجرتان بثمن قدره عشرون قرشًا ونصف، وقام المشترى بتحويل هاتين الحجرتين إلى محل مجهز لبيع اللحوم[dii].

ومن الجزارين المشهورين برشيد جعفر بن محمد البوسنى الذى استأجر من عبدالله بن محمد العنتبلى اثنى عشر قيراطًا لمدة ثمانية عشر عامًا وسبعة أشهر وأربعة وعشرين يومًا وبلغت قيمة الإيجار ١٣٠ دينارًا، كما استأجر من أحمد أغا بن حسين بن أحمد البوسنى أربعة قراريط، وأربعة أخماس قيراط لمدة تسعين سنة، وكان ثمن الإيجار لتلك الحصة ٦٠ دينارًا، وكانت هاتان الحصتان تقعان بالناحية البحرية لثغر رشيد بخط يوسف جوربجى الحمامى، وقد أشار المستأجر بأنه سيقوم بتخصيص هاتين الحصتين لإنشاء محال لمزاولة مهنة الجزارة، وكذلك لإنشاء حظائر لتربية الماشية لذبحها فيما بعد[diii].

وفى عام (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م) اشترى محمد بن صالح البوسنى القصاب من أحمد ومصطفى ابنا مصطفى أبوحطب، ومحمد بن محمد بن إبراهيم أبوحطب حظيرة ماشية خربة برشيد بثمن قدره عشرة ريالات ونصف[div]. ومن المؤكد أن المشترى سيقوم بإعادة بناء تلك الحظيرة ليربى فيها ماشيته، على أن يقوم بذبحها فيما بعد.

كما يلاحظ وجود شركاء فى تلك الحرفة؛ فقد كان إبراهيم بن عبدالله البوشناق من طائفة مستحفظان شريكًا لمصطفى جوربجى طائفة عزبان فى محل للجزارة، وقد حدث خلاف بينهما حول الربح، وعليه تم فض الشركة[dv].

أما عن حرفة الخياطين فكان منهم المنجدون، والرفاءون، والغزالون، وخياطو القمصان، وأغطية الرأس للرجال والنساء، وكانوا يزاولون عملهم فى حوانيت خاصة بهم[dvi]، من هؤلاء أن صالح البوسنى الذى كان يمتلك حانوتًا معدًا ومجهزًا للحياكة ببولاق، علاوة على أنه كان يتاجر فى القماش والحرير بهدف التجارة وتدعيم حرفته[dvii]، وفى عام (١١١٦هـ/ ١٧٠٥م) اشترى مصطفى بن موسى البوسنى الخياط من كل من بلقيس بنت عبدالله، وعائشة بنت عبدالله مكانًا بثغر رشيد يشتمل على قاعة معدة للحياكة، علاوة على دار سفلية يعلوها دور علوى بثمن قدره ٣٧٠٥ قرش[dviii]، كما اشترى سنان البوسنى الخياط من حسن بن عبدالله حصة قدرها اثنان وعشرون قيراطًا من الناحية القبلية لثغر رشيد، وكان بتلك الحصة محل للحياكة، علاوة على قاعتين سفليتين يعلوهما دور علوى به ثلاث غرف بثمن قدره ١١١٠٠ نصف فضة، وقد قبض البائع المبلغ جملة واحدة[dix]. وكان جمعة البوسنى يمتلك محلاً للخياطة بخط الموسكى[dx] بالقاهرة، وبجوار هذا المحل سكنه الخاص به[dxi].

ونلاحظ أن البوسنيين كانوا يحرصون على أن تكون محال الحياكة داخل مساكنهم، أو بالقرب منها، حتى يسهل عليهم ذلك مزاولة الحرفة بدلاً من أن يكون المحل فى مكان والسكن فى مكان آخر، أما حرفة النجارين فنلاحظ أن القائمين عليها، لم يكن لهم ورش يعملون بها، وإنما كانوا يعملون فى المنازل، وقد تخصصوا فى صناعة الأثاث، أو ما يدخل فى بناء البيوت، مثل نجارة البيوت، والنوافذ الداخلية ذات المشربيات، والمشربيات، والأقفال الخشبية[dxii].

وهناك بعض الوثائق التى تشير إلى دور البوسنيين فى تلك الحرفة منها أن عثمان بن محمد البوسنى النجار فى الأثاث شارك إيواظ بن محمد الضارى فى شراء صفقة أخشاب مناصفة بثمن قدره ٨٠,٠٠٠ نصف فضة[dxiii]. ومن المؤكد أن عثمان بن محمد سيخصص نصيبه فى تلك الصفقة لاستخدامها فى صناعة الأثاث. ومن نجارى الأثاث أيضًا إبراهيم بن عبدالله البوشناق الذى قام بشراء كمية من الخشب الرومى قدر ثمنها بـ ٩٠١٦ نصفًا فضة، لاستخدامها فى حرفته[dxiv]. وكان من بخارى البيوت برشيد عبدالله بن على البوسنى[dxv]، وبالإسكندرية محمد بن صالح البوسنى[dxvi].

هذه هى أهم الحرف التى زاولها البوسنيون، وهى حرف ذات أهمية كبيرة والتى لا غنى لأى مجتمع من المجتمعات.

٢: من مظاهر الحياة الاجتماعية للبوسنيين.

أ- بعضًا من أوجه العلاقات الاجتماعية للبوسنيين.

تمثل ذلك فى علاقاتهم بغيرهم، وببعضهم البعض، مما يدل على تأثرهم وتأثيرهم فى المجتمع المحيط بهم؛ ومن هؤلاء محمد طورنه بن حسن البوسنى، والذى كان من أعيان التجار بوكالة محمد باشا، وقد بلغت تركته بعد حصرها ٣٥٨١٩ قرشًا[dxvii] وقبل وفاته اختار محمد بن إبراهيم وصيًا على تركته، وكان المستحق لميراثه زوجته كريمة بنت عبدالله، وفى أولاد عم أبيه اسحاق، ومرتضى المقيمين بمصر، وأخوتهم المقيمين فى البوسنة، ولما لم ينجب هذا الرجل فقد خصص جزءًا من تركته لمن حوله والمقربين إليه، فقد أوصى أن يخصص (٢٥٠٠) قرش من تركته لكل من إسماعيل، وخليل، وحسن الجورجيين، على أن يخصص للأول والثانى ألف قرش مناصفة بينهما، ويخصص للأخير الباقى، وكذلك يدفع لعائشة وكلستان الروسيتين، واللتان كانتا فى خدمته خمسمائة قرش مناصفة بينهما، كما خصص للوصى ألف قرش، كما يمنح كل من إسماعيل البوسنى خمسمائة قرش، وحسن البوسنى عشرة آلاف نصف فضة – يعادل كل قرش ثلاثين نصف فضة – وخصص لأحمد النمساوى الجنس، وهو المسئول عن تدبير أموره خمسة عشر ألف نصفًا فضة، كما أوصى أن يكون نصف ما هو موجود بسكنه لمعتوقه حسن بن عبدالله، والنصف الآخر لزوجته، والباقى من التركة يقسم حسب الشرع على زوجته وأقربائه[dxviii]. كما كانت بين مصطفى البوسنى وحسين بن إبراهيم الإسلامبولى علاقة طيبة، لذا اختاره وصيًا على تركته كى يقوم بضبطها، ويخصص منها جزءًا لتجهيزه وتكفينه، وسداد ما عليه من ديون بعد وفاته، ويحتفظ بالباقى لورثته المقيمين بمصر[dxix].

كما كان بعض البوسنيين يحرصون على أن تكون هناك روابط بينهم وبين طبقة الأشراف لاكتساب وضع اجتماعى متميز، من هؤلاء إبراهيم البوسنى الذى كان متزوجًا من الشريفة آمنة ابنة الشريف حسين، وأنجبت منه خديجة، وبعد وفاته تم تكليف سلامه بن عبدالواحد لضبط تركته، على أن يقوم بتوزيع ما تبقى منها على زوجة المتوفى وابنته، وعلى شقيقته فاطمة المقيمة بالبوسنة[dxx].

وعلى عكس ما سبق حدث خلاف بين حسن على جلبى بن إبراهيم البوسنى وبين معتق والده سليمان أفندى، الذى كان وصيًا على حسن جلبى وأخيه عثمان الأبله، وقد طالبه حسن جلبى بما يخصه من مخلفات والده، وكذلك ما يخص أخيه عثمان، وقد اعترف سليمان أفندى بوصايته على حسن وأخيه بموجب حجة شرعية، وأنه لن يدفع له من مال أخيه شيئًا حتى لا

يبدده - كما تصور الوصى - وقد طال بينهما الخلاف حول ذلك، وقد عرض حسن جلبى الأمر على علماء الإسلام، على اعتبار أنه الأحق على أخيه بالوصاية من سليمان أفندى، لأنه كان يعتقد أن الأخير يستولى على جزء من ميراث أخيه الأبله، وعليه أقر العلماء بحق حسن جلبى بوصايته على أخيه[dxxi].

كما كانت هناك علاقات بين البوسنيين وبعضهم، وظهر ذلك واضحًا من خلال توكيل بعض البوسنيين لذويهم باستخلاص حقوقهم، فعلى سبيل المثال اعترف عبدالله بن يوسف البوسنى من طائفة مستحفظان الوصى على تركة إبراهيم بن يوسف البوسنى أنه تسلم من على جلبى بن محمد من طائفة مستحفظان مبلغ مائة وأربعة وخمسين دينارًا، وكان ذلك المبلغ بذمة الأخير لإبراهيم بن يوسف البوسنى أعطاه له وهو على قيد الحياة، وقد تعهد الوصى بإيصال ذلك لورثة المتوفى[dxxii]، كما اطمأن صالح بن مصطفى البوسنى - المقيم بالبوسنة - لجعفر بن أحمد البوسنى وكلفه باستخلاص ما يؤول إليه شرعًا من إرث ابن عمه على بن حسن البوسنى المتوفى برشيد، وكلفه ببيع كل ما يخصه، وإرساله للبوسنة، لأن المتوفى لم تكن له ذرية ترثه[dxxiii]. وكان حسن بن محمد البوسنى قد توفى، وله وصى على تركته هو محمد بن صالح البوسنى، وكان المستحق لميراث المتوفى شقيقة إبراهيم، وعليه قام الأخير بتوكيل الوصى لحصر التركة، وخصم الديون، والمصاريف من تجهيز وتكفين المتوفى، وما يتبقى بعد ذلك يوصله له[dxxiv].

وأحيانًا قد يحدث ادعاء لاستخلاص مبلغ ما، فقد ادعى يوسف بن عبدالله البوسنى على محمد بن صالح البوسنى الوكيل الشرعى عن زوجته عائشة بنت عبدالله البيضاء معتوقة إسماعيل البوسنى، ويرجع ذلك الخلاف إلى أن يوسف بن عبدالله قد أنفق على زوجة المدعى عليه فى مدة سنتين سابقة على تاريخه، سبعة عشر ألف نصف فضة، نظير ملبس، ومأكل، ومشرب، وغيره من المصاريف، وبناء عليه فهو يطالب بذلك المبلغ، ولما سئل المدعى عليه عن ذلك أجاب بأن زوجته كانت تخدم المدعى فى المدة المذكورة، خلاف أنها خدمت ابنته فاطمة سبع سنوات، وابنه محمد سنة واحدة، وعليه فهذا المبلغ نظير ذلك، وقد طال النزاع بين الطرفين، بعدها دخل بينهما جماعة للصلح، وأقنعوا المدعى بالتنازل عن دعواه، بعد أن أقنعوه بأن المبلغ يعادل فى قيمته خدمتها للمدعى وابنيه، وقد تم الاتفاق على ذلك[dxxv].

ويظهر من ذلك أن البوسنيين كانت تربطهم ببعضهم البعض، وبمن حولهم علاقات طيبة لحد كبير، بدليل أن الدعاوى القضائية كانت بسيطة، وكانت تحل فى نهاية الأمر باتفاق الطرفين.

ب- الأوقاف.

يعد الوقف ظاهرة اجتماعية اقتصادية لعبت دورًا بارزًا فى حركة المجتمعات الإسلامية، ومنها مصر التى انتشر بها نظام الوقف انتشارًا واسعًا، وقد تعددت الموقوفات من بيوت وحوانيت، ووكالات، وأدوات إنتاج (معامل وأفران) وحدائق وبساتين، وأطيان زراعية[dxxvi]. وينقسم الوقف إلى قسمين: الأول الوقف الخيرى وهو ما يصرف فيه الريع من أولى الأمر إلى جهة خيرية كالفقراء، والمساجد، والأخير هو الوقف الأهلى وهو ما جعل استحقاق الريع للواقف نفسه، أو لغيره من
الأشخاص المعنيين بالذات أو الوصف، سواءً أكانوا أقارب الواقف، أو غيرهم، ثم من بعد ذلك يكون لجهة خيرية[dxxvii]. وقد شملت الأوقاف معظم القاطنين بمصر ومنهم البوسنيون.

وقد شارك البوسنيون فى الأوقاف، إما عن طريق تعيينهم نظارًا على الوقف، أو تخصيص ما يملكونه أو جزء منه كوقف على أنفسهم، وذويهم، وعتقائهم، وعلى كافة أعمال الخير من مساجد، ومقامات أولياء، وفقراء ومساكين .. وغير ذلك.

أما بالنسبة للنظارة على الوقف فهناك بعض الأمثلة التى توضح دورهم فى ذلك منها أن إبراهيم بن عبدالله البوسنى التاجر، كان ناظرًا على حاصل بخط الخميس بدمياط، وهو تابع للأوقاف السلطانية بمصر، وقام بتأجير ذلك الوقف لنفسه لمدة سنة، على أن يدفع لجهة الوقف مائة وعشرين نصفًا فضة[dxxviii]. وكان مصطفى بن عبدالله السلانيكى – من أعيان التجار برشيد – قد أوقف وكالة وعدة حوانيت، وعين محمود البوسنى ناظرًا على ذلك الوقف، وقام الأمير بتأجيره لبعض التجار، وخصص الريع الناتج من ذلك الوقف على الفقراء والمساكين بناء على أمر الواقف[dxxix] كما كان أحمد بن مصطفى البوسنى ناظرًا على الأوقاف المخصصة لجامعى الرباط والصلاحى برشيد، وقام بالتنازل عن نظارة ذلك الوقف للأمير مصطفى أغا كتخدا الجاويشية نظير ستة آلاف نصف فضة، وتعهد الأخير بالاهتمام بهذين الجامعين بالإنفاق عليهما من عمارة وترميم وأجرة عاملين، وذلك من ريع الأوقاف المخصصة عليهما[dxxx]؛ والتى قد تكون أراضى أو وكالات وحوانيت، وربما يرجع تنازل أحمد بن مصطفى البوسنى عن نظارة الوقف لأنها مهمة شاقة عليه، إذا علمنا أن الإنفاق على المساجد وخدمتها يحتاج لجهد كبير، وخاصة أنه تنازل عن نظارة الوقف برغبته.

وقد يحدث أحيانًا خلاف بسبب الجزء المخصص على الوقف، ويلجأ ناظر الوقف وخصومه للقضاء، ومن أمثلة ذلك الشيخ محمد البوسنى الناظر على وقف زاوية[dxxxi] أولاد البحيرى قبلى ثغر رشيد، وقد ذكر فى شكواه أن محمد وأحمد ابنى حسن بن عنتر، وسليمان ومحمد بهاء الدين ابنى يوسف السالمى اعتدوا على قطعة الأرض المخصصة لذلك الوقف، ولكن

المدعى عليهم أحضروا حجتين أثبتتا أن قطعة الأرض هذه جارية فى ملكهم، وعليه أصدر القاضى حكمًا بمنع محمد البوسنى من معارضة المدعى عليهم على اعتبار أنهم أصحاب حق[dxxxii]. ونستخلص من ذلك أن قطعة الأرض التى كانت وقفًا على تلك الزاوية كانت بدون سند شرعى.

ومن الملفت للنظر دخول بعض النساء مجال النظارة على الأوقاف؛ فقد كانت أم هانئ ابنة عثمان بن إبراهيم البوسنى ناظرة شرعية على وقف والدها ببولاق وهو عبارة عن حواصل وقاعات سفلية وعلوية على أن يؤجر ذلك الوقف، وينفق ريعه على طلبة العلم والفقراء والمساكين[dxxxiii].

أما عن وقفيات البوسنيين؛ فكانت على أنفسهم وذويهم وكافة أعمال الخير - كما أسلفنا- من ذلك أن أيوب بن أحمد بن إبراهيم البوسنى جوربجى طائفة مستحفظان، قد أوقف إيجار مكان غربى ثغر رشيد، والذى كان يشتمل على ثلاث قاعات، وثلاث غرف، بالإضافة لدهليز، ومطبخ، وحمام، ومرحاض، وقد أوقفه على نفسه ما دام على قيد الحياة، ثم من بعده على ولديه عبدالرحمن وخديجة، وعلى ذريتهما إلى حين انقراضهم، وأمر الواقف أن يصرف جزء من ريع ذلك الوقف على زاوية بركات بحرى ثغر رشيد، فإن تعذر ذلك كان ذلك الجزء وقفًا على الفقراء والمساكين الموجودين بالثغر. وقد عين الواقف نفسه ناظرًا على الوقف، ثم تكون النظارة بعد ذلك لولديه من بعده ثم على أولادهم إلى حين انقراض تلك الذرية[dxxxiv]. كما أوقف حسن بن سليمان البوسنى ريع إيجار قاعة حياكة، وغرفتين على نفسه مدى الحياة، ثم من بعد ذلك على والدته عائشة بنت حسن البوسنى، ثم على أولاده ذكورًا وإناثًا إلى حين انقراضهم، فإذا انقرضوا كان ذلك وقفًا على أخته لأمه خديجة ابنة على اللقانى، ثم على أولادها ذكورًا وإناثًا، وإذا انقرضوا جميعًا يخصص ريع الوقف لصالح الحرمين الشريفين، والفقراء والمساكين الموجودين بثغر رشيد، وقد جعل الواقف نفسه ناظرًا على الوقف هو ومن ذكر من أقاربه على الترتيب السابق[dxxxv]، ولصالح الحرمين الشريفين أوقف محمد البوسنى إيجار مكانين بخط الربابات بثغر رشيد يشتملان على قاعات، وغرف، بكافة المنافع[dxxxvi].

ومن الوقفيات الكبيرة للبوسنيين وقفية سنان بن على البوسنى جوربجى مستحفظان؛ والتى اشتملت على وقفيات عديدة منها أنه أوقف مكانًا بحرى ثغر رشيد يشتمل على أربعة حواصل، وأربعة منازل بالمنافع، كما أوقف مكانًا من إنشائه يشتمل على صهريج معد لتخزين الماء العذب، وثمانية حواصل، يعلو كل حاصل طابق، معد لسكن التجار، وأوقف كذلك مساحة من الأرض مزروعة بأشجار النخيل، وقد أوقف ذلك على نفسه ما دام على قيد الحياة، فإن توفى كان ذلك وقفًا على ما سيرزقه الله تعالى به من الأولاد ذكورًا وإناثًا إلى حين انقراضهم، وإذا حدث ذلك، أو مات الواقف ولم يعقب يكون نصف ذلك الوقف وقفًا شرعيًا على إبراهيم بن بيرم البوسنى، ثم على ذريته من بعده ذكورًا وإناثًا إلى حين فنائهم. أما النصف الثانى فيكون وقفًا على من يوجد من عتقاء الواقف ذكورًا وإناثًا، وذريتهم إلى حين انقراضهم. وإذا انقرضت ذرية

إبراهيم بن بيرم يكون النصف الموقوف عليهم؛ وقفًا على عتقاء الواقف وذريتهم مضافًا إلى ذلك النصف المستحق لهم. وبالعكس إذا فُنى العتقاء وذريتهم كان النصف المخصص لهم وقفًا على إبراهيم بن بيرم وذريته – ربما للعلاقة القوية بين الواقف وإبراهيم بيرم – وإذا انقرضت ذرية إبراهيم بن بيرم، والعتقاء خُصص هذا الوقف على الحرم النبوى الشريف، وإن تعذر الصرف لتلك الجهة، كان ذلك وقفًا على الفقراء والمساكين أينما وجدوا. واشترط الواقف أن يكون هو الناظر على الوقف طوال حياته، ثم بعد ذلك الأرشد فالأرشد من أبنائه إلى حين فنائهم، ثم يكون النظر فيما بعد لإبراهيم بن بيرم، ثم الأرشد فالأرشد من أبنائه. وإذا صار الوقف لصالح للحرم النبوى يكون الناظر عليه ناظر وقف الحرمين الشريفين، أما إذا صار الوقف لجهة الفقراء والمساكين تكون النظارة على الوقف للحاكم الشرعى الحنفى بثغر رشيد. كما وضع شرطًا آخر ينص على يكون من حقه وحده التغيير والتبديل لنظارة الوقف[dxxxvii].

وأوصى الواقف أن يصرف من ريع الوقف كل سنة عشرون قرشًا للإنفاق على الصهريج المذكور سلفًا، ويصرف كذلك لثلاثة صهاريج أحدهما بمقام الولى العارف بالله محمد أبو النظر، والثانى بمدفن المرحوم محمد أبى السعادات، والأخير بوقف إبراهيم أغا خمسة عشر قرشًا كل سنة، ويخصص كذلك اثنا عشر قرشًا لشراء نجور لملء الصهاريج، ويصرف لمن يقوم بملء الصهاريج وتنظيفها اثنا عشر قرشًا. كما خصص الواقف من ريع الوقف كل سنة أربعة وعشرون قرشًا لأربعة أفراد من حفظة القرآن الكريم يقرأون بعد عصر كل يوم بمنزل الواقف ما تيسر لهم من القرآن الكريم، ويهدون ثوابه للواقف، وأيضًا يصرف فى شهر رمضان من كل عام خمسة عشر قرشًا للقراء الموجودين بمسجد وضريح على المحلى، وضريح محمد أبوالنظر[dxxxviii].

واستكمالاً لتلك الوقفية فقد أوقف سنان البوسنى مكانًا قبلى ثغر رشيد يحوى وكالة وأربعة حوانيت، وسبعة حواصل، وقهوة، ومكان معد لدق البن. وفى الناحية البحرية من ثغر رشيد أوقف عدة حواصل، يخط مسجد وضريح على المحلى أوقف ثلاثة حصص الأولى ستة قراريط وتشتمل على وكالة، وحوانيت، وحواصل، ومنزلين، والثانية ثلاثة قراريط تشتمل على حواصل، ومنزلين، والأخيرة اثنا عشر قيراطًا بها سيرجه، ومكان معد لتبييض الأرز، بالإضافة إلى ربعين أحدهما شرقى، والآخر غربى، فالشرقى به ثمانية منازل، والغربى به ستة عشر منزلاً، وفوق كل منزل مما سبق طابق علوى، وقد أوقف كل ذلك على النص والترتيب المشروحين سلفًا على أن يخصص من ريع ذلك الوقف كل سنة عشرة دنانير للمؤذنين بالحرم النبوى، وخمسة عشر دينارًا للشيخ الزمزمى شيخ الحرم المكى، ويصرف أيضًا كل سنة عشرة قروش لعمارة وترميم مدفن أبى السعادات، علاوة على عشرة قروش فى شهر رمضان لشراء خبز لفقراء الثغر، وكذلك يتم تخصيص مائة وثمانين نصفًا فضة لمسجد الجندى برشيد، وألف ومائتى نصف فضة لجهة وقف الحرمين الشريفين، بالإضافة إلى أربعين نصفًا فضة لصالح وقف الوزير محمد باشا (قول قران) [dxxxix]، وتثبت تلك الوقفية مدى ثراء هذا الرجل، والمكانة الاجتماعية التى تمتع بها، وتدل أيضًا على أنه رجل خيِّر.

واستمرارًا لوقفيات البوسنيين كان حسن بن محمد البوسنى له وقفية بالإسكندرية عبارة عن مكان يحوى منزلاً كبيراً، ووكالة، وعدة حوانيت، وحواصل. وقام بتخصيص جزء من هذا الوقف لكافة أعمال الخير، والجزء المتبقى خصصه لأخيه إبراهيم كوقف عليه(dxl). ولصالح مقام سيدى جابر الأنصارى بالإسكندرية أوقف صالح البوسنى مبلغًا سنويًا على هذا المقام - والذى لم تحدد الوثيقة
قيمته - لمن يقوم بتلاوة القرآن فيه(dxli)، وتنبغى الإشارة أن نظام الوقف قد أعطى البوسنيين سواء أكانوا نظارًا، أو واقفين وضعًا اجتماعيًا متميزًا.

وخلاصة القول ساهم البوسنيون بدور واضح فى شئون مصر فى العصر العثمانى؛ فمن الناحية الإدارية والعسكرية وصلوا لأرقى المناصب، مما يعطى ذلك مؤشرًا على قوة نفوذهم، والذى يرجع بدوره لوضعهم الاقتصادى الذى اكتسبوه عن طريق التجارة، وأحيانًا الالتزام، مع ملاحظة أن معظم نشاطهم الاقتصادى تركز فى رشيد، والإسكندرية، ودمياط، والقاهرة، مع تركزه بصورة واضحة فى رشيد التى فاقت أهميتها الاقتصادية مثيلاتها، وتكشف العلاقات الاجتماعية للبوسنيين، وبعض الأوقاف الخاصة بهم عن مدى تأثرهم بالمجتمع المحيط بهم، فلم يعيشوا فى عزلة عنه بل عملوا على الاختلاط بهم، كما ظهر من الحديث عن نشاطهم الاقتصادى وحياتهم الاجتماعية أنه لم تكن لهم مشاكل كثيرة، وإن وجدت كانت تحل بصورة ودية مما يدل على مدى تأثير النزعة الإسلامية فيهم، والعلاقات الطيبة التى كانت تربطهم بغيرهم.

المصادر والمراجع

أولاً:وثائق عربية غير منشورة

١- محكمة القسمة العسكرية
٢- محكمة القسمة العربية
٣- محكمة الباب العالى
٤- محكمة رشيد
٥- محكمة دمياط
٦- محكمة الإسكندرية
٧- محكمة البحيرة
٨- محكمة باب سعادة والخرق
٩- سجلات الإلتزام (فروخت ومقاطعات)
١٠- سجلات اسقاطات القرى
١١- سجلات الديوان العالى
١٢- محافظ الدشت

ثانياً: المخطوطات العربية

١- محمد بن أبي السرور البكرى "المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية" ورقمه (١١٠٥) بمكتبة جامعة الأزهر بالقاهرة
٢- محمد بن أبي السرور البكرى: "الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة"، وهو عبارة عن نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم (٣٤١٩٣)،

ثالثاً:المراجع العربية

- ابراهيم يونس سلطح: تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣- ١١٣١هـ/ ١٥١٧- ١٧١٩م) من خلال مخطوط "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب إسكندرية، قسم التاريخ عام ١٩٨١.
- ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، الجزء الخامس، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦١.
- ابن عبد الظاهر، أبو الفضل عبد الله: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق/ أيمن فؤاد السيد، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦.
- احمد الدمرداشى كتخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجيق والكشاف والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين وألف، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩.

- احمد الرشيدى: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج، تحقيق، ليلى عبداللطيف احمد، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠.

- احمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩

- احمد بن زنبل الرمال، تاريخ غزوة السلطان سليم خان ابن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوه الغورى سلطان مصر، تحقيق، عبدالمنعم عامر، تحت عنوان "آخرة المماليك" إشراف، عبدالرحمن الشيخ، الألف كتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨. محمد بن على اللخمى الإشبيلى، الدر المصان فى سيرة المظفر سليم خان، تحقيق هانس أرنست، دار البستانى، القاهرة، ١٩٦٢.

- احمد عبدالرحيم مصطفى، فى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢.

- احمد عبدالعزيز على عيسى: الصراع بين البيوتات المملوكية فى مصر العثمانية، (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب بدمنهور، قسم التاريخ، عام ٢٠٠١.

- اميدية جوبر، حصر للقبائل العربية التى تقطن بين مصر وفلسطين، موسوعة وصف مصر، جـ٢. ٢٠٠١.

- اندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة/ زهير الشايب، مطبعة روزاليوسف، القاهرة، ١٩٧٤.

- اندريه ريمون، المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١.

- اولياجلبى: سياحتنامه مصر، ترجمة/ محمد على عونى، تحقيق/ عبدالوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، تقديم ومراجعة/ أحمد فؤاد متولى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣.

- إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦.

- إبراهيم على طرخان، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، (١٣٨٢- ١٥١٧) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩.

- إبراهيم على طرخان، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة ١٩٥٤.

- إلهام محمد على ذهنى، مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلسلة مصر النهضة، العدد (٢)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.

- أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

- أحمد شلبى بن عبدالغنى الحنفى المصرى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨.
- أحمد شلبى عبدالغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الورزاء والباشات، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة ١٩٧٨.
- أحمد فؤاد متولى، الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة له، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٥.
- جلال يحيى، مصر الحديثة، ١٥١٧- ١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- جومار، العرب والعربان فى مصر الوسطى، موسوعة وصف مصر، العرب فى ريف مصر وصحراواتها، الجزء الثانى، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢.
- حسام محمد عبدالمعطى، العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(١٤٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
- حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، نشره حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢.
- درويش النخيلى، السفن الاسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤.
- سعيد عبدالفتاح عاشور، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٢.
- سميرة فهمى عمر، إمارة الحج فى مصر العثمانية، ٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٨٣.
- سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧ – ١٨٨٢) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٠.
- سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧.
- سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧.
- صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى مصر العثمانية (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م) دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤.
- صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الجزء الأول (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م)، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٠.
- عبدالجواد صابر إسماعيل: مصر فى العصر العثمانى، القاهرة، ٢٠٠١.

- عبدالحميد حامد سليمان، مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالى والضرائبى للحرف الهامشية والبسيطة فى مصر العثمانية، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ٢٠٠٠.
- عبدالرازق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧- ١٧٩٨)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١١٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- عبدالرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨.
- عبدالرحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ١، بولاق ١١٩٧هـ/ ١٨٧٩ – ١٨٨٠م.
- عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب "دراسات وبحوث عن عبدالرحمن الجبرتى" بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦.
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م)، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ١٩٨٢.
- عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦.
- عبدالكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ – ١٧٩٨) الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٦٨،
- عبدالكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت(١٥١٦- ١٧٩٨) دمشق، ١٩٦٨.
- عبدالله الشرقاوى: تحة الناظرين فيمن تولى مصر من الولاة والسلاطين، تحقيق، رحاب عبدالحميد القارى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦.
- عبدالمنعم السيد الراقد، الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى، الإسكندرية، ١٩٦٨.
- عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.
- عفاف مسعد السيد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤- ١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، ومدنها، وبلادها القديمة، والشهيرة، الطبعة الثانية، جـ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.
- على باشا مبارك، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ٤، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥.
- على محمد محمد الصلابى، عوامل نهوض وسقوط الدولة العثمانية وحرب محمد على على الجزيرة العربية، الإمارات، ٢٠٠١.

- عمر طوسون، وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر تاريخ البطاركة مذيل بكتاب تاريخ الأديرة البحرية (١٣٥٤ – ١٩٣٥م) صفحات من تاريخ مصر، العدد ١٩، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦.
- عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ – ١٩٢٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢.
- عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ١٥١٧- ١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٦.
- فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠.
- قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمة، أحمد فؤاد متولى، دار الهانى للطباعة، القاهرة ١٩٨٦.
- ليلى عبداللطيف أحمد: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
- ليلى عبداللطيف أحمد: المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٧.
- ليلى عبداللطيف أحمد: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠.
- ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
- ماجد عزت، وادي النطرون في القرن التاسع عشر، دراسة تاريخية وثائقية، تقديم/ محمد عفيفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩.
- محمد ابن عبدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣١١، ١٨٩٣، ١٨٩٤.
- محمد البرلسى السعدى: بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٧.
- محمد الششتاوى، متنزهات القاهرة في العصرين المملوكى والعثمانى، دار الآفاق العربية، القاهرة، د. ت.
- محمد إيشيرلى: نظم الدولة العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الأول، إشراف وتقديم، أكمل الدين إحسان أوغلى، نقله إلى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩.

- محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤- ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣.
- محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة، نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٤١٩٣).
- محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية، وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، تحقيق ليلى الصباغ، دمشق، ١٩٩٥.
- محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة فى رفع الطلبة، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثالث والعشرون، القاهرة، ١٩٧٦.
- محمد بن أبى السرور البكرى، النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق، عبدالرازق إبراهيم عيسى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨.
- محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصطفى، الجزء الخامس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٦١.
- محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣١١هـ/ ١٨٩٣- ١٨٩٤م.
- محمد حرب: البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى، سلسلة بلدان العالم الإسلامى، رقم (١) القاهرة، ١٩٩٣.
- محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام ١٩٤٥، ق٢، جـ١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- محمد رمزى، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ق ٢، جـ ٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠.
- محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨- ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى، بعنوان "ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية" مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦.
- محمد عبداللطيف هريدى، الحروب العثمانية الفارسية وأثرها فى انحسار المد الاسلامى عن أوروبا، دار الصحوة، القاهرة، ١٩٨٧.
- محمد عفيفى، الأوقاف والحياة الاقتصادية فى العصر العثمانى، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (٤٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١،
- محمد على الأنسى، قاموس اللغة العثمانية المسمى "الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات" يحتوى على الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية، بيروت ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠.
- محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، ١٩١٢.

- محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٤٨ - ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ - ١٥١٧م) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠.
- محمد محمود زيتون، إقليم البحيرة، صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.
- محمود حامد الحسيني: الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة (١٥١٧ - ١٧٩٨م) مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨.
- مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (١٥١٧ - ١٩٢٤) دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.
- نويل مالكوم: البوسنة، ترجمة/ عبدالعزيز توفيق جاويد، الألف كتاب الثانى، العدد (٢٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧.
- نيفين مصطفى حسن، رشيد فى العصر العثمانى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٩.
- هاملتون جب، وهارولد بوون، المجتمع الاسلامى والغرب، جـ٢، ترجمة، أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة، أحمد عزت عبدالكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١.
- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، ترجمة/ عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح/ محمود الأنصارى، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، ١٩٨٨.

رابعاً:المراجع الأجنبية

- Combe, Etienne., L’Egypte Ottoman de la conquete Par Selim I (1517) a L’arrivee de Bonaparte (1798) en precis de L’histoire de Egypte, T. 3, Le Caire, 1933.
- Creay. M. A., History of the Ottoman Turks, From the Beginning of their Empire to the Present Time, Vol. I, London,1854.
- Holt, P. M., Egypt and The Fertile Crescent (1516 – 1922) a political history, London, 1966.
- Holt, P. M., The pattern of Egyptian history from (1517 – 1798) in political and social Chang in modern Egypt, London, 1969.
- Shaw. S. J., Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, Cambridge Massachustter, 1964.
- Shaw. S. J., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt (1517- 1798) Princeton, New Jersey, 1962.

(i) أوجاق أو وجاق: معناه الأول فى التركية الموقد والمدخنة، ثم أطلق على كل ما تنفخ فيه نار فأطلق على البيت من وبر أو مدر، ثم أطلق على أهله، ثم علـــى الجماعة تتلاقى فى مكان واحد، ثم أطلق على الطائفة من طوائف أرباب الحرف، وعلى الصنف من أصناف الجند (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فـــى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩، ص١٩٤).

(ii) الانكشارية: تركية من الكلمتين (يكى) Yeni بمعنى جديد، (وجرى) Cery بمعنى العسكر، فيكيجرى تعنى العسكر الجديد (انظر: أحمـــد الســـعيد ســـليمان، المرجع السابق، ص٣١) وقد اختلفت المصادر فـــى كتابتهـــا، فكتبهـــا الـــبعض ينكجرية، وأحياناً اليكجرية، والبعض الآخر الينشرية، وذلك لأن الكـــاف التركيـــة تنطلق "نونا" وكذلك الجيم المعطشة تنطق "ش" (ch) بالإنجليزية، ولما كانت اللغة العربية لا تعرف الكاف النونية أى التى تكتب "كافا" وتنطق "نونا" فقد استعاضـــت عنها العربية بالكاف، ولذلك تحول النطـــق فـــى العربيـــة إلـــى الانكشـــارية، أو ينكشارى، أو انكشارى، أو ينشرى، أو يكجرية، أو ينكجريـــة (إبـــراهيم يـــونس سلطح: تاريخ مصر العثمانية من (٩٢٣- ١١٣١هـــ/ ١٥١٧- ١٧١٩م) مـــن خلال مخطوط "تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب" ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب إسكندرية، قسم التاريخ عام ١٩٨١، ص٤٠- ٤١، هامش٣). والانكشارية جيش مـــن المشـــاة شـــارك السلطان سليم الأول (٩١٨- ٩٢٧هـــ/ ١٥١٢- ١٥٢٠م) فى فتح مصر ســـنة (٩٢٣هـــ/ ١٥١٧م) وقد عرف هذا الأوجاق فى الوثائق، والمراجع العربية باسم جماعة مستحفظان قلعة مصر فقد كان يسند إليه مهمة حراسة ممـــرات القلعـــة وضواحى القاهرة، وكانت فرقة الانكشارية تساهم بأكبر عدد مـــن جنودهـــا فـــى الإمدادات المطلوبة للسلطان، وكان هذا الأوجاق أقوى الأوجاقات وأكثرها عـــددا طوال فترة الحكم العثمانى فى مصر (انظر: ليلى عبداللطيف أحمـــد، الإدارة فـــى مصر فى العصر العثمانى، مطبعـــة جامعـــة عـــين شـــمس، القـــاهرة، ١٩٧٨، ص١٨١- ١٨٣).

(iii) العزب: وتعنى غير المتزوج، وهى فرقة من المشاة خـــدمت وقـــت فتـــوح السلطان سليم فى مركز تابع للانكشارية، وبعد فتح مصر أسندت إلى العزب مهمة حراسة ممرات القلعة، وضواحى القاهرة فكان هذا الأوجاق يمثل مع الانكشـــارية هيئة الدفاع الأساسيةعن القلعة، ولذلك يشار إليه فى الوثائق باسم عزبان قلعـــة مصر، وأسندت إليه مهمات عسكرية أخرى مثل الدفاع عن مصر والاشتراك فـــى الإمدادات العسكرية التى يطلبها السلطان علاوة على حراسة الأراضى الزراعيـــة ضد غارات البدو وكان للعزبان مهمة إدارية بوليسية فكان يتألف من بين أفـــراده مراكز البوليس فى القاهرة، وكان هذا الأوجاق يلـــى أوجـــاق الانشـــكارية فـــى الأهمية، وكثيرا ما دار الصراع بينهما فى فلك البيوتات المملوكية (انظر: Shaw.

S. J., Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, Cambridge Massachustter, 1964, pp.94- 95؛ وأيضـــا، ليلــى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص١٩٥- ١٩٦).

(iv) الجنولليان: وتعنى المتطوعين وأفراد هذا الأوجاق مــن الفرســان الــذين اشتركوا مع السلطان سليم فى فتح مصر، وكانت مهمة هذا الأوجاق توطيد الأمن فى الأقاليم، ومنع البدو من غزو المناطق الزراعية، أو تهديد طرق المواصــلات وقد أطلق فيما بعد على هذه الطائفة اسم جمليان (جمع فارسى لكلمى جملــى أى صاحب الجمل) لاستخدام أفرادها الجمال (انظــر: Shaw., Ottoman Egypt, p.89 ؛ عبدالكريم رافق، بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت، ١٥١٦- ١٧٩٨م، دمشق، ١٩٦٨، ص١٤٤- ١٤٥) ويذكر ابن إياس هذا الأوجاق باسم الكمولية، وأحيانا كلميا (انظر: محمد بن أحمد بن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق محمد مصــطفى، الجــزء الخــامس، الهيئــة المصرية العامــة للكتــاب، القــاهرة ١٩٦١، ص٢٤١- ٣٠٦- ٣٠٩- ٤٢٩- ٤٣٠).

(v) التفنكجيان: وأفراده من حاملى البنادق الفرسان الذين اشتركوا مع السلطان سليم فى فتح مصر، وأسهموا بعد ذلك فى توطيد السلطة العثمانية فــى الأقــاليم (انظر: عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص١٤٥) وتفنجكيان جمع فارسى لكلمة تفنكجى، وتفنك كلمة تركية بمعنى البندق الذى يرمى بــه البــارود والرصــاص، وتعنى أيضا بندقية، أو بارودة، وجى (gi) تفيد النسبة أو الحرفة، وعلى هذا فلفظ تفنكجى يعنى صانه البارود، أو البندق، أو حامل البندقية، والمقصود بها هنا هو حامل البندقية (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص٣٨، هامش٤).

(vi) الجراكسة: وأفراده من المماليك الفرسان، وقد نظم هذا الأوجاق فــى عــام ٩٣١هــ/ ٢٤- ١٥٢٥م من المماليك الذين أعلنوا ولاءهم للســلطان العثمــانى ونائبه فى مصر، وقد كلف هذا الأوجاق مثل بقية فرق الفرســان بخدمــة حكــام المقاطعات الريفية ومقاومة قبائل البدو عند محاولتها مهاجمة الطرق، والمناطق الزراعية، علاوة على مراقبة زراعة الأراضى، والمحافظة على شــبكات الــرى وتوزيع المياه (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, p.90 ؛ عبدالكريم رافــق، المرجع السابق، ص١٤٥)

(vii) الجاويشية: من جاويشان، وقد تكون هذا الأوجاق بصفة رسمية بــإعلان قانون نامه مصر ٩٣١هــ/ ٢٤- ١٥٢٥م، من بعض المماليك الذين كانوا فــى الخدمة الشخصية للباشا * والمتخلفين عن الجيش المملوكى المهــزوم، والــذين أعلنوا ولاءهم للسلطان العثمانى، وقد حدد قانون نامه مصر واجبات الجاويشان، بخدمة الباشا، والديوان العالى ** وكان يحق للباشا ملء المناصب الخالية مــن الجاويشان برجال من الفرق الأخرى فيما عدا فرقتى الانكشارية والعزبان (انظر: قانون نامه مصر الذى أصدره السلطان القانونى لحكم مصر، ترجمة، أحمد فــؤاد متولى، دار الهانى للطباعة، القاهرة ١٩٨٦، ص٢٧، م٧؛ عمر عبدالعزيز عمر،

تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ١٥١٧- ١٩١٩، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٦، ص١٤٧).
* باشا: قبل إنها من الكلمة الفارسية (بادشاه) بمعنى سلطان أو ملك، وقيل إنها من (باش) بمعنى الرأس أو الرئيس، وهذا اللقب كان يطلق فى مصر على رجال الجيش إذا صاروا ألوية، وعلى أعيان المدنيين ووكلاء الوزرات، ومحافظى الأقاليم، وكبار التجار وملاك الأراضى، وألغى هذا اللقب سنة ١٩٥٢م (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٣٦).
** الديوان العالى: أنشئ هذا الديوان لأول مرة بعد إعلان قانون نامه مصر سنة ٩٣١هـ/ ٢٤- ١٥٢٥م، الذى نص فى المادة الثانية والثلاثين منه على إنشاء هذا الديوان باسم الديوان فقط، ولم يحدد اختصاصاته ولا مقره ولا عضويته، وإنما اكتفى بتحديد مواعيد عقده بأربع مرات أسبوعياً، ولم يحدد الأيام التى تعقد فيها الجلسات، ونص على أن الباشا لابد وأن يرأس جلسات الديوان إذا لم يحل بينه وبين ذلك مانع شرعى، ويشار إليه باسم الديوان العالى، وكان المقر الأساسى لهذا الديوان فى القلعة فى قاعة الغورى، أو ديوان الغورى، وكان من ضمن القرارات التى يتخذها القرار بإرسال الحزينة الإرسالية (أ) للأبواب العالية، وفى بعض الأحيان كانت تعقد جلسات الديوان العالى فى بركة الحاج (ب) عند خروج أمير الحج (ج)، أو فى القصر الكائن ببركة الخليج الحاكمى عند إعلان وفاء النيل، وكانت الجلسات التى تعقد لمحاسبة الباشا فى نهاية مدة حكمه تقام فى بولاق (د) أو فى أحد القصور المملوكية، وفى بعض الأحيان كان الديوان العالى يعقد جلساته فى أحد الميادين المحيطة بالقلعة، وكانت عضوية الديوان العالى؛ عضوية وظائف؛ وليست عضوية أشخاص، فكتخدا الباشا (هـ) عضو فى الديوان العالى بحكم منصبه، وكذلك قاضى العسكر (و) والدفتر دار (ز) وكذلك الروزنامجى (ح) والأمراء الصناجق (ط)، وأغاوات (ك) واختيارية (ل) الأوجاقات السبعة، وعضوية هؤلاء الأشخاص ثابتة، لذا كان لابد من حضورهم جلسات إرسال الخزينة، وإعلان وفاء النيل، ومحاسبة الباشا، أما الجلسات التى كان يعقدها الديوان العالى لمناقشة بعض القضايا الهامة فلم يكن يشترك حضور كل هؤلاء، وإنما كان يحضرها أساساً قاضى القضاة، ونائبه، وبعض الأشخاص الآخرين؛ بوصفهم أطراف فى النزاع؛ أو شهود فى صف أحد المتقاضين (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص١٣٣- ١٣٧).
(أ) الخزينة الإرسالية: عرف فائض واردات مصر على مصاريفها باسم "الخزينة الإرسالية" أى المال المرسل إلى السلطان، وكان يشار إليها فى الوثائق باسم "خزينة عامرة إرسالية إلى دركاه عالى لازال عالى إلى يوم الدين "أو "الخزينة الإرسالية إلى الأبواب الشريفة الخنكارية" وكانت الخزينة الإرسالية وحتى أواخر القرن الثامن عشر ترسل إلى السلطان باحتفال مهيب. وقد اختص أحد البكوات الصناجق، ويعرف بأمير الخزنة بمصاحبة المال المرسل للسلطان باسم الخزينة الإرسالية؛ وكان هذا المنصب دورياً يتولاه البكوات الصناجق بالتناوب كمنصب

أمير الحج، وتصحب أمير الخزنة بعثة عسكرية مكونة من سبعة سدادرة (قـادة) من الفرق السبعة فى مصر، ومجموعة من جنود تلك الفـرق (انظـر: Shaw., Ottoman Egypt, pp.152- 153؛ ليلى عبـداللطيف، الإدارة فـى مصـر، ص٣٥٧- ٣٧٠، وعن تولى الأمراء المماليك قيادة الخزينة الإرسـالية (انظـر: القسمة العسكرية، س١٦٣، ص٧٥، م١٠٥، بتاريخ ٧ رمضان ١١٦٦هـ/ ٦ يوليو ١٧٥٣م).

(ب) بركة الحاج: هى من النواحى القديمة التابعة لمركز شبين القناطر محافظـة القليوبية، اسمها القديم جب عميره، ويقال لها بركة الجب، أو بركـة الحـاج، أو بركة الحجاج، وذلك لنزول الحجاج بها عند مسيرهم مـن القـاهرة إلـى الحـج ونزولهم بها عند العودة (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام ١٩٤٥، ق٢، جـ١، الهيئة المصرية العامـة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٣١).

(ج) أمير الحج: يعد هذا المنصب من أهم وأخطر المناصب فى مصـر العثمانيـة ذات الطابع الروحى والسياسى، وكان يتم تعيينه بموجب خط شريف؛ أى فرمـان عالى سلطانى يبعث به السلطان، وحين وصول هذا الخط للباشا كان الأخير يعقـد جلسة فى الديوان للخلع على أمير الحج، وفيه كان يتم قراءة الخط الشريف على أسماع من حضر من الأغاوات؛ والصناجق، وجميع اختيارية الأوجاقات، وأميـر الحج وطائفته، وبعد قراءة الخط كان يخلع الباشا الخلعة، والتى هى عبارة عـن لباس مزين على من عينه السلطان أميراً للحج، بعد ذلك يترك الأخير من القلعـة فى موكب مهيب (انظر: سميرة فهمى عمر، إمارة الحج فـى مصـر العثمانيـة، ٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م، رسالة ماجستير غيـر منشـورة، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٨٣، ص١٠٨- ١٠٩.)

(د) بولاق: من قرى الجيزة، كانت تعرف بمنيـة بـولاق، ثـم عرفـت ببـولاق التكرورى، حيث نزل بها الشيخ أبومحمد يوسف بن عبدالله التكرورى فى زمـن العزيز بالله نزار بن المعز لدين الله الفاطمى، وكان الناس يعتقدون فـى الشـيخ التكرورى الخير والصلاح، فلما مات بنى عليـه قبـة، وعمـل بجانبهـا جـامع فاشتهرت هذه القرية من ذلك الوقت باسم بولاق التكرورى، والصواب فى شكلها بلاق بكسر أولها، لأن أصلها المصرى Bilaq، وهـى كلمـة مصـرية معناهـا المرساه والموردة، وأطلق هذا الاسم على بولاق هذه لأنها كانت المـرودة قبـل إنشاء مدينة الجيزة، ثم حرف اسمها إلى بولاق، ولما أنشأ الملك الناصر محمـد بن قلاوون فى سنة ٧١٣هـ/ ١٣١٣م مدينة جديدة على النيـل تجـاه القـاهرة سماها بولاق، لأنها موردة ترسو فيها السفن القادمة إلى القاهرة والمسافرة منها (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٣، ص٩- ١٠).

(هـ) كتخدا الباشا: كلمة كتخدا من الفارسية كدخدا، والأخيرة من كلمتين (كـد) بمعنى البيت، (وخدا) بمعنى الرب والصاحب، فالكتخدا هو فى الأصل رب البيـت، ويطلقها الفرس على السيد الموقر، وعلى الملك ويطلقها الترك علـى الموظـف

المسئول والوكيل المعتمد والأمير (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٧٦) أما كتخدا الباشا فهو وكليه ويسمى أحياناً الكخيا ويعينه السلطان برتبة صنجق ويتغير بتغير الباشوات، وهو يعاون الباشا فى كل أعماله ويرأس جلسات الديوان العالى إذا ما تخلف الباشا عنها لظروف خاصة، وهو يلازم الباشا ملازمة دائمة ويقيم مثله فى القلعة، فقد كان يتمتع بسلطة واسعة، وقد ضعفت هذه السلطة فى أواخر القرن الثامن عشر، فلم تصبح له قدرة فى السيطرة على أمور البلاد وشئونها، ويرجع ذلك إلى سيطرة الأمراء المماليك على الإدارة واحتلالهم أهم مناصبها، وإضعافهم لسلطة الباشا نفسه مما أدى إلى ضعف نفوذ وسلطة الكتخدا نائبه ووكيله (انظر: ليلى عبداللطيف، الإدارة فى مصر، ص١٢١-١٢٣).

(و) قاضى العسكر: كان يعرف أيضاً بشيخ الإسلام، وقاضى القضاة، وكان يتم تعيينه بواسطة قاضى الأناضول، وهو يحتل المركز الرابع بعد قضاة مكة والمدينة ودمشق، وكان قاضى العسكر فى مصر أهم شخصية عثمانية بعد الباشا، وكان يقرن اسمه مع اسم الباشا دائماً فى الفرمانات التى ترسل لباشا مصر بخصوص الشئون الإدارية، وكان قاضى القضاة يشرف على الهيئة القضائية بمصر كلها، علاوة على أنه كان يفصل فى القضايا التى تقدم إليه من أكبر وأهم محاكم مصر العثمانية، وهى محكمة الباب العالى، وقد اختصت هذه المحكمة بالقضايا الهامة المتعلقة باسقاط الأرض وعمليات الاستبدال فيها، وإدارة الأوقاف الخيرية، والتعيينات لوظائف المساجد، والتواجر الطويلة الأجل، على أن أهم اختصاص إدارى لقاضى القضاة عضويته البارزة فى جلسات الديوان العالى، ورئاسته لجلسات هذا الديوان ذات الصفة القضائية والمتعلقة برجال الإدارة، وكان أيضاً يفصل فى القضايا السياسية الهامة (انظر: **Shaw. S. J., The Financial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt (1517- 1798) Princeton, New Jersey, 1962, p.58** ؛ محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق (١٧٩٨- ١٨٠١م) رسالة حسين أفندى الروزنامجى، بعنوان "ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية" مجلة كلية الآداب، جامعة فؤاد الأول (القاهرة) المجلد الرابع، الجزء الأول، ١٩٣٦، ص٢٣؛ ليلى عبداللطيف، الإدارة فى مصر، ص٢٤٧- ٢٥٧، عبدالرازق إبراهيم عيسى، تاريخ القضاء فى مصر العثمانية (١٥١٧- ١٧٩٨)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١١٧) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٨٤- ٨٦).

(ز) الدفتردار: هو صاحب الدفتر، كان بمثابة وزيراً للمالية، وكان للدولة العثمانية دفترداراً واحداً فلما اتسعت البلاد بالفتوح، أصبحت الحاجة ماسة لأكثر من دفتر دار، وكان أكبر الدفتر دارات هو دفتر دار الروملى، ولذلك كان يلقب "بالباش دفتر دار" وكان يليه دفتر دار الأناضول، ثم أنشأ السلطان سليم الأول دفتر دارية سماها "عرب وعجم دفتر دار لغى" أى دفتر دارية العرب والعجم، وكانت تشرف على الشئون المالية لشرقى الأناضول والشام وكان مركزها فى حلب، وعندما فتح

العثمانيون مصر لم يكن معهم من يستطيع إدارة مصر ماليًا، ولذلك عهد العثمانيون للكتبة والموظفين الذين كانوا يعلمون بالمالية قبل الفتح بإدارة الأمور المالية، فعينوا على كل إقليم متحدثًا أى رئيسًا ماليًا مملوكيًا، وكان يرأس هؤلاء المتحدثين مسئول كبير هو ناظر الأموال، وكان أكبر معاونيه هو أمين شهر أى أمين المدينة وهو المشرف على الأمور المالية بمدينة القاهرة، وقد تقرر هذا النظام فى القانون الصادر سنة ٩٣١هـ/ ٢٤- ١٥٢٥م وبقى فى جملته لم يتغير حتى نهاية القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى، وإن كان العثمانيون مع إبقائهم على هذا النظام قد أحلوا عددًا من الكتبة الأتراك المرسلين من استانبول محل كبار المسئولين من المماليك، عندئذ حل لقب دفتر دار محل لقب ناظر الأموال (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٠١- ١٠٢) وعلى هذا الأساس كان الدفتردار فى بداية العهد العثمانى شخصية عثمانية يعين لرئاسة الإدارة المالية فى مصر من بين رجال الخزينة السلطانية المركزية فى استانبول، ولكن بازدياد سيطرة البكوات المماليك على الإدارة فى مصر تمكنوا من شغل منصب الدفتر دار، وغدا هذا المنصب منذ أواخر القرن الحادى عشر الهجرى/ السابع عشر الميلادى منصبًا سياسيًا، وأصبح الدفتر دار لا يختار لمقدرته الفنية على إدارة مالية مصر، وإنما يختار لقوته العسكرية، ومركزه السياسى، وسيطرته على الأحزاب المملوكية، وأصبح البكوات الصناجق ذو الجاه والنفوذ هم الذين يشغلون منصب الدفتردار (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٢٩٨- ٢٩٩).

(ح) الروزنامجى: قبل التعرف على صاحب هذه الوظيفة يجب الإشارة إلى ديوان الروزنامة، فالرزونامة كلمة فارسية تتكون من مقطعتين "روز" بمعنى "يوم" ونامه "بمعنى "كتاب اليوم" أو "دفتر اليومية" ثم أصبح معناها الديوان الذى يقوم بضبط وتحرير الحسابات فى الدفاتر الرسمية وكان ديوان الروزنامه تابعا للديوان الدفترى، ومهمته جمع الأموال الأميرية، وصرفها فى وجوهها المختلفة تحت إشراف الديوان الدفترى (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٣٠١؛ عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص١٥١). وكان يرأس ديوان الروزنامة "الروزنامجى" الذى كان فى أوائل العصر العثمانى يأتى من استانبول، وظل كذلك إلى النصف الثانى من القرن السابع عشر، وفى البداية كان الروزنامجى يلى الدفتردار فى رئاسة الإدارة المالية، ولكن بمضى الوقت وتزايد عمليات الإدارة المالية فى التعقيد بتغير نظام الأرض من نظام الأمانات إلى نظام الالتزام زادت إيرادات الخزينة، كما ونوعا ولم يعد الدفتردار الذى أصبح يختار من كبار الأمراء المماليك، والذى انصرف للتنازع على المناصب المهمة يصلح للإدارة الفعلية لمالية مصر، فتم نقل إدارة الخزينة من الدفتردار إلى الروزنامجى، وأصبح من حق الباشا تعيينه، وكان الروزنامجى يتمتع بالخبرة الفنية العالية والمستوى المطلوب من الدراية بالشئون المالية، ولكن منصب الرونامجى كمنصب الدفتر دار مالبث أن وقع تحت سيطرة البيوتات المملوكية

فأصبح يتولاه فى القرن الثامن عشر رجال من بين صفوف الحــزب المملــوكى صاحب السيطرة والنفوذ (انظر: Shaw., Ottoman Egypt, pp.107- 108 ؛ ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٣٠٢- ٣٠٣؛ إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص٥١- ٥٢، هامش١) وكانت مهمــة الروزنــامجى تحصــيلِ الأموالِ الأميرية، وصرفها فى الوجوه المقررة لها، علاوة على أنه كان عضــواً أساسياً فى الديوان، ولابد من حضوره فى الجلسات الخاصة بالنواحى المالية فى حالة محاسبة الباشا بعد انتهاء مدة حكمه، وفى حالة إرسال الخزينة الإرســالية إلى السلطان، وإرسال مال الحرمين الشريفين (انظر: محمد شفيق غربال، مصــر عند مفتــرق الطــرق، ص٢٥- ٢٦؛ Shaw., Ottoman Egypt, p.108; Idem the Financial, p.200).

(ط) الصناجق: مفردها صنجق، وهى كلمة تركية بمعنى: لواء أو علــم أو رايــة (انظر: محمد على الأنسى، قاموس اللغة العثمانية المسمى: الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات، يحتوى على الكلمات التركية والألفــاظ الفارســية، والأفرنجيــة المتداولة فى اللغة العثمانية، بيروت ١٣١٨هــ/ ١٩٠٠م، ص٣٠٠). وفى مصر كان لفظ صناجق يعنى إما حكاماً فعليين على بعض الأقاليم، وإما مجرد رتبــة أو وظيفة، وعلى أية حال كانت الصنجقية أسمى الرتب فى مصر العثمانية (انظــر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص٣١، هامش٢).

(ك) أغاوات: مفردها أغا معناها سيد كبير، أو أخ كبير (انظر محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢٨) وهى تركية من المصدر أغمق، ومعناها الكبــر وتقــدم السن، وقيلٍ إنها من الكلمة الفارسية "أقا" وجرى العرف على إضافة تاء إليها إذا وقعت مضافاً، وتطلق فى التركية على الرئيس، والقائد، وشيخ القبيلــة، وعلــى الخادم الخصى الذى يؤذن له بدخول غرف النساء (انظر: أحمد السعيد ســليمان، المرجع السابق، ص١٧).

(ل) اختيارية: مفردها اختيار، وكان كبار ضباط الأوجاقات يسمون اختيارية وكان لهم نفوذ فى فرقهم، وكان أكبر هؤلاء الضباط سناً يسمى باش اختيــار (انظــر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص١٨، هامش١؛ إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص١٦٣، هامش١).

(viii) المتفرقة: لم يشر قانون نامه مصر لهذا الأوجاق، فقد تأسس فى مصــر لأول مرة عام ٩٦٢هــ/ ١٥٥٤م من المماليك الذين كانوا يعلمون من قبــل فــى خدمة الباشا، ومن الجند الذين كانوا يحرسون القلاع الرئيسية فــى مصــر، ثــم انتسب إليه أناس جلبوا خصيصاً من استانبول، وهــذا الأوجــاق مــن المشــاة والفرسان، وقد اختص هذا الأوجاق بخدمة الباشا، والديوان لــذا عــرف باســم "متفرقة ديوان مصر"، وكذلك الدفاع عن حدود مصر، وثغورها، وإمــداد القــلاع المحيطة بمصر بالجند بمشاركة الفرق الأخرى، وإن كان الجزء الأكبر يقع علــى عاتق المتفرقة، هذا بالإضافة للاشــتراك فــى الإمــدادات المطلوبــة للســلطان، والحملات التى توجه داخل مصر للقضاء على المتمردين علــى الدولــة، وكــان

يشرف أيضاً على تشهيل القوافل ونقل الغلال، ومختلف البضائع، والمهمات بين الصعيد والقاهرة، والسويس، وقد منح أفراد هذا الأوجاق الكثير من الامتيازات فقد خصصت لهم مرتبات عالية تفوق التى كان يتقاضاها أعضاء الفرق الأخرى، ولكن بازدياد نفوذ الانكشارية والمماليك فى القرن الثامن عشر أصبحت هذه الطائفة ميداناً لنفوذهم (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص١٨؛
Holt. P. M., Egypt and the Fertile Crescent (1516- 1922) a Political History, London, 1966, p.51; Shaw., Ottoman Egypt, p.84; Idem Financial, p.193;
عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص١٤٦؛ ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٢٠٣- ٢٠٤).

(ix) وكالات: مفردها وكالة، وتطلق على العمائر التى أعدت لتكون سكناً للتجار، ولحفظ بضائعهم، ولم تكن هذه الأبنية قاصرة فقط على الحكومة، بل كان الأفراد يقومون ببناء وكالات خاصة بهم، وإن كان يشترك فيمن يبنى وكالة أن يكون من كبار التجار، وحائزاً لثقة وكيل التجار بالقاهرة، وقد كانت تسمى بأسماء مؤسيسها، أو صنف البضائع المشهورة بتجارتها، وكانت تنقل ملكيتها لورثة مؤسيسها (انظر: حسام محمد عبدالمعطى، العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد(١٤٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص٩٥، هامش ١٩٨).

(x) حوانيت: مفردها حانوت، وهو مكان صغير مربع الشكل يبلغ ارتفاعه ستة أو سبعة أقدام وطول ضلعيه بين ثلاثة، أو أربعة أقدام، ويجاوره أحياناً مكان آخر مماثل يستخدم كمخزن، وكانت أرضية الحانوت ترتفع بصفة عامة عن مستوى الشارع بمقدار قدمين أو ثلاثة، وغالبا ما تمتد خارج واجهة الحانوت لتكون مقعداً مبنياً بالحجر، أو الطوب "مصطبة" ويتم غلق الحانوت ليلاً بواسطة مصراع من الخشب، والجزء العلوى من هذا المصراع يرفع لكى يكون سقفية، أما المصراعان السفليان فإنهما ينحرفان ليكونا منضدة، وبصفة عامة لم يكن هناك اتصال بين الحانوت، وبين العمارة التى يلتصق بها، ولم يكن التاجر يسكن عادة فى السوق، فبعد انتهاء عملة اليومى يعود إلى منزله بعد غلق حانوته بالمزلاج، أو بالأقفال، وهو تأمين ظاهرى أكثر منه حقيقى، هذا فضلاً عن أن الأسواق كانت تحرس ليلاً، ولم يكن التجار يضعون فى حوانيتهم سوى البضائع التى هم فى حاجة إلى بيعها فى الحال، وكان الحانوت يضم أثاثات متواضعة للغاية، وهى حصيرة، وسجادة، وبضع وسادات، ويجلس التاجر عادة على المصطبة حيث يجلس أيضاً زبائنه ويتجاذبون أطراف الحديث التى قد يطول أمدها، ويتخللها أحياناً شرب القهوة وذلك قبل عقد الصفقات (انظر: أندريه ريمون، المدن العربية الكبرى فى العصر العثمانى، ترجمة لطيف فرج، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩١، ص١٧٩).

(xi) الأقاليم الكبرى والصغرى: اختلف التقسيم الإدارى لمصر عنه فى سائر الولايات العربية الأخرى، فاعتبرت مصر كلها ولاية واحدة، وقسمت إلى عدد من

الأقاليم الإدارية الصغيرة مع إقرار القبائل العربية فى مناطقها واعترافها بالسيادة العثمانية ودفعها المال الميرى * المقرر عليها، وبعد أن أجرى مسحا شاملا للأراضى فى عام ٩٣٣هـ/ ١٥٢٦م عرف باسم دفتر الترابيع، غيرت كلمة أعمال وكور إلى ولاية وولايات، وكان استخدام العثمانيين لكلمة ولاية فيما يتصل بالأقاليم الإدارية فى مصر مرادف لكلمة لواء فى الولايات الأخرى، وقد قسم العثمانيون مصر إلى عدد من الأقاليم الإدارية، كان منها خمسة أقاليم إدارية كبرى حمل كل منها اسم ولاية وهى الغربية وعاصمتها المحلة الكبرى، والمنوفية وعاصمتها منوف، والشرقية وعاصمتها المنصورة، والبحيرة وعاصمتها دمنهور، وجرجا وعاصمتها جرجا، ووجد بمصر أيضا أربعة وعشرون كاشفية ** أصغر من الأقسام السابقة، وجد منها ثلاثة بمصر السفلى، وهى بلبيس، وقليوب (شرق الدلتا) ثم الطرانة (غرب الدلتا)، وكانت تابعة لولاية البحيرة، وسبع كاشفيات بمصر الوسطى، وهى أطفيح (شرق النيل) الجيزة، الفيوم، بنى سويف، المنيا، أشمونيين، منفلوط (غرب النيل) وأربع عشرة كاشفية فى مصر العليا هى أسيوط، أبوتيج، طما، طهطا، أخميم، فرشوط، برديس، بهجورة، قنا، قوص، إسنا، إبريم ألواح (الواحات)، وتنبغى الإشارة هنا إلى أن هذه الكاشفيات لم تكن كلها مستقلة بذاتها فكان بعضها يتبع الولايات الكبرى أحيانا، والبعض الآخر قائما بذاته (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٣٧٩- ٣٨١؛ إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص٥٥- ٥٦، هامش ٣).

* المال الميرى: يمثل الضريبة الرسمية التى قدرت على أرض الفلاحة، وقد حددت الروزنامة المال الميرى المقرر على كل حصة تبعا لمساحتها، وجودة كل جزء من أرض الحصة، حيث قسمت كل حصة حسب جودتها إلى "عال" و"وسط" و"دون" أو إلى "عال" أو "وسط" أو إلى "دون" أو "وسط" وكان الملتزم عن طريق أجهزة الإدارة المحلية بجمع الأموال الأميرية المقررة على حصته ويسددها إلى ديوان الولاية على ثلاثة أقسام متساوية، وكان ديوان كل ولاية من ولايات مصر يقوم بتسديد ما يتجمع لديه من الأموال المقررة على القرى أو المقاطعات التابعة للولاية إلى الروزنامة على قسطين، قسط شتوى، وآخر صيفى بعد خصم النفقات الإدارية المرتبة لأجهزة الإدارة فى الولاية، وكانت الروزنامة بعد أن يتجمع لديها المال الميرى المقرر على ولايات مصر كلها تقوم بخصم نفقات الإدارة المركزية ثم ترسل "مال الخزينة السلطانية" السنوية إلى السلطان باستانبول وكان ولاة مصر يهتمون بإرسال "الخزينة" اهتماما كبيرا؛ لأنها كانت تعتبر رمز الولاء للسلطان والدولة (انظر: محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص٣٩؛ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، الريف المصرى فى القرن الثامن عشر، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٢٠- ١٢١).

** كاشفية: جمعها كاشفيات، وهى وحدة إدارية أصغر من الولاية، وكان يتولى شئونها الكاشف، ولم يكن هذا اللقب معروفا فى الدولة العثمانية، ولكنه كان مستعملا فى زمن المماليك، وهم وكلاء البكوات فى حكم المديريات، والكشاف وإن

كانوا أقل مرتبة من الصناجق، إلا أن سلطتهم واحدة (انظر: عبدالرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصـــر، مكتبـــة الأســـرة، الهيئـــة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢١؛ إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص٣٢، هامش٢).

(xii) ناظر الوقف: هو بمثابة المشرف العام على الوقف، وعادة ما يكون الناظر على الوقف هو الواقف ذاته، أو أحد ذريته أو عتقائه، أو أحد أقربائه الأقـــربين، وفى بعض الأحيان كان يقوم شيخ الإسلام بتعيين الناظر على الوقف (انظر: محمد عفيفى، الأوقاف والحياة الاقتصـــادية فـــى العصـــر العثمـــانى، سلســـلة تـــاريخ المصريين، العدد (٤٤) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩١، ص٨٦) وعن تعيين نظار الأوقاف من المماليك (انظر: الباب العـــالى، س١٣٦، ص١٠٩، م٥١٩ بتاريخ ٢ ربيع آخـــر ١٠٦٩هـــــ/ ٢٨ ديســـمبر – ١٦٥٨م، س١٨٣، ص٤٠٥، م١١٣٣ بتاريخ غرة شعبان ١١١٠هــ/ ٢ فبراير ١٦٩٩م).

(xiii) شيخ البلد: هو كبير الأمراء المماليك، وهو منصب استحدث فـــى القـــرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى، وكان شيخ البلد هو الشخص الثانى فى الأهمية بعد الباشا (انظر: ليلى عبداللطيف، الإدارة فى مصر، ص٤٤٩).

(xiv) البحيرة: هى من الأقسام الإدارية استجدت فى عهد العرب باســـم كـــورة البحيرة، وفى أيام الدولة الفاطمية أضيف إليها كور أخرى مجاورة لها، فصـــارت إقليما كبيرا باسم البحيرة، وفى سنة ٧١٥هــ/ ١٣١٥م أطلـــق عليهـــا أعمـــال البحيرة، وفى سنة ٩٣٣هــ/ ١٥٢٧م ســـميت ولايـــة البحيـــرة، وفـــى ســـنة ١٢٤٩هــ/ ١٨٣٣م مديرية البحيرة، وقاعدتها مدينة دمنهـــور (انظـــر: محمـــد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـــ٢، ص٢٠) وكان إقليم البحيرة يأخذ شكل مثلث ضلعه الأيمن فرع رشيد من الجهة الشرقية، وضلعه الأيسر صحراء ليبيـــا مـــن الجهة الغربية وضلعه الأعلى البحر الأبيض المتوسط ابتداء من مصب النيل عند رشيد حتى حدود محافظة الإسكندرية من الجهة الشمالية فهو يشغل بصفة عامة المنطقة الواقعة غربى فرع رشيد (انظر: محمد محمود زيتون، إقلـــيم البحيـــرة، صفحات مجيدة من الحضارة والثقافة والكفاح، دار المعارف، القـــاهرة، ١٩٦٢، ص٢٩).

(xv) فروخت: كلمة تركية بمعنى بيع (انظر: محمـــد علـــى الأنســـى، المرجـــع السابق، ص٣٨٦) وترد فى الوثائق "دفتر فروحت نقود قراى مذكورى ريـــن" أى دفتر بيع أموال القرى المذكورة بمعنى ضريبة الالتزام المقررة عليها (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٤٥١).

(xvi) القرمة: تركية من المصدر قيرمق بمعنى أن يكســـر، ومعناهـــا اللغـــوى "المكسر"، وهى فى الاصطلاح اسم نوع من الخط العربى استنبطه الكتبة الأتـــراك من خط الرقعة، متداخل متراكب يشبك الألف والدال والراء والواو بما يعدها مـــن الحروف (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٦٧).

(xvii) خان: كلمة تركية بمعنى "أمير" أو "حاكم" (انظر: محمد علـــى الأنســـى، المرجع السابق، ص٢٣٤).
(xviii) السباهية: جند فرسان مفردها سباهى، وقد وجــدت بمصـــر أوجاقـــات السباهية الثلاثة وهم الجنولليان، والتفنكجيان، والجراكسة، وقد اختصـــت هـــذه الأوجاقات بالعمل فى الأقاليم، والمحافظة على الأمن فيها (انظر، ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٤٤٨؛ إبراهيم يـــونس ســـلطح، المرجـــع الســـابق، ص٣٨- ٣٩).
(xix) بك: تعنى كبير، أو أمير، أو حاكم، أو رئيس، أو آمر (انظر: محمد علـــى الأنسى، المرجع السابق، ص١١٥). وكانت البكوية هى أرفع منصب يتطلع إليـــه أكثر المماليك طموحا، وكان البكوات من كبار موظفى السلطان، ويقـــوم الباشـــا ممثله فى مصر بتعيينهم فى حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح هذه الرتبة ويغطى الباشا كتفى البك الجديد بمعطف من الفرو، وكان عدد البكوات فى مصر أربعة وعشرين بيكا. (انظر: جلال يحيـــى، مصـــر الحديثـــة، ١٥١٧- ١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص١٦٧).
(xx) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقـــة ٣٢ب- ٣٣ أ، ب وما بعدها.
(xxi) نفسه: ورقة، ٧١أ- ب وما بعدها.
(xxii) الريدانية: من القرى القديمة التابعة لمركز المنصورة محافظة الدقهليـــة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـــ١، ص٢١٤).
(xxiii) البهنسا: كانت تعرف فى العصر العثمانى باسم ولاية البهنساوية، وفـــى عام ١١٣٣هـــ/ ١٧٢١م، ثم نقل مركز هذه الولاية إلى الفشن، لتوسطها بين بلاد الولاية، وكان ذلك فـــى عهـــد محمـــد باشـــا (١١٣٣- ١١٣٧هـــــ/ ١٧٢٠- ١٧٢٤م)، والبهنسا مدينة غربى النيل، تتبع حاليا مركز بنى مزار، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـــ٣، ص١٦- ٢١١- ٢١٢).
(xxiv) باب زويلة: يقع فى شارعه المنتمى إليه الذى أوله من بوابة المتـــولى، وآخره أول شارع تحت الربع، وقام ببنائه فى عام ٤٨٥هـــ/ ١٠٩٢م، الأمير بدر الجمالى (انظر: على باشا مبارك، الخطط التوفيقيـــة الجديـــدة لمصـــر القـــاهرة، ومدنها، وبلادها القديمة، والشهيرة، الطبعة الثانية، جـــ٣، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص٢٠٢).
(xxv) أحمد الدمرداشى: الدرة المصانة، ص٢.
(xxvi) أفرنج: وردت بعده مسميات فى مصادر مصر العثمانيـــة مثـــل فـــرنج، الفرنجى، أو فرنك، وعلى أية حال فكلها مسميات تعنى الأجنبى (انظر: إبـــراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص٢٧٧، هامش ٧).
(xxvii) جركس: معناها هو من ينتسب إلى أهالى قفقاسية (انظر: محمد علـــى الأنسى، المرجع السابق، ص٢٠٩).

(xxviii) الفيوم: قاعدة محافظة الفيوم وهى من المدن المصرية القديمة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٣، ص٩٦).
(xxix) إقليم الغربية: تكونت بهذا الاسم فى عهد الدولة الفاطمية، وأطلق عليها الغربية لوقوعها غربى فرع النيل الشرقى، وفى سنة ٧١٥هـ/ ١٣١٥م سميت الأعمال الغربية، وفى سنة ٩٣٣هـ/ ١٥٢٧م سميت ولاية الغربية، وفى سنة ١٢٤٢هـ/ ١٨٢٦م قسمت إلى خمس مأموريات، وفى سنة ١٢٤٩هـ/ ١٨٣٣م جعلت إقليماً واحداً باسم مديرية الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص٨).
(xxx) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٣٤- ٣٥.
(xxxi) ليلى عبداللطيف أحمد: دراسات فى تاريخ ومؤرخى مصر والشام إبان العصر العثمانى، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠، ص٣٩.
(xxxii) نظام الجمعية: ظهر هذا النظام فى النصف الثانى من القرن السابع عشر، وتختلف الجمعية عن الديوان العالى فى أسباب عقدها وعضويتها، فكانت الجمعية اجتماعاً مؤقتاً لا يتم إلا فى حالة حدوث أزمة عامة تمس حياة الرعية، وتعقد الجمعية فى معظم الحالات فى بيت أحد كبار الأمراء صاحب النفوذ الأعلى فى وقته، وأحياناً كانت تعقد فى قاعة الديوان بالقلعة، وكان يحضر اجتماع الجمعية أعضاء الديوان العالى، من أمراء، وصناجق، وكتخدا الباشا، وكبار ضباط الأوجاقات، وقاضى القضاة، أما الباشا فلم يكن يحضر مثل هذه الاجتماعات إلا فى حالات قليلة عندما تعقد الجمعية فى مقر الديوان بالقلعة، ويحضرها أيضاً المفتون*، ومشايخ الطوائف الحرفية**، وكبار الملتزمين، والأشراف***، وهؤلاء الأعضاء كانوا يختلفون من جمعية الأخرى، فلكل موضوع أشخاص معينون يستدعون لحضور الاجتماع، ومناقشته، والجمعية نظام اعترف به السلطان نفسه، وأحياناً كان السلطان يأمر بعقد الجمعية لحل مشكلة عامة، وأحياناً أخرى كان الباشا هو الذى يأمر بعقد الجمعية، وفى حالات أخرى كان الأمراء المماليك يعقدون الجمعية لمسألة ما (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص١٦٤- ١٦٥؛ عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص١٣٤).
* المفتون: مفردها مفتى، وهو عالم يعطى رأيه فى كثير من القضايا الشرعية المختلف حولها، وقد عرف نظام الإفتاء فى مصر فى العصر المملوكى السابق لوجود العثمانيين فى مصر، إذ كان المماليك يعينون مفتياً من كل مذهب يقيم فى دار العدل القائمة فى عاصمة كل نيابة، وفى القرن العاشر الهجرى/ السادس عشر الميلادى، كان كثير من المفتين فى مصر من أصل رومى أى من الأناضول، أما فى القرنين الحادى عشر والثانى عشر الهجريين/ السابع عشر والثامن عشر الميلاديين غدا المفتون فى مصر شخصيات محلية وقد وجد فى مصر مفتون على المذاهب الأربعة، بالرغم من أن المذهب الحنفى هو المذهب الرسمى فى الدولة العثمانية، فقد سمحت الدولة للولايات العربية، ومن بينها مصر باختيار مفتين

للمذاهب الثلاثة الأخرى، وكان العلماء فى مصر هم الذين يختارون مفتيهم، ثم تعمل السلطات على الاعتراف بهم، وكان المفتى يتولى منصبه مدى الحياة (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٢٩٠- ٢٩١).

** مشايخ الطوائف الحرفية: كان المشتغلون بكل صناعة أو حرفة يكونون طائفة لها شيخ تخضع لسلطته، وينوب عنها لدى الحكومة، ويتولى شئونها، ويدافع عنها، ويقوم بفض المنازعات بين أفرادها، ويعاقب من يخالف منها العرف والتقاليد، ويحصل ما تفرضه الحكومة على أفراد الطائفة من ضرائب، أو قروض إجبارية، ويوزعها عليهم حسب مقدرة كل منهم على الدفع، وكان منصب شيخ الطائفة وراثيا فى بعض الأسر، بحيث يستمر فيها ما دامت مشتغلة بالصناعة، وكان لمشايخ الطوائف نواب، أو وكلاء يعرفون باسم النقباء يختارهم حكام المدن التى يقيمون فيها، أو السلطة العليا، وكان الصبى فى أية صنعة أو أية حرفة لا يمكن أن يصير معلما دون موافقة شيخ الطائفة (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص١٨٠).

*** الأشراف: كلمة أشراف تعنى أولئك الأفراد الذين هم من نسل سيدنا محمد (صلى الله عليه وسلم)، سواء كان ذلك عن طريق الأب، أو الأم، ولم يكن هؤلاء بالضرورة علماء، وإنما كان منهم التاجر، والصانع، والفلاح، وقد تمتع الأشراف باحترام كبير داخل المجتمع المصرى، وشكلوا جماعة منفصلة ومتميزة (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٢٩٢؛ إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص١٧٨، هامش٢).

(xxxiii) أوده باشى: يختلف هذا المنصب عن بقية المناصب الأخرى الموجودة فى أوجاق الإنكشارية، ولكى نتفهم طبيعة هذا المنصب يجب التعرف على أهميته بالنسبة للمناصب الأخرى من هذا الأوجاق، فقد كان قائد الإنكشارية يسمى أغا، وقد عهد إليه مهمة رئاسة الشرطة فى القاهرة، وكان يساعده فى العمل الإدارى فى هذا الأوجاق الكخيا أو الكتخدا والذى عرف بكتخدا الوقت، وكان متقدم على كل حاملى رتبة الكخيا بين الإنكشارية، ويأتى بعده موظف يدعى جاوويش أو جاويش (ويجب التفريق بين صاحب هذه الرتبة، وبين أفراد فرقة الجاويشية): ويرأس هؤلاء الموظفين شخص برتبة جاويش، وإلى جانب هؤلاء الموظفين الكبار بين الإنكشارية، الذين شكلوا جماعة ذات نفوذ عرفت بالاختيارية (من اختيار) ووجد موظفون أدنى رتبة مثل الأوده باشى، الذى كان يرأس إحدى فرق الإنكشارية التى تقيم عادة فى أوده (غرفة) وكان يرأس الأوده باشية موظف يسمى باش أوده باشى (انظر: عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص٢٨٤؛ ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص١٩١- ١٩٢؛ Shaw Ottoman Egypt, pp.80- 81).

(xxxiv) صلاح أحمد هريدى: دور الصعيد فى مصر العثمانية (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م) دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٤٥- ٤٦).

(xxxv) الطلبة: ضريبة غير قانونية فرضها الجند السباهية على الفلاحين فـي الأقاليم (انظر: ليلى عبداللطيف، الإدارة فى مصر، ص٤٥٠)، ويعرفها محمد بـن أبى السرور البكرى فى النزهة الزهية بأن الطلبة معناها "أنهم أى الجنـد يـأتون لكاشف الإقليم فيقولون له اكتب لنا على الناحية الفلانية كذا وكذا ما يريدون مثلاً، فيقول بأى طريق اكتب لكم ذلك، فيقولون إن فلانا اشتكى فلانا من أهالى الناحية الفلانية، فيأمر الكاشف بكتابة ما يقولون، ويكتب لهم حق الطريق بقولهم أكان له صحة أم لا، والغالب أن جميع ما يقع من قبل ذلك لا أصل له، بل الجميع لا أصل له، فهذا معنى الطلبة" (انظر: محمد بن أبى السرور البكرى، النزعـة النزهـة، ص١٨٥).

(xxxvi) محمد البرلسى السعدى: بلوغ الأرب برفع الطلب، ص٣٣٧.

(xxxvii) أفندى: كلمة تركية بمعنى صاحب، أو ملك، أو مـولى، أو سـيد، أو الرجل الرقيق الحاشية الدمث الطباع، أو القارئ، والكاتب بصفة عامة، والعـالم، ورب القلم، وهو عنوان تعظيم: فيقال فلان باشا أفندى، أو فلان بك أفندى، ويعنى أيضا أحد كتبة ديوان الروزنامة، وقد لقب بهذا اللقب العلماء، والكتـاب، وجمـع بين الفريقين كونهم من أهل العلم. (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص١٨، هامش١).

(xxxviii) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ مصر، ص١٩.

(xxxix) المماليك الجراكسة: بلاد الجراكسة هى بعض بلاد الكرج (جورجيا) بين بحر قزوين والبحر الأسود، وهى جزء من أقاليم الاتحاد السوفيتى السابق، وتوجد منطقة تعرف باسم جركس تمتد على الشاطئ الشرقى للبحر الأسود، وهى منطقة جبلية باستثناء وادى نهر كوبان، والمعروف أن الجراكسة مشهورون بالشجاعة والفروسية فضلاً عن الجمال، ولا سيما فى نسائهم، وتجارة الرقيق بينهم رائجة يبيعون رائجة يبيعون أبنائهم وبناتهم، وكان ورود الجراكسة بكثرة فـي مصـر المملوكية منذ عهد السلطان قلاوون، وسماهم ابنه خليل باسم البرجيـة، عنـدما قسم المماليك السلطانية إلى طوائف، وأفرد منها طائفة الجراكسة ومعها طائفـة الأرمن، وسماها البرجية، لأنه أسكنها فى أبراج القلعة، وبلغت عدة هـؤلاء فـي عهد خليل نحو (٣٧٠٠) مملوك، وكانت هناك عناصر غير جركسية مثل الأكراد، والأتراك، واليونانيين دخلوا فى تلك الطائفة، وفى نهاية القرن الخـامس عشـر، والدولة المملوكية الثانية فى عز أيامها وجد مماليك مـن صـقلية، وأرجونـة، وقطالونيا ما وجد عدد من المجريين الذين أسرهم العثمانيون فى حروبهم فى شبه جزيرة البلقان، وأرسلوهم ليباعوا فى أسواق القاهرة، واستمرت دولة المماليـك الجراكسة من عام (٧٨٤هـ/ ١٣٨٢م) وحتى عام (٩٢٣هـ/ ١٥١٧م) (انظـر: إبراهيم على طرخان، مصر فى عصـر دولـة المماليـك الجراكسـة، (١٣٨٢- ١٥١٧) مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٩، ص٨- ١٠).

(xl) عمر عبدالعزيز عمر: تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ص٢٣- ٢٤.

(xli) القزلباش: تعنى رافضى أو شيعى (انظر: محمد على الأنسى، قاموس اللغة العثمانية المسمى الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغات يحتوى على الكلمات التركية والالفاظ الفارسية والافرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية، بيروت، ١٩٠٠، ص٤١٩) وهو اسم أطلقه الترك على تسع قبائل من التركمان كانت تلبس قلانس حمراء على الرؤوس وهى روملو، وشاملو، وإستاجلو، وتكه لو وذولقادر، وأفشار، وقاجار، وورساق، وصوفية قراباغ، والكلمة عبارة عن لفظين: الأول "قزل" ومعناه أحمر اللون، والثانى "باش" ومعناه رأس، ومعنى الاصطلاح "أصحاب الرؤوس الحمراء". وقد استطاع الشيخ صفى الدين الأردبيلى وأولاده من بعد بزعامتهم لجماعة الدراويش جذب الكثير من المريدين ليس فى إيران فحسب بل فى الولايات التركية فى آسيا الصغرى والشام والعراق بتأثير دعايتهم القوية، وكان التصوف قد بدأ يشق طريقه إلى المجتمع الإيرانى فى ذلك الوقت، وقد تحولت فرقة الدراويش التى يتزعمها الشيخ صفى الدين الأردبيلى إلى مركز مذهبى لبث الدعوة الشيعية، وكان لممارسة شيوخ الأسرة الصفوية للناحيتين الدينية، والعسكرية معًا الأثر الكبير فى إبراز قدرتهم ونفوذهم، وقد مهد الشيخ صفى الدين الأردبيلى وابناه جنيد وحيدر المناخ لخليفتهم إسماعيل الصفوى الذى أعلن قيام الدولة مستفيداً من مركزه الروحى والمعنوى، ومستخدماً أفراد قبائل القزلباش الذين لا يهدفون إلى شئ سوى التضحية فى سبيل نصرة شيخهم ومرشدهم، وعليه فقد كان لهذه القبائل دور كبير فى إيجاد الكيانى الصفوى (انظر: إبراهيم على طرخان، مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة، القاهرة ١٩٥٤، ص١٧٤، هامش١؛ أحمد فؤاد متولى، الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع المصادر التركية والمصرية المعاصرة له، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥٣، هامش١).

(xlii) محمد فريد: تاريخ الدولة العلية العثمانيـــة، القـــاهرة، ١٩١٢، ص٧٥؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص٩٦- ١٠٤؛ إلهام محمد على ذهنى، مصر فى كتابات الرحالة الفرنسيين فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، سلســـلة مصر النهضة، العدد (٢)، الهيئة المصرية العامـــة للكتـــاب، القـــاهرة، ١٩٩١، ص١٨- ١٩.

(xliii) محمد فريد: المرجع السابق، ص٧٥.

(xliv) محمد أنيس: الدولة العثمانية والشرق العربى (١٥١٤- ١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٣، ص١١٠.

(xlv) سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن الســـادس عشـــر، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مـــدبولى، القاهرة، ١٩٩٧، ص٦٦.

(xlvi) محمد أنيس: المرجع السابق، ص١١٠.

(xlvii) ابن إياس، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، الجزء الخـــامس، تحقيـــق محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦١، ص٤٥- ٤٦؛ عمر عبدالعزيز عمر، المرجـــع السابق، ص ٧٣

(xlviii) ابن إياس: المصدر السابق، ص٦٧- ٦٨.

(xlix) نفسه، ص٧٣؛ أحمد بن زنبل الرمال، تاريخ غزوة السلطان سليم خـــان ابن السلطان بايزيد خان مع السلطان قانصوه الغورى سلطان مصـــر، تحقيـــق، عبدالمنعم عامر، تحت عنوان "آخرة المماليك" إشراف، عبدالرحمن الشيخ، الألف

كتاب الثانى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨، ص٢٧ وما بعدها؛ محمد بن على اللخمى الإشبيلى، الدر المصان فى سيرة المظفر سليم خان، تحقيق هانس أرنست، دار البستانى، القاهرة، ١٩٦٢، ص٩.

(l) عبدالكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت(١٥١٦-١٧٩٨) دمشق، ١٩٦٨، ص٩٩.

(li) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٠٣- ١٠٤؛ محمد عبدالمنعم السيد الراقد، الغزو العثمانى لمصر ونتائجه على الوطن العربى، الإسكندرية، ١٩٦٨، ص١٧٣، ولمزيد من التفاصيل (انظر: Creay. M. A., History of the Ottoman Turks, From the Beginning of their Empire to the Present Time, Vol. I, London,1854,pp.229-230).

(lii) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٢٤- ١٢٥؛ إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص١٨٦- ١٨٧؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص١٨٥.

(liii) محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٧٧.

(liv) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص٤٢.

(lv) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٢٥، * الأرزاق: المقصود بها أراضى الرزقة بنوعيها الأحباسية (الخيرية) والجيشية (العسكرية) والرزقة الأحباسية عبارة عن أراضى ديوانية أوقفها أصحابا على الأعمال الخيرية مثل الانفاق على الحرمين الشريفين، والمساجد، وعلى مختلف أنواع البر والتقوى، وكانت هذه الأراضى معفاة من الضرائب، والرزقة الجيشية (العسكرية) تخرج من ديوان الجيش، وهى عبارة عن الأطيان التى كان يمنحها سلاطين المماليك لأحد الأمراء

أو الرعايا مكافأة له على خدمة أداها للحكومة، أو لمجرد الإحسان إليه، وكان صاحبها ينتفع بها طوال حياته، ويورثها لذريته من بعده كما كان له حق التصرف فيها بالبيع والشراء. وقد تم ضبط هذه الأرزاق فى العصر المملوكى فى سجلات عرفت باسم "دفاتر الجراكسة" وقد ألغى بهذه الدفاتر عام ٩٣٤هـ/ ١٥٢٧م أثناء عملية ضبط الأقاليم المصرية، وقام المسئولون عن ذلك بتفحص أصل الرزقة، فإذا كانت تمسكات الرزقة (إيصالات) التى بيد المنتفعين صحيحة أبقوها على حالها وإن شابهها شئ من التزوير أضيفت إلى الميرى (انظر: عفاف مسعد السيد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤- ١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩) الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٥٨، هامش ٢١٢).

(lvi) أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق، ص١٨٧؛ صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الجزء الأول (٩٢٣- ١٢١٣هـ/ ١٥١٧- ١٧٩٨م)، دار عين، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٣.

(lvii) حسن عثمان: تاريخ مصر فى العهد العثمانى (١٥١٧- ١٧٩٨) من كتاب المجمل فى التاريخ المصرى، نشره حسن إبراهيم حسن، القاهرة، ١٩٤٢، ص٢٤٢.

(lviii) الصدر الأعظم: كان الصدر الأعظم (Grandvezir) على رأس الجهاز الحاكم فى الدولة العثمانية، وهو ممثل السلطان العام فى أمور الدولة، ونتيجة لنمو الدولة العثمانية، منح السلطان سلطات الحكم الفعلية للديوان ولوزيره الأول الصدر الأعظم، وعلى هذا صار منصب الصدر الأعظم الذى لم يكن فى بادئ الأمر أكثر من مستشار أول للسلطان، منصباً خطيراً وتعاظمت أهميته بمرور الوقت،

فجعله السلطان محمد الثانى (٨٥٥- ٨٨٥هـ/ ١٤٥١- ١٤٨١م) وصيًا فعليًا على الدولة، ولم يكن للصدر الأعظم سلطة مباشرة على القصر العثمانى، أو على العلماء، وفيما عدا ذلك تمتع بسلطة قوية فى الإدارة المركزية، وفى الولايات، وقد سلمه السلطان خاتمه لاستخدامه فى التوقيع، وكان عليه إعادته للسلطان بعد عزله من منصبه ولعل أعظم دليل على تفويض السلطان سلطات واسعة للصدر الأعظم فيما بعد هو إيجاد الباب العالى (The Sublime Porte) الذى جعله مقرًا رسميًا لوزيره الأعظم درويش باشا، وأصبح الوزراء العظام يسكنون منذ ذلك الوقت فى الباب العالى، ويصرفون فيه شئون الدولة العليا التى كانت تصرف من قبل فى قصر السلطان، وبالتالى أطلق اسم المكان على ساكنه، ومن هنا كان القول "الباب العالى" أى الوزير الأعظم (انظر: عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص٦٣- ٦٤؛ عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص ٥٥، ٥٤

(lix) الوطاق: جمعها وطاقات، وفى التركية أوتاق، وأوتاغ، وأوطاق، وقيل أنها من كلمة أوت بمعنى النار، أو من المصدر أوتورمق بمعنى أن يجلس، وقد دخلت فى اللغة الفارسية فى صيغ أطاق، وأتاغ بممعنى الغرفة، والأرجح أن تكون هذه الكلمة هى أصل الكلمة التركية (أوده) بمعنى الحجرة، والأطاق فى التركية اسم للخيمة الكبيرة المزخرفة تعد للعظماء، والوطاق فى العربية هو الخيمة، والمعسكر المكون من خيام (انظر: أحمد السعيد سليمان، تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٩٨- ١٩٩).

(lx) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٤٥- ١٤٦؛ على بن محمد اللخمى الإشبيلى، المصدر السابق، ص١٢- ١٣؛ محمد بن أبى السرور البكرى، النزهة

الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق، عبدالرازق إبراهيم عيسى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٣٩).

(lxi) محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٨٧.

(lxii) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٥٣؛ إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص١٩٠- ١٩١.

(lxiii) أحمد فؤاد متولى: المرجع السابق، ص١٩٣.

(lxiv) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص١٩٢؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص١٩٤.

(lxv) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية، نسخة مصورة بمكتبة جامعة الأزهر تحت رقم (١١٠٥) ورقة ١٩أ؛ محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٩١- ١٩٢.

(lxvi) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص١٦٣- ١٦٤.

(lxvii) صلاح أحمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر، جـ١، ص٥٥.

(lxviii) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٦٦.

(lxix) دوادار: كانت الداودرية فى دولة المماليك وظيفة صغيرة، ولكنها عظمت فى منتصف القرن الرابع عشر، وكان ذلك فى عهد الناصر حسن فى فترتى حكمه من (٧٤٨- ٧٥٢هـ/ ١٣٤٧- ١٣٥١م) إلى (٧٥٥- ٧٦٣هـ/ ١٣٥٤- ١٣٦١م)، وفى عهد الملك الأشرف ناصر الدين شعبان الثانى (٧٦٣- ٧٧٧هـ/ ١٣٦٣- ١٣٧٧م) ولى أقبغا الداودرية فعظم شأنها حتى صارت كنيابة السلطنة،

وفى عهد برقوق (٨٠٢- ٨٠٨هـ/ ١٣٩٩- ١٤٠٥م) والملك المؤيد (٨١٥- ٨٢٥هـ/ ١٤١٢- ١٤٢١م) ازداد المنصب خطورة وخاصة حين وليه يشبك فى أيام الناصر فرج، فقد كان الداودرية يشرفون على البريد والمالية وعلى العزل، والتنصيب، والقضاء، وباتساع اخصاصات الدوادار كثر عدد الداودرية حتى بلغ فى بعض الفترات عشراً، وعندئذ عرف أكبرهم باسم الدوادار الكبير، ثم ظهرت وظيفة الدوادار الثانى ثم الدوادار الثالث لنقل رسائل بين السلطان والمماليك، وأصل اختصاص الدوادار تصدير الرسائل، والأوامر إلى المرسل إليهم وعرض المناشير والملتمسات ليوقعها السلطان، علاوة على تسلم البريد الوارد وعرضه على السلطان، وكان الدوادار يشاور السلطان فيمن يؤذن له بدخول القصر، فإن كان من يؤذن له بالمقابلة غير واقف على قواعد التشريفة فإن الدوادار يلفته القواعد قبل المثول بين يدى السلطان، وقد عرف هذا المنصب فى الدولة العثمانية، ولكنه كان بمثابة الرئيس للكتاب، وكان فى الديوان الهمايونى قلم يسمى (دويتدار ديوان همايون) ويعمل به ثلاثة من الدويتدارية وكان من بين (خدمة باب أصفى)، أى موظف الصدر الأعظم، وهو منسوب إلى أصف بن برخيا وزير سليمان (عليه السلام) دويتدار، وكان فى الدفتردارية دويتدار يعرف بدويتدار المالية يعرض الأوراق على الدفتردار للتوقيع، وفى أيام محمد على كان لفظ الدوادار الذى استعمله رجالات دواوين الإنشاء فى العصر المملوكى قد بطل استعماله وحل محله اللفظ العثمانى دويتدار بقلب الدال الأخيرة تاء فى اللفظ هكذا (Divittar) (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٠٩- ١١٠).

(lxx) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص١٩٣؛ محمد عبدالمنعم الراقد: المرجع السابق، ص١٩٥.

(lxxi) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٧١- ١٧٤؛ أحمد فؤاد متولى، المرجع السابق، ص٢٢١.

(lxxii) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٧٥؛ عبدالكريم رافق، المرجع السابق، ص١٠٩؛ صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر، جـ١، ص٦٠.

(lxxiii) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص١٣٣ وما بعدها.

(lxxiv) إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص١٩٧؛ محمد عبدالمنعم الراقد، المرجع السابق، ص١٩٧.

(lxxv) ابن إياس: المصدر السابق، ص١٧٦.

(lxxvi) نفسه: ص٢٩٥- ٢٩٦.

(lxxvii) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص١٢٦.

(lxxviii) حسن عثمان: المرجع السابق، ص٢٥٢.

(lxxix) عبدالله الشرقاوى: تحة الناظرين فيمن تولى مصر من الولاة والسلاطين، تحقيق، رحاب عبدالحميد القارى، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٦، ص١١٥؛ محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، القاهرة، ١٣١١هـ/ ١٨٩٣- ١٨٩٤م، ص١٣٥.

(lxxx) عبدالله الشرقاوى: المصدر السابق، ص١١٥.

(lxxxi) ليلى عبداللطيف: الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ، ١٩٧٨ص٣٢.

(lxxxii) Creasy., op.cit., p.232

(lxxxiii) أحمد بن زنبل الرمال: المصدر السابق، ص١٥٠.

(lxxxiv) ابن إياس: المصدر السابق، ص٢١٢.

(lxxxv) علوفة: هى من المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان والراتب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٥٢).

(lxxxvi) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص٩٧- ٩٨؛
Combe Etienne., L' Egypte Ottoman de la Conquete par Selim (1517) a l'arrivee de Bonaparte (1798) en Precis de Egypte, T3, Le Caire, 1933, p.16.

(lxxxvii) الأمراء المقدمين: يبلغ عددهم أربعة وعشرين أميراً، ولكنهم بلغوا فى عهد الناصر محمد فى الدولة المملوكية الأولى خمسة وعشرين أميراً، ووصل عددهم فى عهد قانصوه الغورى ستة وعشرين أميراً، ومن هؤلاء ينتخب السلاطين وأتابكة العسكر، وكان من حقهم امتلاك ألف مملوك (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص٢٢٩).

(lxxxviii) أمير طبلخانة: سميت كذلك لأنها أول الإمرات التى يصبح من حق صاحبها أن يدق بالطبل على بابه كل مساء، ويعرف بأمير أربعين، بمعنى أن الاقطاع الذى يحوزه صاحب هذه الرتبة فى الجيش المملوكى يكفى لشراء أو استخدام أربعين مملوكاً وربما يصل العدد إلى ثمانين، ولكن صاحب الرتبة لا يخرج عن كونه أمير طبلخانة، واختلف عدد أمراء الطبلخانة من عهد إلى عهد، فبلغوا فى بعض العهود أربعين أميراً وبلغوا فى عهد السلطان الغورى (٣٠٠) أمير (انظر: إبراهيم على طرخان، المرجع السابق، ص٢٣٠).

(lxxxix) دينار: المقصود به النقود الذهبية، وهو أول دينار عثمانى ضرب فى مصر عقب الفتح العثمانى فى عهد السلطان سليم الأول، وقد أطلق عليـــه اســـم سلطانى أو أشرفى، وهو امتداد للفظ الأشرفى الذى ألفـــه المجتمـــع منـــذ عهـــد الأشرف برسباى الجراكسة (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقـــود المتداولـــة أيـــام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب "دراسات وبحوث عن عبـــدالرحمن الجبرتـــى" بإشراف الدكتور/ أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٥٧).

(xc) أمير عشرة: تقضى هذه الرتبة على صاحبها أن يقيم عنده عشرة مماليك، وربما زاد بعضهم إلى العشرين، ولكنه يعد من أمراء العشرات من حيث الرتبـــة العسكرية (انظر: إبراهيم على طرخان: المرجع السابق، ص٢٣١).

(xci) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص٩٨.

(**xcii**) Combe. Etienne., op.cit., p.16.

(xciii) ليلى عبداللطيف أحمد: الادارة فى مصر، ص٣٢، ٣٣.

(**xciv**) Holt, P. M., Egypt and the fertile Crescent,London,1968 , p.44.

(xcv) المحتسب: نظام الحسبة نظام قديم يرجع إلى العصور الإسلامية الأولـــى، حتي كان للمحتسب سلطة واسعة فى شئون الأمن والتنظيم فـــى كـــل الأســـواق التجارية. وقد ورثت مصر العثمانية نظام الحسبة عن السلطنة المملوكية، وكـــان شخصية دينية كما هو الأصل فى الحسبة، وبعد وفاة خايربك بـــدئ فـــى تعيـــين العثمانيين فى منصب المحتسب، واستمر الوضع كذلك حتى تغلب المماليك علـــى الإدارة العثمانية فى مصر، وتسللوا إلى وظائفها، فأصبح هذا المنصب يشغله أحد

المماليك كمعظم المناصب الإدارية الأخرى، وكان من حق المحتسب تولى التــزام جمرك الاحتساب فى القاهرة ومن هنا لقب بأمين الاحتساب، وكانت مهمته ضــبط الموازين والمقاييس والأسعار فى الأسواق (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الادارة فى مصر، ص٢٣٥- ٢٣٧)

(xcvi) ليلى عبداللطيف أحمد: الادارة فى مصر، ص٣٣.

(xcvii) أمير آخور: أمير كلمة عربية معناها قائد، أو زعيم، أو رئيس، وآخور كلمة تركية بمعنى اصطبل، أو مكان للخيل، وعلى هذا فهى بمعنى قائد أو أميــر الاصطبل (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص١٣، ٤٧) وكان أميــر آخور عند المماليك هو الناظر فى أمور الاصطبلات والمناخات السلطانية، ورئيس العاملين بها جميعًا، وأهم هؤلاء العاملين هو المسئول عن الأعــلاف والمســمى بالسلاخور (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١١).

(xcviii) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص١١٣.

(xcix) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية، ورقة ٢٦أ، أحمد شلبى عبدالغنى، أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة مــن الــورزاء والباشــات، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مكتبــة الخــانجى، القــاهرة ١٩٧٨، ص١٠٢- ١٠٣.

(c) قانون نامه مصر، مقدمة المترجم، ص٣.

(ci) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص١١٤.

(cii) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص١٣٨- ١٣٩؛ عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص١١٤.

(ciii) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص١٣٩.

(civ) سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص١١٤.

(cv) أغا الأنكشارية: كان قائد الانكشارية "الأغا" هو صاحب الصدارة على قواد بقية الأوجاقات، فهو قائد جميع الفرق، أو قائد جيش مصر، ورئيس قوات حفظ الأمن فى القاهرة، وضواحيها، وكانت سلطة أغا الأنكشارية تشمل الحفاظ على الأمن العام والإشراف على كل شئون الشرطة فى كافة المجالات التى لا تخضع لسلطة المحتسب. وقد امتدت اختصاصات أغا الانكشارية لتشمل الأشقياء من كل نوع، واللصوص، والعاهرات، وباعة الخمور سراً والذين يقومون بما يعكر صفو الأمن، فكان أغا الانكشارية هو المسئول الرئيسى عن إقرار النظام، والأمن فى القاهرة، وكان يؤدى هذا الواجب عن طريق نقط الشرطة فى القاهرة، وضواحيها رجال من فرقة الانكشارية، ومن مماليكه الخاصة. وبلغت سلطة أغا الانكشارية فى الإشراف على الأمن فى القاهرة أوجها فى الربع الأول من القرن الثامن عشر، فقد كانت الإدارة العثمانية تعطى نوعا من التفويض العام بالسلطة، وفى وقت الأزمات مما أدى إلى اتساع سلطته اتساعًا كبيراً، ولكن فى أواخر القرن الثامن عشر ضعف نفوذ أغا الأنكشارية، واقتصرت سلطته على المناداة فى شوارع القاهرة بالقرارت التى يريد الباشا إعلأنها كحظر بعض التصرفات، مثل شرب الدخان فى الشوارع، والحوانيت، والمناداة بالأمن الأمان فى شوارع القاهرة بعد حدوث بعض المناوشات بين أمراء المماليك فيها، ويرجع ذلك لاضمحلال نفوذ الأنكشارية (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الادارة فى مصر، ص٢٢٩- ٢٣٢).

(cvi) أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٠٣.

(cvii) أحمد باشا: كان أحمد باشا جرجى الأصل من ذوى الحظوة لدى السلطان سليم، تقلد عدة مناصب مرموقة، وكان يرغب فى الوصول إلى منصب الصـــدارة العظمى، ولكن السلطان سليمان عين بدلاً منه صهره إبراهيم باشا صدرًا أعظـــم، وعليه فقد طالب أحمد باشا بتعيينه واليًا على مصر فوافق السلطان علـــى ذلـــك (انظر: عبدالجواد صابر إسماعيل، مصر تحت الحكم العثمانى، مطبعـــة الحســـين الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٧٩).

(cviii) القائمقام: ليس من معاونى الباشا، ولكنه الشخص الـــذى يقـــوم بعمـــل الباشا خلال فترة خلو منصبه لعزله أو وفاته، حتى قدوم باشا آخر، وفى بدايـــة العهد العثمانى فى مصر كان منصب القائمقام يســـند إلـــى قاضـــى القضـــاة، أو الدفتردار بمعنى أنه كان شخصية عثمانية، ولكن بتغلب المماليك، وسيطرتهم على المناصب الإدارية المهمة أصبح منصب القائمقام يسند إلى أحد البكوات المماليك، وفى بعض الأحيان النادرة كان كتخدا الباشا هو الذى يتولى منصب القائمقام فـــى حالة وفاة الباشا فجأة، وفى معظم الحالات كان الباشا المعزول هو الذى ينصـــب القائمقام، ويقر الباشا الجديد هذا التنصيب عن طريق مسلمه أو يسند القائمقامية لأمير آخر، وفى القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى كان الأمـــراء يرسلون إلى الباشا بعد إنزاله من القلعة أحد الصناجق ويكون عـــادة مـــن كبـــار الأمراء المماليك الذين يتمتعون بثروة كبيرة ومكانة عاليـــة ليوليـــه القائمقاميـــة (انظر: ليلى عبداللطيف، الادارة فى مصر، ص١١٨- ١٢٠)، وفى بعض الأحيان كان شيخ البلد هو الذى يتولى منصب القائمقام إلى أن يصل باشا جديـــد (انظـــر: Shaw., Ottoman Egypt in the age of the French revolution, Cambridge,Mass,1964 , p.73).

(cix) محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: المصدر السابق، ص١٣٥.

(cx) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة، نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب بالقاهرة، تحت رقم ٣٤١٩٣، ورقة ٢١ب.

(cxi) محمد بن عبدالمعطى الإسحاقى: المصدر السابق، ص١٣٥؛ محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٢١ب؛ أحمد شلبى: المصـــدر الســـابق، ص١٠٣.

(cxii) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص١٤٤.

(cxiii) صلاح أحمد هريدي : دراسات فى تاريخ العرب، ص ١٧٩، ١٨٠ .

(cxiv) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، صـــ٨٦، ٨٧.

(cxv) جلال يحيى، المرجع السابق، ص١٣٠– ١٣٢.

(cxvi) نفسه، ص١٣٤، ١٣٥.

(cxvii) صلاح هريدى، المرجع السابق، ص١٨٩.

(cxviii) نفسه، ص١٩٢.

(cxix) نفسه ص١٩٣.

(cxx) نفسه.ص ١٩٣

(cxxi) نفسه، ص١٩٤.

(cxxii) نفسه، ص١٩٦.

(cxxiii) عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص١٣٣، ١٣٢.

(cxxiv) نفسه، ص١٣٣.

(cxxv) ليلي عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص١٧٧ وما بعدها.

(cxxvi) عمر عبدالعزيز عمر، المرجع السابق، ص١٤٩، ١٥٠.

(cxxvii) نفسه، ص١٥١.

(cxxviii) نفسه، ص١٥٢.

(cxxix) ولاية المجر: أو أنكروس، لم تكن المجر آنذاك هى المجر الحالية، فقد تكونت من المجر، وبوهيميا (تشيكوسلوفاكيا) (انظر: يليماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، ترجمة عدنان محمود سليمان، مراجعة محمود الأنصارى، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، استانبول، ١٩٩٨، ص٢٦٩)، وتمكن السلطان سليمان القانونى (٩٢٦ – ٩٧٤هـ/ ١٥٢٠ – ١٥٦٦م) من فتح المجر عام (٩٣٢هـ/ ١٥٢٦م) بعد حرب استمرت قرابة عام ونصف (انظر: محمد بن أبى السرور البكرى، تاريخ الدولة العثمانية وتوسعاتها وبدايات الحكم العثمانى فى بعض الولايات العربية (٦٩٦ – ١٠٥٥هـ/ ١٢٩٦ – ١٦٤٥م) من خلال مخطوط "نصرة أهل الإيمان بدولة آل عثمان"، جـ٢، تحقيق محمد عمر عبدالعزيز عمر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، عام ٢٠٠١، ص٤٧٥). وقد استمرت الأوضاع مستقرة فى ولاية المجر حتى بداية النصف الثانى من القرن السابع عشر؛ فحدثت بها بعض الاضطرابات وكان لمصر دور واضح فى إخمادها بفضل ما كانت ترسله من تجاريد عسكرية، ففى سنة (١٠٧١هـ/ ١٦٥٩م) استعاد الصدر العظم أحمد باشا كوبريللى نفوذ الدولة العثمانية على ولاية المجر، وقد أرسلت الدولة العثمانية إلى الباشا فى ولاية مصر للاحتفال بذلك (انظر: إبراهيم

بن أبى الصوالحى العوفى الحنبلى، تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمــى الفرنســى للآثـــار الشـــرقية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٧٨، ٧٩) وفى عام (١٠٩٢هـ/ ١٦٨٠م) بعث الســلطان العثمانى إلى نائبه فى مصر خطاً شريفاً مضمونه تجريدة قوامها ثلاثة آلاف مــن العسكر للسفر إلى المجر لإعادة النفوذ العثمانى بها، وقد غادرت هذه التجريــدة مصر، واشتركت مع القوات العثمانية فى الهجوم على فيينا ســنة (١٠٩٣هـــ/ ١٦٨١م) وفى سنة (١٠٩٦هـ/ ١٦٨٤م) أرسلت مصر ثلاثة آلاف جندى للسفر إلى المجر، وذلك للالتحاق بالجيش العثمانى الذى خاض معركة موهــاكس فــى (١٠٩٩هـ/ ١٦٨٧م) (انظر: عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصــر فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، القاهرة، ١٩٩٦، ص١٧٥) وقد أنهت معاهدة كارلوفيتز (١٦٩٩م) بين الدولة العثمانية والنمسا سيادة الأولــى علــى المجر (انظر: عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربى ١٥١٦ – ١٩٢٢، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٢، ص١٢٠)

(cxxx) سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلــى الاحتلال البريطانى (١٥١٧ – ١٨٨٢) دار النهضة العربيــة، القــاهرة، ١٩٧٠، ص٥، ٦.

(cxxxi) فى عام (٩٨٥هـ/ ١٥٧٧م) نتيجة لحدوث اضطرابات فى بلاد فارس بعد وفاة طهماسب، أرسل العثمانيون حملة عسكرية تمكنت من قطع مفازات شاســعة فى بلاد القوقاز، وفتحت مدينة تفليس، وكرجستان (الكرجك)، ودخل العثمــانيون بعدها تبريز عام (٩٣٣هـ/ ١٥٨٥م) وتمكنت الجيوش العثمانية مــن الســيطرة على أذربيجان، والكرج، وشيروان، ولوزستان، فلما تولى الشاه عبــاس الكبيــر (٩٩٥ – ١٠٣٧هـ/ ١٥٨٦ – ١٦٢٧م) حكم فارس سعى لإقامــة صــلح مــع العثمانيين، وتم ذلك بموجب معاهدة استانبول عام (٩٩٩هـــ/ ١٥٩٠م) تنــازل بمقتضى تلك المعاهدة عن تلك الأماكن التى أصبحت بيد العثمانيين، كما تعهد بعدم سب الخلفاء الراشدين (أبى بكر، وعمر، وعثمان) فى أرض مملكته (انظر: علــى

محمد محمد الصلابى، عوامل نهوض وسقوط الدولة العثمانية وحرب محمد على على الجزيرة العربية، الإمارات، ٢٠٠١، ص٣٥٤؛ يليمـــاز أوزتونـــا، المرجـــع السابق، ص٤١٩ – ٤٢٢؛ محمد عبداللطيف هريدى، الحروب العثمانية الفارسية وأثرها فى انحسار المد الاسلامى عن أوروبا، دار الصـــحوة، القـــاهرة، ١٩٨٧، ص٧٠، ٧١).

(cxxxii) قام الانكشاريون بتمرد وعصيان فى بعض الولايات العثمانية، بعد توقـــف الحروب مع الصفويين، وكان السلطان مراد الثالث (٩٨٢ – ١٠٠٤هـ/ ١٥٧٤ – ١٥٩٥م) قد كلفهم بحرب المجر غير أنهم هزموا أمام النمسا التـــى ســـاندت المجر، وتم احتلال عدة قلاع حصينة، غير أن سنان باشا الصدر العظم استردها، كما أعلن أمراء الإفلاق والبغدان (رومانيا) وترانسلفانيا التمرد، وانضـــموا إلـــى النمسا فى حروبها مع العثمانيين، فسار إليهم سنان باشـــا عـــام (١٠٠٣هـــــ/ ١٥٩٤م) غير أنه لم يحرز النصر، وخسر عدة مدن، ولما تولى السلطان أحمـــد الأول (١٠١٢ – ١٠٢٦هـ/ ١٦٠٣ – ١٦١٧م) عين أحمد لالا باشـــا صـــدراً أعظم؛ فاهتم بتقوية الجيوش العثمانية، وحاصر قلعة استراجون وفتحهـــا، كمـــا حارب إمارات الإفلاق والبغدان، والأردل، ولما مات لالا باشا خلفه قبوجى مـــراد باشا، وتمكنت الجيوش العثمانية فى عهده من هزيمة النمسا، واسترداد القـــلاع الحصينة فى مدن يانق واستراجون، ونجم عن ذلك قبول النمسا الصـــلح، ودفـــع جزية للدولة العثمانية (انظر: على محمد الصلابى، المرجع الســـابق، ص٣٥٤ – ٣٥٩).

(cxxxiii) محمد إيشيرلى: نظم الدولة العثمانية، ضمن كتاب الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، المجلد الأول، إشراف وتقديم، أكمل الدين إحسان أوغلـــى، نقلـــه إلـــى العربية صالح سعداوى، استانبول، ١٩٩٩، ص٢٤٧.

(cxxxiv) البارة الفضية أو النصف فضة: نقد عثمانى، وقد ضرب أولاً من الفضـــة بقيمة قدرها أربع أقجات "أخشا" وسرعان ما اختلف مركز "الأخشـــا" باعتبارهـــا الوحدة النقدية التركية الصغرى، حتى أصبحت الفضة تساوى ست عشرة قمحـــة

أى (١١، ١جرام) ثم انخفض وزنها فى أوائل القرن التاسع عشر الميلادى، وقل ما فيها من فضة، وفى نظام العملة المجيدى الذى اتبع سنة (١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م) أصبحت الفضة قطعة صغيرة من العملة النحاسية تضرب فى استانبول ومصر على السواء، وقد كانت هذه العملة وسيلة مهمة لتحقيق مرونة العملية التجارية فى مصر (انظر: عبدالرحمن فهمى، النقود المتداولة أيام الجبرتى، بحث منشور ضمن كتاب "بحوث ودراسات عن عبدالرحمن الجبرتى"، بإشراف، أحمد عزت عبدالكريم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٧٣).

(cxxxv) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى فى مصر، ص٢٣٥.

(cxxxvi) الطلبة: ضريبة غير قانونية فرضها الجند السباهية على الفلاحين فى الأقاليم (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٤٥٠).

(cxxxvii) محمد البرلسى السعدى: بلوغ الأرب برفع الطلب، تحقيق عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الرابع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٧، ص٢٨٦، ٢٨٧.

(cxxxviii) علوفة: هى من المواد الغذائية اللازمة للإنسان والحيوان، والراتب (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٥٢).

(cxxxix) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية فى الدولة العثمانية، وذيله اللطائف الربانية على المنح الرحمانية، تحقيق ليلى الصباغ، دمشق، ١٩٩٥، ص٢٤٣، ٢٤٤.

(cxl) أحمد شلبى بن عبدالغنى الحنفى المصرى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨، ص١٢٣.

(cxli) سيد محمد السيد: مصر فى العصر العثمانى فى القرن السادس عشر، دراسة وثائقية فى النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٩٧، ص١٦٠.

(cxlii) محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة فى رفــع الطلبــة، تحقيــق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المجلة المصرية للدراسات التاريخية، المجلــد الثالث والعشرون، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٢٠، ٣٢١؛ محمــد ابــن عبــدالمعطى الإسحاقى: لطائف أخبار الأول فيمن تصرف فى مصر من أرباب الدول، القــاهرة، ١٣١١، ١٨٩٣، ١٨٩٤، ص١٤٣.

(cxliii) السلحدار: المقصود به محافظ الأسلحة ٠انظر: محمد على الأنسى، قاموس اللغة العثمانية المسمى "الدرارى اللامعات فى منتخبات اللغــات" يحتــوى علــى الكلمات التركية والألفاظ الفارسية والإفرنجية المتداولة فى اللغة العثمانية، بيروت ١٣١٨هــ/ ١٩٠٠، ص٢٩٩) وقد أنشئ منصب السلاحدارية فى أيــام بايزيــد الأول الصاعقة (٧٩٢ – ٨٠٥هــ/ ١٣٨٩ – ١٤٠٢م)، وكان من أهــم أعمــال السلحدار أن يحافظ فى داخل السراى على سيف السلطان، وبندقيتــه، وقوســه، ودرعه، وكان يصاحب السلطان فى رحلات الصيد والتنزه، وفى بعــض الأحيــان كان بعض السلاحدارية يعينون فى منصب الوزارة العظمى، وقد ألغى هذا المنصب سنة (١٢٤٧هــ/ ١٨٣٠م) وألغيت أيضاً السلاحداريات التى كان كانت فى مكاتب الوزراء ورجالات الدولة، (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٢٧، ٢٨).

(cxliv) يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصــر مــن الملوك والنواب، تحقيق إبراهيم يونس محمد ســلطح، رســالة ماجســتير غيــر منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب، قسم التاريخ، عام ١٩٨١، ص١٥٧.

(cxlv) عفاف مسعد السيد العبد: دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (١٥٦٤ – ١٦٠٩م) سلسلة تاريخ المصريين، العدد (١٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢١٣.

(cxlvi) الترقى: هو ما يدفعه الباشا ساعة قدومه من مكافآت مالية إلى كبار رجال الأوجاقات من إيراداته الخاصة أو من الخزينة نظير تقلده المنصب، وكانت تفرض

على كل من يتولى أى منصب ضريبة تسمى ترقى، واختلفت قيمتها من منصب لآخر (انظر: إبراهيم يونس سلطح، المرجع السابق، ص١٥٩ هامش٥).

([cxlvii]) الكورجى: كلمة تركية مكونة من مقطعين: (كور) بمعنى أعمى، ضرير، غير مبال، ظالم، شرس، و(جى) للنسبة (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٤٧٤) وهى بمعنى الشرس أو الظالم، نظراً لما قام به هذا الباشا من أعمال القتل فى مصر انتقاماً لمقتل إبراهيم باشا.

([cxlviii]) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق، ص٢٩٤، ٢٩٥؛ محمد بن أبى السرور البكرى، النزهة الزهية فى ذكر ولاة مصر والقاهرة المعزية، تحقيق عبدالرازق إبراهيم عيسى، العربى للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٧٧.

([cxlix]) جاشنكير باشى: هو رئيس الجاشنكيرية، وجاشنكير كلمة فارسية تتكون من مقطعين الأول (جاشنا) ومعناه الذوق، والثانى (كير) ومعناه المتعاطى، وكانت وظيفة الجاشنكير تذوق المأكول والمشروب قبل السلطان خوفاً من دس السم فيه، وكان رئيس الجاشنكيرية فى العصر العثمانى يؤتمر على حوالى خمسين من الذواقة، كما كان يشرف على جزء من المطبخ السلطانى المسمى (حلواخانة) أو بيت الحلوى، وكان الذواقة يقومون أيضاً بدور حملة الرسائل الذين كانت تعهد إليهم بعثات ثانوية (انظر: هاملتون جب، وهارولد بوون، المجتمع الاسلامى والغرب، جـ٢، ترجمة، أحمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة، أحمد عزت عبدالكريم، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص٢٢٥، ٢٢٦).

([cl]) قراميدان: هو الميدان الممتد أسفل سور القلعة، وكان يطلق عليه أحياناً ميدان الرميلة، ومكانه الحالى منطقة المنشية وميدان صلاح الدين أسفل القلعة بقسم الخليفة (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، تحقيق مخطوط أوضح الإشارات، ص١٣٢، هامش١٧٤).

([cli]) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق، ص١٩٨؛ محمد بن أبى السرور البكرى، النزهة الزهية، ص١٧٩، ١٨٠؛ عفاف مسعد العبد: المرجع السابق، ص٢١٧.

(clii) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية، ص٢٩٨.

(cliii) قول قران: كلمة تركية مكونة من مقطعين (قول) بمعنى أسير، أو عبد، أو مخلوق، أو نفر، و(قران) بمعنى مهلك، أو مخرب أو قاتل (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٤٣٦، ٤٤٤) وهى تعنى محطم العبيد، أى المماليك.

(cliv) خاقان: تعنى السلطان الأعظم (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢٣٣) وأصلها (قان قان) أو (قان القان) أو (قان القانان)، وقيل هى الرسم العربى للقب السلاطين الأتراك (قاغان) إذ كان يحمل هذا اللقب حكام الشعوب العريقة فى القدم، التى كانت تسمى نفسها تركاً منذ القرن السادس الميلادى، وقد أخذوا هذا اللقب عن أسلافهم (الأوار الأصليين) أو (الزوان زوان الصينيين)، وفى عصر ملوك المغول كان لقب (خاقان) مقصوراً على إمبراطور المغول الأعظم الذى كان يحكم فى منغوليا أو فى الصين، وقد دخل هذا اللقب الإسلام، وحمله السلاطين العثمانيون (انظر: مصطفى بركات، الألقاب والوظائف العثمانية، دراسة فى تطور الألقاب والوظائف منذ الفتح العثمانى لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (١٥١٧ – ١٩٢٤) دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص١٩، ٢٠).

(clv) خط همايون: هو الفرمان العالى السلطانى (انظر: ليلى عبداللطيف، المرجع السابق، ص٤٤٦).

(clvi) محمد البرلسى السعدى: المصدر السابق، ص٢٩٨ – ٣٠٢.

(clvii) إبريم: من القرى القديمة التابعة لمركز عنيبة، محافظة أسوان (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى عام ١٩٤٥، ق٢، جـ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٢٣٠).

(clviii) محمد بن أبى السرور البكرى: المنح الرحمانية، ص٣٠١، ٣٠٢؛ أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٣١، ١٣٢.

[clix] محمد بن أبى السرور البكرى: كشف الكربة، ص٣٤٤؛ عبدالكريم رافــق: المرجع السابق، ص٢٥٠، ٢٥١.

[clx] الخانكة: هى من البلاد القديمة، وكانت تعرف باسم خانقــاة ســريا قــوس، ويرجع ذلك إلى أن الملك الناصر محمد بن قلاوون أنشأ فــى ســنة (٧٢٣هــــ/ ١٣٢٣م) خانقاة أى (داراً للصوفية) يقيمون فيها لعبادة الله بصحراء سرياقوس، وبنى بجوار الخانقاة مسجداً وحماماً، وعمَّر قصوراً وبيوتاً، وقد تمت هذه العمارة فى سنة (٧٢٥هــ/ ١٣٢٥م)، وأقبل الناس على البناء والسكنى حول الخانقــاة، حتى صارت بلدة كبيرة تعرف بخانقاة سرياقوس لقربهــا منهــا، وظلــت تابعــة لسرياقوس حتى فصلت فى تاريخ (٩٣٣هــ/ ١٥٢٧م) وأصبحت ناحيــة قائمــة بذاتها يقال لها الخانقاة أو الخانقاة السرياقوسية، وهــى تابعــة لمركــز شــبين القناطر، محافظة القليوبية (انظر: محمد رمزى، المرجع الســابق، ق٢، جـــــ١، ص٣٢، ٣٣).

[clxi] تجريدة: جمعها تجاريد، وهى حملة عسكرية تخرج لإنجاز مهام معينة تحت قيادة سردار سواء فى داخل البلاد لصد اعتــداءات العربــان علــى الأهــالى أو لمحاربة أمراء المماليك، أو فى خارج مصر للمشاركة فى حروب الدولة (انظــر: عراقى يوسف محمد، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥، ص٤٣٩).

[clxii] محمــــد بــــن أبــــى الســــرور البكــــرى: المنــــــــح الرحمــانية، ص٣٠٢ – ٣٠٥؛

Holt, P. M., The pattern of Egyptian history from (1517 – 1798) in political and social Chang in modern Egypt, London, 1969, pp.82, 83.

[clxiii] بك: تعنى كبير، أو أمير، أو حاكم أو رئيس، أو آمر (انظر: محمــد علــى الأنسى، المرجع السابق، ص١٥٥) وكانت البكوية هى أرفع المناصب التى يتطلع إليها أكثر المماليك طموحاً، وكان البكوات من كبار موظفى السلطان، ويقوم الباشا ممثلة فى مصر بتعيينهم فى حفل خاص أمام الديوان يقرأ فيه القرار الخاص بمنح

هذه الرتبة، وكان عدد البكوات فى مصر أربعة وعشرين (انظر: جـــلال يحيـــى، مصر الحديثة ١٥١٧ – ١٨٠٥، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص١٦٧).

(clxiv) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة فى أخبار مصر والقاهرة، نسخة ميكروفيلمية بدار الكتب المصرية، تحت رقم (٣٤١٩٣) ورقة ٦٧أ؛

Combe, Etienne., L'Egypte Ottoman de la conquete Par Selim I (1517) a L'arrivee de Bonaparte (1798) en precis de L'histoire de Egypte, T. 3, Le Caire, 1933, p.32.

(clxv) الكيس: تشير وثائق محاكم الإسكندرية، ورشيد، ودمياط، والبـــاب العـــالى والمحاكم الأخرى أن القيمة النقدية للكيس تساوى (٢٥٠٠٠) نصف فضة.

(clxvi) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٦٧أ؛

Holt, P. M., Egypt and The Fertile Crescent (1516 – 1922) a political history, London, 1966, p.79.

(clxvii) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٦٧أ؛ عبـــدالكريم رافق: المرجع الساق، ص٢٦١.

(clxviii) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٦٨أ.

(clxix) مدرسة السلطان حسن: مقرها جامع السلطان حسن تجاه قلعة الجبل كـــان يوجد بها لكل مذهب من المذاهب الأربعة شيخ إلى جانب الطلبـــة والمدرســـين، وكان الصرف عليها من ريع الأوقاف الكثيرة الموقوفة على الجـــامع والمدرســـة (انظر: على باشا مبارك، الخطط التوفيقية لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جــ٤، الطبعة الثانية، الهيئة المصـــرية العامـــة للكتـــاب، القـــاهرة، ١٩٨٥، ص٨٣، ٨٤).

(clxx) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٦٨أ، ب؛ يوســـف الملوانى، المصدر السابق، ص١٧٨.

(clxxi) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكـــب الســـائرة، ورقـــة ٦٩أ، نفـــس المؤلف، النزهة الزهية، ص٢٢٩، ٢٣٠؛

Holt, P. M., Egypt, p.79.

(clxxii) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى، ص٨٩، ٩٠.

(clxxiii) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٧١أ.

(clxxiv) ولاية الحبش: بعد أن توطدت دعائم السيادة العثمانية فـى الـيمن منـذ منتصف القرن السادس عشر، اتجهت أنظار الدولة العثمانية إلى الساحل الشرقى الأفريقى؛ لإحكام قبضتها على مدخل البحر الأحمر، وإحباط محاولات البرتغـاليين للتحالف مع حكام الحبشة، وشجعها على ذلك نشوب حرب أهلية بها لـذا نصـب السلطان سليمان القانونى أزدمر باشا حاكماً على مدينـة سـواكن (٩٦٢هـ/ ١٥٥٤م)، وشعر الأخير بأهمية بسط نفوذ الدولة على الساحل الشرقى الأفريقـى لمدخل البحر الأحمر، وذلك بتشجيع من السلطان العثمانى؛ فأصدر السلطان أمـراً إلى باشا مصر بتجهيز ثلاثة آلاف جندى لمصاحبة أزدمر باشا إلى سواكن، وقـد تمكن الأخير بمعونة هذه القوات من فتح بعض الموانئ المهمة على البحر الأحمر (سواكن ومصوع) سنة (٩٦٥هـ/ ١٥٥٧م)، ولم يشأ التوغل داخل البلاد، وعقد معاهدة مع ملك الحبشة لإغلاق موانئ بلاده أمام البرتغاليين، ومن ثـم تحولـت مدينة سواكن من مجرد نيابة صغيرة إلى ولايـة كبيـرة يتـولى حكمهـا أحـد الباشوات، وتعرف باسم ولاية الحبش. وقد ضمت إليها إدارة ميناء جـدة، وفـى بعض الأحيان كانت تفوض الدولة باشا مصر لتعيين حاكم على ولايـة الحـبش (انظر: جب، وبوون، المرجع السابق، جـ١، ص١٣٦؛ عراقى يوسـف محمـد، الوجود العثمانى فى مصر، ص١٦٣، ١٦٤) وعندما كانت تضطرب أحوال ولاية الحبش كان يقع على عاتق باشوات مصر إقرار الأمن فيها، ففى عام (١٠٦٥هـ/ ١٦٥٤م) ظهر خارجى يدعى درويش الحمامى، جمع حوله طائفة من المفسدين، وقتلوا نائب الحبش، وتولى درويش مكانه، فلما ورد ذلك الخبر لمحمد باشا أبـو النور (١٠٦٣ – ١٠٦٦هـ/ ١٦٥٣ – ١٦٥٦م)، عرض ذلك علـى السـلطان، فجاء الجواب بتجهيز ألف وخمسمائة من العسكر، ويكون سردارهم أحمـد بـك البوشناق، ووصلت تلك الحملة إلى ولاية الحبش، وتمكنوا مـن القضـاء علـى درويش وأتباعه، وعلى أثر ذلك عاد أحمد بك إلى مصر منتصراً، بعـد أن دعـم النفوذ العثمانى فى ولاية الحبش (انظر: يوسـف المـواني، المصـدر السـابق،

ص١٩٧، ١٩٨؛ أحمد شلبى: المصدر السابق، ص١٥٥؛ عبدالجواد صابر إسماعيل: مصر فى العصر العثمانى، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٦٣ – ١٧٣).

(clxxv) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٧١ب، ٧٢أ؛ أحمد الرشيدى: حسن الصفا والابتهاج بذكر من ولى إمارة الحاج، تحقيق، ليلى عبداللطيف أحمد، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٨٠، ص١٤٧، ١٤٨.

(clxxvi) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٧٢أ، ٧٣أ، ب؛ أحمد الرشيدى: المصدر السابق، ص٢٠٥.

(clxxvii) زاده: كلمة تركية بمعنى مولود، أو ولد، أو نجل، أو ابن (انظر: محمد على الأنسى، المرجع السابق، ص٢٧٨).

(clxxviii) الوالى: عرف فى اللغة العربية باسم الزعيم، وفى التركية بالصوباشى.وقد وجد ثلاثة من الولاة أو الزعماء فى العاصمة أهمهم زعيم مصر (القاهرة) يليه زعيم بولاق، ثم زعيم مصر القديمة، ومن الواضح أن لوالى القاهرة الزعامة على زميليه، وكان الباشا هو الذى يقوم بتعيين الوالى، ويعزله من منصبه، وقد وجد مقر الولاة الثلاثة بباب زويلة، وعرف ببيت الولاة، ومن ضمن اختصاصات الوالى أنه كان يشارك أغا الإنكشارية فى حفظ الأمن فى القاهرة، ولكنه كان أقل منه مرتبة، وكان من سلطة الزعيم معاقبة المخالفين بالغرامات أو بعقوبات أشد، ولم يكن من حقه إصدار حكم الإعدام، ولكن كان من أهم اختصاصاته تنفيذ هذا الحكم، ولعل وجود بيت الولاة، أى مقرهم بباب زويلة يفسر تنفيذ حكم الإعدام على باب زويلة فى العصر العثمانى، وقد اختص الوالى أيضاً بالإشراف على تنظيف كل القنوات فى القاهرة، ومكافحة الحرائق، والقبض على المجرمين وقطاع الطرق، والبغايا من النساء لحين صدور الأحكام فى شأنهم (انظر: محمد شفيق غربال، المرجع السابق، ص٢٢؛ ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص٢٣٣ ، ٢٣٤).

(clxxix) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٤ ب.

(clxxx) جرجا: تكونت لأول مرة فى العصر العثمانى، باسم كشوفية دجرجا (جرجا) ولما تغير اسم كشوفية باسم ولاية سميت ولاية جرجا، وكانت حدودها تمتد فـــى سنة (١٢٢٠هــ/ ١٨٠٥م) من صليبة بندر أسيوط، إلى وادى حلفا، وكان يتولى إدارتها موظف كبير، يسمى متصرف، أو والى، أو حاكم جرجا، ولبعد مركز هذه الولاية عن عاصمة القطر، حيث يقيم الوالى، فكان الأخير يمـــنح حـــاكم جرجـــا، سلطة تكاد تكون مطلقة فى إدارة الأمور المالية والإدارية، وأعمال الضبط وغيرها من أعمال الأقليم حتى لا تتعطل إذا انتظر تصديق الوالى عليها مع بعد المســـافة بين الجهتين، وفى سنة (١٢٣٠هــ/ ١٨١٥م)، قسمت ولاية جرجا إلى قسمين، وهما قسم أول، ويشمل البلاد الواقعة قبلى أسيوط من مركز أسيوط، ومركزى أبو تيج والبدارى، مراكز مديرية جرجا الحالية، وقسم ثان، ويشمل البلاد التى تـــدخل اليوم فى اختصاص مديرتى قنا وأسوان، وفى عام (١٢٤١هــ/ ١٨٢٥م)، قسمت ولاية جرجا إلى أربع مأموريات، وهى أسيوط، وجرجا، وقنا، وإسنا، يـــدير كـــل منها مأمور، وفى عام (١٢٤٩هــ/ ١٨٣٣م)، جعل مأموريتى جرجـــا وأســـيوط مديرية واحدة، باسم مديرية نصف أول قبلى، وفى سنة (١٢٦٠هـــــ/ ١٨٤٤م)، صدر أمر عالى بإنشاء مديرية عموم قبلى، فدخلت مديرية جرجا مـــع أســـيوط، وقنا، وإسنا، وقد سمى مركز جرجا فى عام (١٣٠٨هــ/ ١٨٩٠م) (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جــ٤، ص١٥، ١١٣).

(clxxxi) محمد بن أبى السرور البكرى: الكواكب السائرة، ورقة ٨٤ب.

(clxxxii) نفسه، ورقة ٨٥أ، ب.

(clxxxiii) نفسه: ورقة ٨٧ب.

(clxxxiv) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٢٧٤.

(clxxxv) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلـــى: المصـــدر الســـابق، ، ص٩٤؛ عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى، ص٩٥.

(clxxxvi) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى: المصدر السابق، ص٩٦، ٩٧؛ **Holt, P. M., Egypt, p.82.**

(clxxxvii) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العـوفى: المصـدر السـابق، ص١٠٣، ١٠٤؛ أحمد عبدالعزيز على عيسى: الصراع بين البيوتات المملوكية فـى مصـر العثمانية، (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م) رسـالة ماجسـتير غيـر منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الآداب بدمنهور، قسم التاريخ، عـام ٢٠٠١، ص٨٥، ٨٦.

(clxxxviii) أسرة كوبريللى: (١٠٦٧ – ١٠٩٥هـ/ ١٦٥٦ – ١٦٨٣م) مؤسسها هو محمد كوبريللى الألبانى الأصل؛ الذى دخل فـى الخدمـة العسـكرية للدولـة العثمانية، ثم التحق بقوة حراسة قرية (كوبرى) فى الأناضول، ومنها اتخذ اسمه، ثم ترقى فى مناصب العاصمة والأقاليم إلى أن تولى منصب الصـدارة العظمـى، ومُنح تفويض كامل فى شئون الدولة، وبناءً على ذلك قـام بعمليـات الإصـلاح الداخلى، حيث قام بالقضاء على المتمردين فـى العاصـمة، أمـا مـن الناحيـة الخارجية فقد قضى على الثورات التى كانت تهدد الدولة العثمانية فى ترانسلفانيا والأناضول، واستعاد قوة الدولة البحرية، وحصن قلاع الدردنيل، كما شدد قبضـة الدولة فيما وراء البحر الأسود، إلى غير ذلك من الجهود المحمودة، ولما أحـس بتقدم سنه أقنع السلطان محمد الرابع (١٠٥٨ – ١٠٩٩هـ/ ١٦٤٨ – ١٦٨٧م) فى (١٠٧٢هـ/ ١٦٦١م) بأن يمنح ابنه فاضل أحمد باشـا منصـب الصـدارة العظمى، وشغل هذا المنصب طيلة خمسة عشر عاماً، وواصل سياسية والده فـى الحفاظ على هيبة الدولة داخلياً وخارجياً (انظر: أحمد عبدالرحيم مصـطفى، فـى أصول التاريخ العثمانى، دار الشروق، بيروت، ١٩٨٢، ص١٥٣، ١٥٤).

(clxxxix) عراقى يوسف محمد: الوجود العثمانى المملوكى، ص٩٩، ١٠٠؛ أحمـد عبدالعزيز على عيسى: المرجع السابق، ص٩٠.

(cxc) عربان أولاد وافى: هم عربان المغاربة، وهى قبيلة بالغة الثراء بخيولهـا، ومكان إقامتها الرئيسى فى تتالية وهى قرية تقع إلى شمال منفلوط، وهذه القرية هى مقر الشيخ عبدالله بن محمود بن وافى، ويمتد نفوذ هذه القبيلة حتى ضواحى الأصفر، والمير، والقوصية، وصنبو إلى شمال منفلوط (انظر: جومـار، العـرب

والعربان فى مصر الوسطى، موسوعة وصف مصر، العرب فى ريف مصر وصحراواتها، الجزء الثانى، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٢١٧).

(cxci) النجما والضعفا: مقرهم ضواحى شمال بنى سويف والبهنسا، وكانوا يرهبون البهنسا وسكانها (انظر: أميدية جوبر، حصر للقبائل العربية التى تقطن بين مصر وفلسطين، موسوعة وصف مصر، جـ٢، ص٣٩٤، ٣٩٥).

(cxcii) هوارة: كانت قبائل هوارة موجودة بالمغرب قبل الفتح العربى له سنة (٨٠هـ/ ٦٩٧م) وقد استقروا بالصعيد منذ سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م) وعند دخول العثمانيين مصر أبقى السلطان سليمان على إمارة جرجا فى يد الهوارة، وكانت خلعة الولاية على إمارة جرجا تصل إلى الأمير الهوارى، طالما كان الهوارة يقومون بجمع المال، والغلال المقررة للدولة وظلت إدارة جرجا فى يد الهوارة حتى عام (٩٨٣هـ/ ١٥٧٦م) حينما صدر فرمان بإقصائهم عن إمارة جرجا، لما رأته الدولة من تقصيرهم فى جمع الخراج، وأسندت إمارة جرجا إلى أحد البكوات المماليك، ولكن الهوارة استطاعوا عن طريق علاقاتهم الطيبة بالأهالى والإدارة أن يستعيدوا مكانتهم وسيطرتهم خلال القرن الثانى عشر الهجرى/ الثامن عشر الميلادى عشر الميلادى، وقد وصلت لذروتها فى عهد همام بن يوسف (انظر: عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم: المغاربة فى مصر فى العصر العثمانى، (٩٢٣ – ١٢١٣هـ/ ١٥١٧ – ١٧٩٨م)، المجلة التاريخية المغربية، تونس، ١٩٨٢، ص٣٥، ٣٦).

(cxciii) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجيق والكشاف والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين وألف، تحقيق، عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٤٠، ٤١؛ يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص٢٥٩ – ٢٦١؛ عبدالرحمن

بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ، جـ١، بولاق ١١٩٧هـ/ ١٨٧٩ – ١٨٨٠م، ص١٢٦، ١٢٧.

(cxciv) قابيجى باشى: كان لا يوجد فى الأصل أكثر من قابيجى باشى، أو كبير البوابين، ولكن لم يمض وقت طويل حتى ضوعف عدد من يشغلون هذا المنصب، وبمرور الوقت أنشئت أولاً أربعة من هذه المناصب، ثم عشرة، ثم ازداد العدد إلى مائة وخمسين، وكان قائدهم يسمى قابيجى باشى، أو رئيس كبار البوابين، وكان دخول هذه الفئة مقتصراً على أبناء البكوات والباشوات، وبعض الأعيان الآخرين، وكان من ضمن مهامهم تشريفاتية فى حفلات الاستقبال التى تجرى بالقصر، والبعثات ذات الأهمية الخاصة والسرية بوجه خاص مما كان يوفد إلى الولايات، وكان اثنا عشر عشر منهم يصاحبون السلطان فى ذهابه للمسجد أيام الجمعة (انظر: جب، وبون، المرجع الساق، جـ٢، ص٢٢٤).

(cxcv) البهنسا: كانت تعرف فى العصر العثمانى باسم ولاية البهنساوية، وفى عام (١١٣٣هـ/ ١٧٢١م) تم نقل مركز هذه الولاية إلى الفشن، لتوسطها بين بلاد الولاية، والبهنسا مدينة غربى النيل، تتبع حالياً مركز بنى مزار ، محافظة المنيا (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٣، ص١١٦، ٢١١، ٢١٢).

(cxcvi) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٤١.

(cxcvii) إيواظ بك: أصل اسمه عوض فحرفت بإعواج التركية إلى إيواظ، أو إيواز، فالتركية ليس بها الضاد، فأبدلت بما يسهل على الأتراك نطقها (انظر: عبدالرحمن الجبرتى، المصدر السابق، جـ١، ص١٢٦) وكان إيواظ بك من الشخصيات المهابة التى تمتعت بوضع سياسى فى مصر، وكان زعيماً لطائفة القاسمية، وقتل أثناء فتنة (١١٢٣هـ/ ١٧١١م) المعروفة بفتنة أفرنج أحمد (انظر: أحمد عبدالعزير على عيسى، المرجع السابق، ص٩٦ وما بعدها).

(cxcviii) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٤٢؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص١٢٧.

(cxcix) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٤٣، ٤٤ * الواحات: المقصود بها هنا الواحات البحرية التابعة لمحافظة قنا، وبلادها القديمة هى: الباويطى، والفرافرة، والقصر، أما البلاد الحديثة فهى: الحارة، والزبو، وعين الخير، ومنديشة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٤، ص٢٥٦، ٢٥٧).

(cc) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٤٥ – ٤٩؛ يوسف الملوانى، المصدر السابق، ص٢٦١.

(cci) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٤٩؛ ليلى عبداللطيف أحمد، المرجع السابق، ص١٥٤.

(ccii) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ص٢٦٣– ٢٦٤.

(ccii) Holt. P. M., Egypt, p92.

(cciii) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٢٦٩– ٢٧٠؛ محمد رفعت رمضان، المرجع السابق، ص٢١– ٢٢؛ جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٣٩.

(cciv) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، ص٣٩٧– ٤٣٧؛ ليلى عبداللطيف أحمد: الصعيد فى عهد شيخ العرب همام، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص١٤٢ وما بعدها؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٢٦؛

Holt. P. M., The Pattern, p.88.

(ccv) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ١، ص٤٧٩ وما بعدها؛ سيد رجب حراز: المدخل إلى تاريخ مصر الحديث والمعاصر من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى (١٥١٧– ١٨٨٢) دار النهضة المصرية، القاهرة ١٩٧٠، ص٢٧– ٢٨.

(ccvi) عبدالرحمن فهمى: المرجع السابق، ص٥٦٠.

(ccvii) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٧.

(ccviii) عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٤١٣.

(ccix) جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٨٩- ٢٩٠؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٣٩.

(ccx) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص١٩١؛ عبدالكريم رافق: المرجع السابق، ص٤١٦.

(ccxi) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص١٩٣- ١٩٤؛ عراقى يوسف محمد: المرجع السابق، ص١٥٠.

(ccxii) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص١٩٥ وما بعدها.

(ccxiii) نفسه:، جـ٢، ص٢٠١- ٢٠٢؛ جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٩٢- ٢٩٣؛

Holt. P. M., Egypt. p.110.

(ccxiv) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢١٤.

(ccxv) جلال يحيى: المرجع السابق، ص٢٩٥.

(ccxvi) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٢٧- ٢٣٥- ٢٥٤- ٢٥٤؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٤١.

(ccxvii) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٥٥- ٢٥٦؛ جلال يحيى: المرجع السابق، ص٣٠١- ٣٠٢؛ صلاح هريدى: دور الصعيد، ص٢٤٣.

(ccxviii) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٨١- ٢٨٥؛ ص٥٨؛ حسن عثمان: المرجع السابق، ص٢٨٤.

(ccxix) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، جـ٢، ص٢٨٧.

(ccxx) شارع باب الفتوح: يبدأ من باب الفتوح، وينتهى بضريح سيدى دويدار تجاه شارع بين السيارج، وعرف هذا الشارع بذلك لأن به باب الفتوح أحد أبواب القاهرة إلا أنه لم يكن في موضعه الآن، بل كان دونه (انظر: على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر والقاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، جـ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٧٦).

(ccxxi) محكمة الباب العالى: س ١٠٠٠٠٠ – ١٠٠١، ص٩٢، م ٣٧٠ بتاريخ ٢٢ جماد آخر ٩٥٤ هـ/ ٩ أغسطس ١٥٤٧ م.

(ccxxii) الإمام الشافعى: هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع السائب الشافعى القرشى رضى الله عنه، ولد بغزة عام ١٥٠ هـ/ ٧٦٧ م، و حمل من غزة إلى مكة وهو ابن سنتين فنشأ بها وقرأ القرآن الكريم (انظر: حسن عبد الوهاب، تاريخ المساجد الأثرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٠٦) وتوفي الشافعى بفسطاط مصر وحمل على الأعناق حتى دفن في مقبرة بنى زهرة أولاد عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى، وعرفت أيضاً بتربة أولاد بن الحكم. أما مسجده فيقع بالقرافة الصغرى حيث مشهد الإمام الشافعى بقرب جامع الإمام الليث، وقد أنشأه الأمير عبد الرحمن كتخدا في مكان المدرسة الصلاحية (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٥، ص٥٦ – ٥٩).

(ccxxiii) إسماعيل الإمبابى: هو إسماعيل بن يوسف الإمبابى، كان والده أحد الفقراء له سمعه وشهرة بناحية إمبابة، وله بها زاوية فنشأ إسماعيل، واشتغل بالفقه على مذهب الشافعى، وأقبل الناس على زيارته بعد موت أبيه وتبركوا به، وقد خصص له مولداً يحتفل به أهالى القاهرة، والجيزة كل عام، و كان مكان الاحتفال على نهر النيل من ناحية إمبابة حيث ضريحه. وإلى جانب ذلك كان يقام في زاويته الاحتفال بالمولد النبوى، وقد توفي عام ٧٩٠ هـ/ ١٣٨٨ م، ودفن بزاويته، أما ضريحه فهو عبارة عن قبه ملحقة بالركن الشرقى من مسجده (انظر: محمد الششتاوى، متنزهات القاهرة في العصرين المملوكى والعثمانى، دار الآفاق العربية، القاهرة، د. ت، ص٣١٩، ٣٢٠، هامش ٢٤).

(ccxxiv) المدرسة الأزكشية: تقع على رأس السوق المعروف بالخزوقيين، ويعرف اليوم بسويقة أمير الجيوش بناها الأمير سيف الدين أيازكوج الأسدي مملوك أسد الدين شيركوه (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ ٦، ص٢).

(ccxxv) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٠٥٢ – ١٠٠١، ص ١٧٧، ١٧٨، م٩٤٥ بتاريخ ١٩ شعبان ٩٧٥هـ/ ١٨ فبراير ١٥٦٨م.

(ccxxvi) نفسه: س ٠٠٠٠٧٢ ـ ١٠٠١، ص ٢٠٩، م ١١٦٣ بتاريخ ١٢ رجب ٩٩٢ هـ/ ٢٠ يوليو ١٥٨٤م.

(ccxxvii) باب زويلة: يقع في شارعه المنتمي إليه الذي أوله بوابة المتولي، وآخره أول شارع تحت الربع، وقام ببنائه عام ٤٨٥هـ/ ١٠٩٢م، الأمير بدر الجمالي. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ ٣، ص٢٠٢).

(ccxxviii) محكمة الباب العالي: ٠٠٠١٠٢ – ١٠٠١، ص ١٤٩، م ٦٢٠ بتاريخ ١٢ محرم ٩٩٨هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٥٨٩م.

(ccxxix) سويقة العزي: أوله من تقابل شارع جامع أصلان بنهاية شارع الدرب الأحمر بجوار جامع عارف باشا، وآخره شارع سوق السلاح بجوار حارة حثوات، وطوله أربعمائة وسبعون مترًا، عرف بذلك لأنه لما اختطت هذه الجهة عرفت هذه السويقة بالأمير عز الدين أيبك العزي نقيب الجيش أيام الملك الأشرف خليل قلاوون (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٢، ص٢٨٨).

(ccxxx) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠١٠٤ – ١٠٠١، ص ١٩١، م ٥١٤ بتاريخ ٤ رمضان ١٠٠٠ هـ/ ١٤ يونيو١٥٩٢م.

(ccxxxi) نفسه: نفس السجل. ص ٤٢٣، ٤٢٤، م ١٥٠٠ بتاريخ ١٥ محرم ١٠٠١ هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٥٩٢م.

(ccxxxii) نفسه: ٠٠٠١٠٣ – ١٠٠١، ص ٢٢٧، م ٨٣٣ بتاريخ ١١ صفر ١٠٠٦هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٥٩٧م.

(ccxxxiii) نفسه: س ٠٠٠١٠٥ – ١٠٠١، صفحة بدون رقم، م ٣٠٥ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٠٠٨هـ/ ٢ ديسمبر ١٥٩٩م.

(ccxxxiv) باب الشعرية: هناك باب الشعرية الصغير ويبدأ من شارع الطنبلي بجوار قنطرة العدوي وينتهي لشارع باب الشعرية الكبير وطوله مائتان وأربعون مترًا، أما باب الشعرية الكبير فيبدأ من آخر شارع مرجوش وينتهي لشارع أبي بدير ويقطعه الخليج المصري (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٧٢ – ٢٧٥).

(ccxxxv) جامع المغاربة: يقع هذا الجامع خارج باب الشعرية قرب جامع الدشطوطي والعدوي، ويظهر أن هذا الجامع هو الذي سماه المقريزي الكيمختي، وقال أنه يعرف اليوم بجامع الجنينة. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٥، ص ٢٧٧).

(ccxxxvi) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠١٠٨ – ١٠٠١، ص ٥٥، م ١٠١ بتاريخ ١٩ جماد ثاني ١٠١٣هـ/ ١٢ أكتوبر ١٦٠٤ م.

(ccxxxvii) درب الطاحون: يقع هذا الدرب بشارع مرجوش على جهة اليمين، وبه العديد من الدروب، علاوة على وجود سبيل على بابه. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص ١٢٦).

(ccxxxviii) جامع القاضي شرف الدين: يقع بخط الحمزاوي بحارة السبع قاعات. بناه جركسي وبه إيوانان ومنبر صغير وصحنه مفروش بالرخام وبه صهريج، وله أوقاف تقام شعائره من ريعها باسم بانيه شرف الدين الصغير، وأوقاف باسم ابنه محمد شمس الدين، وباسم أخيه عبد الجواد الفخري من عقارات بمصر، وأطيان بضواحيها وبالجيزية. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جــ٥، ص ٧٨).

(ccxxxix) السبيل: منشأة مائية أقيمت لتزويد عابري السبيل بالمياه، وقد كان إنشاؤه عادة جارية عند كل الملل منذ القدم، إلا أنها كانت بصفة أكثر عند المسلمين في معظم مناطق الشرق العربي، ولاسيما في الجهات قليلة الماء، ومن هنا لعبت الأسبلة دوراً مهماً في تقديم أهم خدمات الرعاية الاجتماعية لسكان هذه المناطق. (انظر: محمود حامد الحسيني: الأسبلة العثمانية بمدينة القاهرة (١٥١٧ – ١٧٩٨م) مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨، ص٩).

(ccxl) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٢٠٦ – ١٠٠١، ص ١٨١، م ٥٨٧ بتاريخ ٢٦ ذي الحجة ١٠٣١هـ/ ١ نوفمبر ١٦٢٢م.

(ccxli) نفسه: س ٠٠٠٢١١ – ١٠٠١، ص ٥٢، م ١٨١ بتاريخ ٢١ شوال ١٠٣٥هـ/ ١٦ يوليو ١٦٢٦م.

(ccxlii) نفسه: س ٠٠٠٢١٤ – ١٠٠١، ص ٣١٧، ٣١٨، م ١٠٢٤ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٠٣٨هـ/ ١٧ فبراير ١٩٢٩م.

(ccxliii) نفسه: س ٠٠٠٢٠٤ – ١٠٠١، ص ٢٨٩، ٢٩٠، م ٣٩٢ بتاريخ ١٥ جماد آخر ١٠٣٨ هـ/ ٩ فبراير ١٦٢٩م.

(ccxliv) نفسه: س ۰۰۰۲۱۹ – ۱۰۰۱، ص ۷۲۳، م ۱٤۳۰ بتاريخ غرة رجب ١٠٤٤هـ/ ٢١ ديسمبر ١٦٣٤م.

(ccxlv) محكمة القسمة العربية: س ۰۰۰۲۱۲ – ۱۰۰٤، ص ٥١١، م ٦٨٨ بتاريخ ١٩ ربيع آخر ١٠٦١هـ/ ١١ إبريل ١٦٥١م.

(ccxlvi) بركة الأزبكية: كانت هذه البقعة قبل بناء الأمير أزبك بها عمارته أرضاً خراب، وبها كيمان من روث المواشي علاوة على أشجار الأثل والسنط، واستمرت على ذلك إلى سنة (٨٨٠هـ/ ١٤٧٥م) فاستحسن الأتابكي أزبك أن يعمر هناك مناخاً لجماله، وكان سكنه قريباً منها، فلما عمر المناخ حلت له العمارة فبني القاعات، والدور، والمقاعد، ثم أحضر أبقاراً ومحاريث، وجرف ما احتاج إلى جرفه من الكيمان، ومهدها، وصارت بركة، وبنى حولها رصيفاً محيطاً بها، ثم شرع الناس في البناء عليها فبُنيت القصور الفخمة، وتزايدت العمائر، وصارت بلدة بانفرادها وأنشأ بها الأتابكي أزبك الجامع الكبير، ثم أنشأ حولها الربوع، والحمامات، والطواحين، والأفران، ثم سكن أزبك في تلك القصور إلى أن مات، فخربت بعد وفاته، وظلت على ذلك إلى زمن الخديو إسماعيل فقام بتنظيمها. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٤٩ – ٢٥١).

(ccxlvii) محكمة القسمة العربية:س ۰۰۰۲۱۹ – ۱۰۰٤، ص ٦٥، ٦٦، م ١٢٤ بتاريخ ٣ محرم ١٠٦٢هـ/١٦ ديسمبر ١٦٥١.

(ccxlviii) شارع ميدان القطن: يبدأ من شارع باب الشعرية وينتهي لشارع القنطرة بجوار سيدي عبد السلام وطوله مائتا متر. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص ٢٨٣).

(ccxlix) محكمة الباب العالي: ۰۰۰۲٦۱ – ۱۰۰۱، ص ٤٢٥، م ١٨٤٣ بتاريخ ٢١ صفر ١٠٦٧هـ/ ٩ ديسمبر ١٦٥٦م.

(ccl) شارع طولون: ابتداؤه من نهاية شارع الخضرية، وانتهاؤه الخلاء غربي القاهرة، وقد عرف بذلك لأن به جامع طولون. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٢، ص٣٠٨).

(ccli) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٣٠٥ – ١٠٠١، ص ٢٤، م ٦٤ بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٠٧٨هـ/ ٤ سبتمبر ١٦٦٧م.

(cclii) شارع الأزهر: أوله من نهاية شارع التبليطة بجوار جامع محمد بك أبي الذهب من الجهة القبلية، وآخره شارع الغريب وشارع الدراسة، وطوله مائتان وعشرون متراً. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٢، ص٢٥٥).

(ccliii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٣٠٥ – ١٠٠١، ص ١٦٦، م ٤٥٥ بتاريخ ٨ جماد أول ١٠٧٨هـ/ ٢٦ أكتوبر١٦٦٧م.

(ccliv) نفسه: س ٠٠٠٣١٩ – ١٠٠١، ص ٤٦٥، م ١٦٨٠ بتاريخ غرة ذي الحجة ١٠٨٥هـ/ ٢٦ فبراير ١٦٧٥م.

(cclv) محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠٣٠٨ – ١٠٠٤، ص ١٠٨، م ٢٦٨ بتاريخ غرة ربيع آخر ١٠٨٨هـ/ ٣ يونيو ١٦٧٧م.

(cclvi) حارة القطانين: تقع بالجهة اليسرى من شارع الدشطوطي، وبها خمس عطف هى: لطفي، الدودة، الصغيرة، الرحبة، الأخيرة. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص٢٦٥).

(cclvii) محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠٣١٣ – ١٠٠٤، ص ١٢٢، م ١٧٢ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٠٩٧هـ/ ٢ مارس ١٦٨٦م.

(cclviii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٣١٦ – ١٠٠١، ص ١١٩، ١٢٠، م ١٤٩ بتاريخ ١٢ صفر ١١٠٠هـ/ ٦ ديسمبر ١٦٨٨م.

(cclix) نفسه: س ٠٠٠٤٠٢ – ١٠٠١، ص ٢١، م ٣٧ بتاريخ ٥ محرم ١١١٠هـ/ ١٤ يوليو ١٦٩٨م.

(cclx) محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠٥٠٨ – ١٠٠٤، ص ٣٩، م ٧٩ بتاريخ ١٤ ذي الحجة ١١٤٥هـ/ ٢٩ مايو ١٧٢٣م.

(cclxi) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٤٦٢ – ١٠٠١، ص ١١٥، م ٢٢٢ بتاريخ ٨ جماد أول ١١٤٩هـ/ ١٤ سبتمبر ١٧٣٦م.

(cclxii) خط عرب قريش: يقع يمين شارع السكة القادرية. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ ٢، ص٣٠٤).،

(cclxiii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٤٦٢ – ١٠٠١، ص ٥٨، ٥٩، م ٩٢ بتاريخ ١٨ شوال ١١٧٩هـ/ ٣٠ مارس ١٧٦٦م.

(cclxiv) محكمة إسكندرية: س ٠٠١٤٥٥ – ١٠٢٩، ص ٣٠٧، م ٤٩٤ بتاريخ غرة ذي الحجة ١١٤٩هـ/١ نوفمبر ١٧٥٠م.

(cclxv) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٢٢٣ – ١٠٠١، ص ٨٨، م ١٧١ بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٠٤٩هـ/ ٨ أغسطس ١٦٣٩م.

(cclxvi) نفسه: نفس السجل، ص ٧٧، م ١٤٨بتاريخ٢٩ ربيع آخر١١٤٩هـ/ ٢٩ أغسطس ١٦٣٩م.

(cclxvii) محكمة الباب العالى: س ٠٠٠٠١٧ – ١٠٠١، ص ٣٥٢، م ٩٤٣ بتاريخ ١٢ شوال ٩٦٦هـ/ ١٨ يوليو ١٥٥٩م. ملحوظة تاريخ هذه المادة مدون قبلها بعدة صفحات.

(cclxviii) محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠٢١٢ – ١٠٠٤، ص ٥٩، م ٧٣ بتاريخ ١٧ جماد أول ١٠٦٠هـ/ ١٨ مايو ١٦٥٠م.

(cclxix) دير السيدة العذراء: يقع في المنطقة الواقعة بين دير البراموس ودير الأنبا مقار إلى الجنوب الشرقي من دير البراموس بوادي النطرون، ويبتعد عن دير الأنبا بيشوى الواقع في نفس المنطقة بمسافة خمسمائة متر، وتبلغ مساحته نحو فدان وستة عشر قيراطًا، وترجع نشأته إلى أواخر القرن الرابع الميلادي، وقد أطلق عليه اسم السيدة العذراء والدة السيد المسيح عليه السلام، وقد اشتهر أيضًا باسم دير السريان بسبب سكنى بعض الرهبان القادمين من سوريا (انظر: ماجد عزت، وادي النطرون في القرن التاسع عشر، دراسة تاريخية وثائقية، تقديم/ محمد عفيفي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٢٩١).

(cclxx) دير مقاريوس: يقع في الجنوب الشرقي لدير الأنبا بيشوى ودير السريان، وتبلغ مساحته نحو فدانين، وينسب الدير إلى القديس مقاريوس الكبير، وهو أغنى أديرة وادي النطرون بما يحويه من رفات البطاركة والقديسيين (انظر: ماجد عزت، المرجع السابق، ص ٢٩١).

(cclxxi) دير البراموس: يقع في الطرف الغربي لبحيرات النطرون، وتبلغ مساحته فدانين وثلاثة عشر قيراطًا ويعرف أيضًا بدير الروم نسبة لكل من ماكسيم ودوميس (انظر: عمر طوسون، وادي النطرون ورهبانه وأديرته ومختصر تاريخ البطاركة مذيل بكتاب تاريخ الأديرة البحرية (١٣٥٤ – ١٩٣٥م) صفحات من تاريخ مصر، العدد ١٩، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦، ص٨١، ماجد عزت، المرجع السابق، ص ٢٩٣).

(cclxxii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٣١٩ – ١٠٠١، ص ٤٢، م ١١٣ بتاريخ ٥ ربيع أول ١٠٨٥هـ/ ٩ يونيو ١٦٧٤م؛ نفسه: س ٠٠٠٤١٤ – ١٠٠١، ص٧٠، م ٢٤٤ بتاريخ ١٥ جماد آخر ١١١٥هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٧٠٣م؛

نفسه: س ٤٦٢ ٠٠٠ – ١٠٠١، ص ١٧، م ٢٧ بتاريخ ٥ شوال ١١٤٩هـ/ ٦ فبراير ١٧٣٧ م.

(cclxxiii) شارع الصليبة: ابتداؤه من جهة المنشية، وانتهاؤه أول شارع حدرة الحناء قبالة حارة بئر الوطاويط، وبه من جهة اليسار عطف وحارات. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٢، ص٣١٣).

(cclxxiv) محكمة الباب العالي: س ١٢ ٠٠٠٠٠ – ١٠٠١، ص ٢٥٥، م ١٤١١ بتاريخ ٦ شعبان ٩٩٢هـ/ ١١ أغسطس ١٥٨٤م.

(cclxxv) نفسه: س ١٧ ٠٠٠٠٠ – ١٠٠١، ص ٦٠٥، م ١١٨٤ بتاريخ ١٧ صفر ٩٩٧هـ/ ٦ يناير ١٥٨٩م.

(cclxxvi) نفسه: س ١٦٩ ٠٠٠ – ١٠٠١، ص ١٠٩، م ٣٩٤ بتاريخ ١١ جماد أول ١٠٢١هـ/ ١٠ يوليو ١٦١٢م.

(cclxxvii) محكمة القسمة العربية: س ١١٤ ٠٠٠ – ١٠٠٤، ص ١١٥ – ١١٧، م١٦٠ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٠٢٥هـ/ ١٣ يونيو ١٦١٦م.

(cclxxviii) نفسه: س ٤٠٢ ٠٠٠ – ١٠٠٤، ص ٥١٠، ٥١١، م ٢٩٩ بتاريخ ٢ ربيع ثانى ١١١١هـ/ ٢٧ سبتمبر ١٦٩٩م.

(cclxxix) محكمة إسكندرية: س ١١٥٨ ٠٠ – ١٠٢٩، ص٢٧٠، م ٨٣٣، غرة جماد أول ١١١٠هـ/ ٥ نوفمبر ١٩٦٨م.

(cclxxx) محكمة القسمة العربية: س ١٠٦ ٠٠٠ – ١٠٠٤، ص ١١، ١٢، م١٦، بتاريخ ٥ ربيع أول ١٠٠٨هـ/ ١٩ نوفمبر ١٥٩٩م.

(cclxxxi) شارع البكري: أوله من آخر شارع العتبة الخضراء، وآخر شارع مشتهر، ويقطعه شارع فؤاد من عند جامع الكخيا، وطوله أربعمائة وخمسون مترًا. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص ٣٨٧).

(cclxxxii) محكمة القسمة العربية: س٠٠٠١١٤ - ١٠٠٤، ص ١١١، ١١٢، م١٥٥ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٢٥هـ/ ١٦ مايو ١٦١٦م.

(cclxxxiii) نفسه: س٠٠٠١١٤ - ١٠٠٤، ص٤١٧، م ٣٩٢، بتاريخ غرة ذو القعدة ١٠٢٥ هـ/ ١٠ نوفمبر ١٦١٦م.

(cclxxxiv) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٢٠١ - ١٠٠١، ص ٤٠٧، م٣٧٨ بتاريخ ٦ شوال ١٠٢٥هـ/ ١٧ أكتوبر ١٦١٦م.

(cclxxxv) الدرب الأحمر: ابتداؤه من بوابة المتولي عند تقاطع الشوارع وانتهاؤه المفارق بأول شارع التبانة بجوار جامع عارف باشا، وبه جهة اليمين أربع عطف غير نافذة، ودرب اليانسية، وشارع المارداني. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٢، ص ٢٧٩).

(cclxxxvi) خان الخليلي: طوله مائتا متر، وبه عدة عطف يسلك منها لشارع السكة الجديدة، وبشارع سيدنا الحسين، وكذلك به عدة زوايا ووكائل. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٢، ص١٠٦).

(cclxxxvii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٣١٩ - ١٠٠١، ص ١١١، م ٣٤٠ بتاريخ غرة ربيع أول ١٠٨٥هـ/ ٥ يونيو ١٦٧٤م؛ محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠٣١٣ - ١٠٠٤، ص ٢١٣، ٢١٤، م ٢٩٨ بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ٢٣ فبراير ١٦٨٦م، محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٣٦١ - ١٠٠١،

ص ٢١٠، م ٣٤٠ بتاريخ ٢٨ صفر ١١٠٢هـ/ ٢٤ ديسمبر ١٦٩٠م، محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠٤٠٢ – ١٠٠٤، ص ٤٢٩، م ٧٢٣ بتاريخ ٢٦ شعبان ١١١١هـ/ ١٦ فبراير ١٧٠٠م.

(cclxxxviii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٤١٤ – ١٠٠١، ص ٢٧٨، م ٩٣٨ بتاريخ ٣ جماد آخر ١١٣٠هـ/ ٤ إبريل ١٧١٨م.

(cclxxxix) محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠٥٠٢ – ١٠٠٤، ص ١٩٦، م ٤١٥ بتاريخ ٢٢ جماد أول ١١٣٧هـ/ ٣١ يناير ١٧٢٥م.

(ccxc) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٥١٢ – ١٠٠١، ص٤٣٧، م ٥٢٤ بتاريخ ٦ ربيع أول ١١٦١هـ/ ٦ مارس ١٧٤٨ م.

(ccxci) نفسه: س ٠٠٠٦٥٨ – ١٠٠١، ص١٩، م، ٣ بتاريخ ١٣ رجب ١١٩٠ هـ/ ١٧ أغسطس ١٧٧٧م.

(ccxcii) باب الزهومة: كان باباً من أبواب القصر، ومنه يتم الدخول إلى مدرسة الحنابلة بالمدارس الصالحية، وقد سمى بباب الزهومة الزفر لأنه كان لا يدخل اللحم ولا حوائج الطعام إلا منه فاختص بهذا الاسم (انظر: ابن عبد الظاهر، أبو الفضل عبد الله: الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة، تحقيق/ أيمن فؤاد السيد، الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٨).

(ccxciii) محكمة الباب العالى: س ٠٠٠٦٦٧ – ١٠٠١، ص٦٩، ١٠٧ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١١٩٦ هـ/ ٣ مارس ١٧٨١م، نفسه: س٠٠٠٧٠٦ – ١٠٠١، ص١١٤، م ٢٦١ بتاريخ غرة جماد أول ١٢٠٢ هـ/ ٨ فبراير ١٧٨٨م.

(ccxciv) جامع صفية: يقع هذا المسجد بجهة الحبانية في حارة الداوودية عن شمال الذاهب من شارع محمد على إلى قلعة الجبل، وهو من إنشاء عثمان أغا ابن عبد الله أغات السعادة ثم آل بطريق شرعى لسيدته صفية (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٥، ص٩٤).

(ccxcv) محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠١٠٢ – ١٠٠٤، ص٣٩٠، م ٦١٣ بتاريخ ٢٩ رجب ١٠٠٣ هـ/ ٩ أبريل ١٥٩٥م.

(ccxcvi) محكمة الباب العالى: س٠٠٠١١٠ – ١٠٠١، ص٢٣٦، م ٧٢١ بتاريخ ١٧ رجب ١٠٠٤ هـ/ ١٧ مارس ١٥٩٦م؛ محكمة القسمة العربية: س ٠٠٠١١٤ – ١٠٠٤، ص١٠٥، ١٠٦، م ١٥٠ بتاريخ ١٠ جماد أول ١٠٢٥ هـ/ ٢٦ مايو ١٦١٦ م ؛ نفسه: س٠٠٠١٢٠ – ١٠٠٤، ص٣٧٩، م ٥٣٣ بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٠٣٤ هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٦٢٤ م.

(ccxcvii) نفسه: س ٠٠٠٢٠٤ – ١٠٠٤، ص٢٢٤، م ٤٠٧ بتاريخ ١٠ شعبان ١٠٤٥هـ/ ١٠ يناير ١٦٣٦ م.

(ccxcviii) نفسه: س٠٠٠٢١٢ – ١٠٠٤، ص٢٩٧، ٢٩٨، م ٣٨٦ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٠٦٠ هـ/ ٤ ديسمبر ١٦٢٠م.

(ccxcix) محكمة الباب العالى: س٠٠٠٣٧١ – ١٠٠١، ص١٦٤، م ٨١٢ بتاريخ ١٩ ربيع آخر ١١١٤ ه ـ/ ١٨ سبتمبر ١٧٠٢ م، نفسه: س ٠٠٠٤١٤، ١٠٠١، ص١٨٧، م ٦٧٦ بتاريخ غرة صفر ١١٣٠ هـ/ ٤ يناير ١٧١٨ م، محكمة القسمة العربية: س٠٠٠٥٠٨، ١٠٠٤، ص٢٢٩، م ٤٩٢ بتاريخ ١٨ ربيع آخر ١١٤٦ هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٧٣٣ م.

(ccc) محكمة إسكندرية: س١٣٥٨٠٠ – ١٠٢٩، ص٩٠، ٩١، م ١٦٣ بتاريخ ١٢ ربيع أول ١١٠٢ هـ/ ١٤ ديسمبر ١٦٩١ م.

(ccci) محكمة إسكندرية: س١٣٦٣٠٠ – ١٠٢٩، ص٢٠٦، م ٣٨٠ بتاريخ غرة شوال ١١٢٦ هـ/ ١٠ أكتوبر ١٧١٤م، نفسه: س١٤٥٩٠٠ – ١٠٢٩، ص ١٥٨، م ٢٤٨ بتاريخ غرة صفر ١١٦٣ هـ/ ١٠ يناير ١٧٥٠ م.

(cccii) محكمة إسكندرية: س١٣٦٣٠٠ – ١٠٢٩، ص٩١، م ١٦٢ بتاريخ ٣٠ جماد آخر ١١٢٨ هـ/ ١٥ يونيو ١٧١٦م ؛ نفسه: س ١٤٥٩٠٠٠ – ١٠٢٩، ص٢٠٥، م ٣٢٠ بتاريخ ١٠ جماد آخر ١١٦٣ هـ/ ١٧ مايو ١٧٥٠ م.

(ccciii) أبو قرقاص: قاعدة مركز أبو قرقاص، وهى من القرى القديمة، اسمها الأصلى بوقرقس، وكانت من توابع مركز المنيا، وفي سنة ١٨٩٧ أنشئ مركز سادس بمديرية المنيا باسم مركز أبو قرقاص (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ق ٢، جـ ٤، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص١٧٤).

(ccciv) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٠٠٥ – ١٠٠١، ص٧٥، م ٢٥١ بتاريخ ١٥ شعبان ٩٤٥هـ/ ٩ يناير ١٥٣٩م.

(cccv) برهتموش: من القرى القديمة التابعة لمركز أجا دقهلية. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص١٧٠).

(cccvi) طهطا: من المدن القديمة، وهى قاعدة مركز طهطا، إحدى مراكز مديرية جرجا، ولما أنشئ قسم طهطا سنة ١٨٢٩، جعلت مدينة طهطا قاعدة له،

وقد سمى مركز طهطا مطلع سنة ١٨٩٠. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٥، ص١٤٣، ١٤٤).

(cccvii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠١٠٤ – ١٠٠١، ص٦٦، م ١٩٤ بتاريخ ٣٠ رجب ١٠٠٠هـ/ ١٥ أبريل ١٥٩٢م.

(cccviii) قليوب: قاعدة مركز قليوب، وهى من القرى القديمة، وقد استمرت قليوب قاعدة للقليوبية إلى أن نقل منها ديوان المديرية، والمصالح الأميرية الأخرى إلى مدينة بنها سنة ١٨٥٠ مع بقاء المديرية باسم القليوبية، ولما أنشئ قسم قليوب سنة ١٨٢٦ أصبحت قليوب قاعدة له، وقد سمى مركز قليوب من سنة ١٨٧١. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص٥٧، ٥٨).

(cccix) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠١٠٩ – ١٠٠١، ص ١٢٩، م ٥٢٣ بتاريخ ٢٢ جماد آخر ١٠٠٣هـ/ ١٤ مارس ١٥٩٥م.

(cccx) بجام: تابعة الآن للقليوبية، وهى من المدن القديمة، وردت في قوانين ابن مماتي، وفي تحفة الإرشاد من أعمال الشرقية، وفي التحفة من أعمال ضواحي القاهرة. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص١٢).

(cccxi) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠١١٠ – ١٠٠١، ص ٢٥٩، م ٧٧٨ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٠٠٤هـ/ ٢٦ أبريل ١٥٩٦م.

(cccxii) بهتيت: أو بهتيم، وهى من القرى القديمة التابعة لمأمورية ضواحي مصر، وهى الآن تابعة للقليوبية. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص١٢).

(cccxiii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠١١٥ – ١٠٠١، صفحة بدون رقم، م ٣٠٧ بتاريخ ١٧ جماد أول ١٠٠٨هـ/ ٥ ديسمبر ١٥٩٩م.

(cccxiv) البهنساوية أو البهنسا: من القرى القديمة التابعة لمركز بني مزار، محافظة المنيا، وفي سنة ١٨٣٠ أصدر محمد على باشا أمرًا بتسمية البهنساوية باسم مأمورية الأقاليم الوسطى، على أن يضاف إليها بلاد مركزي المنيا وأبو قرقاص، وجعلت مدينة المنيا قاعدة لهذه المأمورية، وبذلك اختفي اسم البهنساوية من الأقسام الإدارية بمصر، وأصبحت البهنسا قرية من قرى مصر مركز بني مزار. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٤، ص٢١١، ٢١٢) وهذه القرى هى نمر البصل، اسنا وطندي، سفط رشين، دحطوط، المنشاوية، أقفماس، أبوج، البوش، يدهل، البسقنون، العيني، العساكر، تلت، باها، شمسطا، طنسابين، هللية، ببا الكبرى، الجندمة، هربشت، العيسى، شبرا النوبة. (انظر: محكمة الباب العالي، س ٠٠٠٢١٤، ص ٣٧٥، ٣٧٦، م ١٢٠٨ بتاريخ ٣٠ رجب ١٠٣٨هـ/ ٢٦ مارس ١٦٢٩م).

(cccxv) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٢١٤ – ١٠٠١، ص ٣٧٥، ٣٧٦، م ١٢٠٨ بتاريخ ٣٠ رجب ١٠٣٨هـ/ ٢٦ مارس ١٦٢٩م.

(cccxvi) أبو صير قوريدس أو أبو صير الملق: من القرى القديمة التابعة لمركز الواسطى محافظة بني سويف. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٤، ص١٢٥).

(cccxvii) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٢٢٣ – ١٠٠١، ص ١٥٩، ١٦٠، م ٣١٨ بتاريخ ١٤ رجب ١٠٤٩هـ/ ٨ ديسمبر ١٦٣٨م.

(cccxviii) البدقون: وردت في كتاب المسالك لابن خرداذبه، وفي كتاب البلدان لليعقوبي ضمن كور البحيرة. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق١، ص٢٨).

(cccxix) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٤١٤ – ١٠٠١، ص ٢٩٨، م ٩٩٧ بتاريخ غرة رجب ١١٣١هـ/ ٢٠ مايو ١٧١٩م.

(cccxx) جامع أزبك اليوسفي: يقع بشارع بركة الفيل على شمال الذاهب من الصليبة إلى البركة، أمر بإنشاءه السيفي أزبك اليوسفي سنة ٩٠٠ من الهجرة. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٤، ص١١٥).

(cccxxi) شبرامنت: من القرى القديمة التابعة لمركز الجيزة. (انظر: محمد رمزي، المرجع السابق، ق٢، جـ٤، ص١٥). * محكمة الباب العالي: س ٠٠٠٤١٨ – ١٠٠١، ص ٢٠٨، م ٣٠٩ بتاريخ ١١ رجب ١١٣٣هـ/ ٨ مايو ١٧٢١م.

(cccxxii) السبع قاعات: تقع على يسار شارع السمك القديم، وهى في الأصل دار الوزير علم الدين بن زنبور، وتتصل فيما بين درب بيبرس وحارة زويلة. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص ١٥٠).

(cccxxiii) محكمة الباب العالى: س٠٠٠٠٦٨ – ١٠٠١، ص١٧٨، م٨١٠ بتاريخ ١٣ رمضان ٩٨٩هـ/١١ أكتوبر١٥٨١ م.

(cccxxiv) محكمة الباب العالي: س ٠٠٠١١٣ – ١٠٠١، ص ٣٩٥ – ٣٩٨، م ٣٩٢ بتاريخ ٩ ربيع آخر ١٠٠٦هـ/ ١٩ نوفمبر ١٥٩٧م. (انظر: ملحق رقم ٤).

(cccxxv) شارع درب سعادة: يبدأ من آخر شارع اللبودية بجوار جامع السلطان جقمق، وينتهي لرأس حارة الحمام، عرف بأحد أبواب القاهرة الذي بناه القائد جوهر. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص١٩١).

(cccxxvi) محكمة الباب العالي: س ٤١٨ ٠٠٠ – ١٠٠١، ص ٢١٤، م ٧٤٥ بتاريخ ١٣ شوال ١١٣٣هـ/ ٧ أغسطس ١٧٢١م.

(cccxxvii) شارع الخرنفش: يبدأ من آخر شارع الأمشاطية من عند سبيل القصرين، وينتهي لشارع خميس العدس وحارة الشعراني. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص١٣١).

(cccxxviii) محكمة الباب العالي: س ١٠١ ٠٠٠ – ١٠٠١، ص ٣٩٠، م ١٧٠٨ بتاريخ غرة رجب ٩٩٥هـ/ ٧ يونيو ١٥٨٦م.

(cccxxix) شارع باب الوزير: أوله من نهاية شارع التبانة من عند جامع إبراهيم أغا، وآخره قبلي جامع أيتمش من تجاه حارة درب كحيل. (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٢، ص ٢٨٣).

(cccxxx) محكمة الباب العالي:س ٢٠٦ ٠٠٠ – ١٠٠١، ص ٢٨١، م ٩٨١ بتاريخ ٢٧ محرم ١٠٣٢هـ/١ ديسمبر ١٦٢٢م.

(cccxxxi) نفسه: س ١٧ ٠٠٠٠ – ١٠٠١، ص٣١٩، م٨٥١ بتاريخ ١٥ شوال ٩٦٦هـ/ ٢١ يوليو ١٥٥٩م.

(cccxxxii)محكمة الباب العالي: س١١٤ ٠٠٠ – ١٠٠١، ص١١٥ – ١١٧، م ١٦٠ بتاريخ ١٨ جماد أول ١٠٢٥هـ/ ٤ يونيو ١٦١٦م.

(cccxxxiii) نفسه: س٥١٢ ٠٠٠ – ١٠٠١، ص٢٥٤، م ٢٨٨ بتاريخ ١٤ ربيع آخر ١١٦٢هـ/ ٤ أبريل ١٧٤٨م.

(cccxxxiv) درب الجماميز أو شارع بشتاك: ابتداؤه من آخر شارع ضلع السمكة، وإنتهاؤه شارع اللبودية تجاه حارة إسماعيل بك، وكان يعرف في القديم بخط قبو الكرمانى (أنظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص٩١).

(cccxxxv) محكمة الباب العالى: س ٠٠٠٠٧٢ – ١٠٠١، ص٦٨، م٣٥٧ بتاريخ ١٨ جماد أول ٩٩٢هـ/ ٢٨ مايو ١٥٨٤م.

(cccxxxvi) نفسه: س٠٠٠٣٦١ – ١٠٠١، ص٢٩، م٨٩ بتاريخ ٨ محرم ١١٠٢هـ/ ١٣ أكتوبر ١٦٩٠م؛ محكمة القسمة العربية: س٠٠٠٤١٩ – ١٠٠٤، ص٤٠٨، م٧٣٠ بتاريخ ١٦ رجب ١١٣٢هـ/ ٢٤ مايو ١٧٢٠م؛ نفسه: نفس السجل، ص٧٠١، ٧٠٢، م١٢٦٧ بتاريخ ٢ ذى الحجة ١١٣٢هـ/ ١٥ أكتوبر ١٧٢٠م.

(cccxxxvii) محكمة الباب العالى: س٠٠٠٥٠٦ – ١٠٠١، ص٤٤٧، ٤٤٨، م ٥٩٨ بتاريخ٢٢ ذى القعدة ١١٥٩هـ/ ٩ ديسمبر١٧٤٦م.

(cccxxxviii) حارة المدابغ: تقع يسار شارع سوق العصر، يتوصل منها لحارة القتلى، وبها سبع عطف، وضريح، وأربعة وكائل، والعديد من بيوت الأمراء (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص٢٣٩).

(cccxxxix) محكمة القسمة العربية: س٠٠٠١١٤ – ١٠٠٤، ص٧٢، ٧٣، م٩٠ بتاريخ عزة جماد أول ١٠٢٥هـ/ ١٧ مايو ١٦١٦م.

(cccxl) محمد حرب: البوسنة والهرسك من الفتح إلى الكارثة، المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى، سلسلة بلدان العالم الإسلامى، رقم (١) القاهرة، ١٩٩٣، ص٩- ١٦.

(cccxli) يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، المجلد الأول، ترجمة/ عدنان محمود سلمان، مراجعة وتنقيح/ محمود الأنصارى، مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا، ١٩٨٨، ص١١٧.

(cccxlii) يلماز أوزتونا: المرجع السابق، ص١٥٣؛ نويل مالكوم: البوسنة، ترجمة/ عبدالعزيز توفيق جاويد، الألف كتاب الثانى، العدد (٢٧٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص٧٧.

(cccxliii) أمير الخزنة: عرف فائض واردات مصر على مصاريفها بالخزينة الإرسالية، وهو المال المرسل للسلطان، وقد اختص أحد البكوات الصناجق؛ ويعرف بأمير الخزنة بمصاحبة الأموال المرسلة للسلطان، وكان هذا المنصب دوريًا يتولاه البكوات الصناجق بالتناوب كمنصب أمير الحج (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٣٥٧ وما بعدها).

(cccxliv) عبدالكريم رافق: بلاد الشام ومصر من الفتح العثمانى إلى حملة نابليون بونابرت (١٥١٦ – ١٧٩٨) الطبعة الثانية، دمشق، ١٩٦٨، ص٢٧٧.

(cccxlv) السلحدار: أنشئ هذا المنصب فى أيام بايزيد الأول (٧٩٢ – ٨٠٥هـ/ ١٣٨٩ – ١٤٠٢) وكان من أهم أعماله المحافظة فى داخل السراى على سيف السلطان، وبندقيته، وقوسه، ودرعه، علاوة على مصاحبته للسلطان فى رحلات الصيد، وعليه أثناء الصيد أن يعد المائدة السلطانية، وما زالت درجته تسمو حتى كان يعين – إذا ترك الخدمة فى السراى – فى درجة وزير، وكان القانون يقضى بترقية الجوخدار – وهو طبقًا للتسلسل الوظيفى يلى السلحدار – مباشرة إلى منصب السلاحدارية إذا شغر هذا المنصب، وكان السلحدار يرقى أيضًا إلى أغاوية الإنكشارية، وكان السلحدار يجتمع يوميًا بالسلطان، وقد ألغى هذا المنصب عام ١٢٤٧هـ/ ١٨٣٠م، وألغيت أيضًا السلاحداريات الموجودة فى مكاتب الوزراء ورجالات الدولة (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص٢٧، ٢٨).

(cccxlvi) يوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب (٩٢٣ – ١١٣١هـ/ ١٥١٧ – ١٧١٩م) تحقيق/ إبراهيم يونس محمد سلطح، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب الإسكندرية، قسم التاريخ، عام ١٩٨١، ص٢٣٢.

(cccxlvii) أحمد الدمرداشى كتخدا غزبان: كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة فى أخبار ما وقع بمصر فى دولة المماليك من الصناجق والكشاف والسبعة أوجاقات وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين ومائة وألف، تحقيق/

عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٩، ص٢٤، ٢٦.

(cccxlviii) أحمد شلبى بن عبدالغنى الحنفى المصرى: أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات، تحقيق/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، مكتبة الخانجى، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٦٤؛ يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص٤٠٨.

(cccxlix) أحمد شلبى بن عبدالغنى: المصدر السابق، ص٢٩١.

(cccl) أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص١٥٤.

(cccli) يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص١٩٨؛ أحمد شلبى بن عبدالغنى: المصدر السابق، ص١٥٥.

(ccclii) أحمد شلبى بن عبدالغنى: المصدر السابق، ص١٨٢، ١٨٥؛ أحمد الدمرداشى كتخدا عزبان: المصدر السابق، ص٧.

(cccliii) يوسف الملوانى: المصدر السابق، ص٣٠٢ * كان يوجد بيتين للقاسمية هما الشنبية الذى أسسه إبراهيم بك أبو شنب، والثانى الايواظية الذى أسسه ايواظ بك القاسمى، وكثيراً ما دار الصراع بين هذين البيتين، لمزيد من التفاصيل (انظر: أحمد عبدالعزيز على عيسى، الصراع بين البيوتات المملوكية فى مصر العثمانية، رسالة ماجستير غير منشورة، آداب دمنهور قسم التاريخ عام ٢٠٠١، ص١٠٨- ١١٥).

(cccliv) إبراهيم بن أبى بكر الصوالحى العوفى الحنبلى: تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، تحقيق/ عبدالرحيم عبدالرحمن عبدالرحيم، المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، القاهرة، ١٩٨٦، ص٩٤.

(ccclv) عبدالرحمن بن حسن الجبرتى: عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، الجزء الأول، بولاق ١١٩٧هـ/ ١٨٧٩ - ١٨٨٠م، ص١٢٤.

(ccclvi) يلماز أوزتونا: المرجع السابق، ٥٦٢- ٥٦٥.

(ccclvii) يوسف الملوانى: المصدر السابق، صفحات ٢٧٧، ٣٥٨، ٣٥٩؛ عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٤١.

(ccclviii) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٧٦.

(ccclix) أحمد الدمرداشى: المصدر السابق، ص٦.

(ccclx) عبدالرحمن الجبرتى: المصدر السابق، الجزء الأول، ص١٧٦.

(ccclxi) سردار: من الفارسية سر بمعنى الرأس، ودار بمعنى صاحب، والسردار القائد. وكان فى الدولة العثمانية سردارية صغار، فقد كان أغا الإنكشارية يعين سردارات يقومون بأمور الضبط والربط فى المراكز الصغيرة، وكان يقال للواحد منهم سردار الإنكشارية، وكان العثمانيون يطلقون (سردار علما) على أشهر العلماء وعلى معلم السلطان (انظر: أحمد السعيد سليمان، المرجع السابق، ص١٢٧- ١٢٩).

(ccclxii) جوربجى: تركية من الأصل الفارسى (شور) بمعنى لذيد وملح و(با) بمعنى الطعام المطهو، وقد عرف لهذا اللقب استعمالان أولهما مدنى ويطلق على الأعيان فى المدن التركية الصغيرة الذين كان من واجبهم استضافة الأغراب المارين بهذه البلاد، أما الأخير فهو عسكرى وكان يطلق على قائد أورطة الإنكشارية، وقد عرف هذا الأوجاق داخل أوجاقات السباهية (الجنولليان – التفنكجيان – الجراكسة) وكذلك امتد إلى الأوجاقات الأخرى ومن أبرزها الإنكشارية (انظر: مصطفى بركات، المرجع السابق، ١٩٠، ١٩١).

(ccclxiii) محكمة رشيد: س٣٠، ص٢٢٢، م٨٨٣ بتاريخ ٢١ جماد أول ١٠١٤هـ/ ٤ أكتوبر ١٦٠٤م.

(ccclxiv) نفسه: س٨٩، ص١١١، م٢٢٤ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٠٨٨هـ/ ١٤ يوليو ١٦٧٧م.

(ccclxv) محكمة القسمة العسكرية: س٧٧، ص١٤٧، م١٨١ بتاريخ ٢١ شوال ١٠٩٣م/ ٢٣ أكتوبر ١٦٨٢م.

(ccclxvi) محكمة رشيد: س١٠٠، ص٥٨٢، م٩٠٢ بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١١٠٥هـ/ ٣ يوليو ١٦٩٤م.

(ccclxvii) محكمة القسمة العسكرية: س ٨٢، ص٣٨٨، م٥٣٢ بتاريخ ٢٠ شوال ١١١٠هـ/ ٢٢ مارس ١٦٩٩م.

(ccclxviii) الدشت: محفظة ٢٢٤، ص٦٢٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٣ رمضان ١١٢٢هـ/ ٢٦ نوفمبر ١٧٠٩م.

(ccclxix) الدشت: محفظة ٢٢٤، ص٦٠٧، مادة بدون رقم بتاريخ ٨ شوال ١١٢٢هـ/ ١١ ديسمبر ١٧٠٩م.

(ccclxx) نفسه: نفس المحفظة، ص٦٥٠، مادة بدون رقم بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١١٢٢هـ/ ١٩ يناير ١٧١٠م.

(ccclxxi) محكمة قناطر السباع: س١٤٠، ص١٥٢، م٤٩٤ بتاريخ ١٨ جماد أول ١١٢٥هـ/ ١٢ يونيو ١٧١٣م.

(ccclxxii) محكمة رشيد: س ١١٨، ص٥١، م٧٤ بتاريخ غاية ذى الحجة ١١٢٧هـ/ ٢٩ ديسمبر ١٧١٥م.

(ccclxxiii) نفسه: س١٤١، ص١٨٣، م٢٣٤ بتاريخ ١٤ شوال ١١٤٨هـ/ ٢٧ فبراير ١٧٣٦م.

(ccclxxiv) نفسه: س١٥٥، ص٣٤٤، م٤٦٣ بتاريخ غاية محرم ١١٦٧هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٧٥٣م.

(ccclxxv) اسقاطات القرى: س٥، ص١٩، م٣٣ بتاريخ ١٦ ربيع آخر ١١٦٤هـ/ ١٣ مارس ١٧٥١م.

(ccclxxvi) الدشت: محفظة ٢٧٠، ص٣٨٦ مادة بدون رقم بتاريخ ٩ شعبان ١١٧٣هـ/ ٢٥ مايو ١٧٦٠م.

(ccclxxvii) محكمة رشيد: س٩٥، ص٢٩١، م٦٦٦ بتاريخ ٦ شوال ١٠٩٧هـ/ ٢٦ أغسطس ١٦٨٦م.

(ccclxxviii) نفسه: س١٠٠، ص٦٩٩، م١٠٦٩ بتاريخ ١٢ صفر ١١٠٦هـ/ ٢ أكتوبر ١٦٩٤م.

(ccclxxix) اسقاطات القرى: س١، ص١٦، م٦٠ بتاريخ ١٣ ربيع ثانى ١١٤١هـ/ ١٦ نوفمبر ١٧٢٨م.

(ccclxxx) نفسه: نفس السجل، ص١٨٢، مادة بدون رقم بتاريخ ١٦ جماد آخر ١١٤١هـ/ ١٧ يناير ١٧٢٩م.

(ccclxxxi) نفسه: نفس السجل، ص١٧٨، مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ جماد أول ١١٤٢هـ/ ٦ ديسمبر ١٧٢٩م.

(ccclxxxii) محكمة رشيد: س١٦٤، ص٤٨، م٥٤ بتاريخ ١٥ شعبان ١١٧٢هـ/ ٣ أبريل ١٧٥٩م.

(ccclxxxiii) محكمة القسمة العسكرية: س٧٧، ص١٤٧، م١٨١، بتاريخ ٢١ شوال ١٠٩٣هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٦٨٢م.

(ccclxxxiv) محكمة رشيد: س١٠٣، ص٧٩، م١٠٣ بتاريخ ١١ ربيع ثانى ١١٠٦هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٦٩٤م.

(ccclxxxv) اسقاطات القرى: س١، ص١٧، م٦٤ بتاريخ ١٣ ربيع ثانى ١١٤١هـ/ ١٦ نوفمبر ١٧٢٨م.

(ccclxxxvi) محكمة رشيد: س١١٨، ص١٧٥، م٢٤٧ بتاريخ ١٤ جماد أول ١١٢٨هـ/ ٦ مايو ١٧١٦م.

(ccclxxxvii) محكمة إسكندرية: س٨٩، ص٢٩٩، م٣٩٤ بتاريخ غرة ذى العقدة ١١٧٣هـ/ ١٥ يوليو ١٧٦٠م.

(ccclxxxviii) نفسه: نفس السجل، ص٣٢٢، م٤٢٣ بتاريخ أواسط ذى القعدة ١١٧٣هـ/ ٣٠ يوليو ١٧٦٠م.

(ccclxxxix) محكمة إسكندرية: س٧٥، ص٩٢، ٩٣، م١٠٥ بتاريخ ١٥ ذى القعدة ١١٤٨هـ/ ٢٧ مارس ١٧٣٦م.

([cccxc]) محكمة رشيد: س٩٥، ص٩٤، م١٦٨ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ١٧ أبريل ١٦٨٦م.

([cccxci]) نفسه: س١٠٤، ص٤٧، م٧٤ بتاريخ ٢٥ جماد آخر ١١٠٨هـ/ ١٩ يناير ١٦٩٧م.

([cccxcii]) نفسه: س١٠٨، ص١٨٢، م٢٥٩ بتاريخ ١٥ رجب ١١١٣هـ/ ١٦ ديسمبر ١٧٠١م.

([cccxciii]) نفسه: س١٠٩، ص٣٧١، م٥٥٧ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١١٦هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٧٠٤م.

([cccxciv]) نفسه: س١١٢، ص١٤٤، م٢٢٠ بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١١٢٠هـ/ ١٥ يونيو ١٧٠٨م.

([cccxcv]) نفسه: نفس السجل، ص٢٧٢، م٤٢٠ بتاريخ ١٧ شوال ١١٢٠هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٧٠٨م.

([cccxcvi]) نفسه: س١٢٧، ص١٢٣، م١٨٦ بتاريخ ٩ رمضان ١١٣٤هـ/ ٢٣ يونيو ١٧٢٢م.

([cccxcvii]) نفسه: س١٣٣، ص١٩٧، م٤٠٩ بتاريخ ٢٢ شعبان ١١٣٨هـ/ ٢٥ أبريل ١٧٢٦م.

([cccxcviii]) نفسه: س١٣٦، ص٩٨- ١٠٢، م١٤٥ بتاريخ غرة ذى الحجة ١١٤١هـ/ ٢٨ يونيو ١٧٢٩م.

([cccxcix]) محكمة إسكندرية: س٩٢، ص٢٩٥، م٣٨٤ بتاريخ ١٥ صفر ١١٨١هـ/ ١٣ يوليو ١٧٦٧م.

([cd]) اسقاطات القرى: س١، ص٢٠١، مادة بدون رقم بتاريخ ١٣ شعبان ١١٤٢هـ/ ٣ مارس ١٧٣٠م.

([cdi]) محكمة القسمة العسكرية: س٧٩، ص٦٣، م٩٩ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ٨ أبريل ١٦٨٦م.

(cdii) اسقاطات القرى: س١، ص١٥٩، مادة بدون رقم بتاريخ غرة جماد أول ١١٤٢هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٧٢٩م.

(cdiii) محكمة القسمة العسكرية: س٨٢، ص٣٨٨، م٥٣٢ بتاريخ ٢٠ شوال ١١١٠هـ/ ٢٢ مارس ١٦٩٩م.

(cdiv) محكمة رشيد: س١٤١، ص٢٥، م٣٦ بتاريخ ٢٧ ربيع أول ١١٤٨هـ/ ١٦ سبتمبر ١٧٣٥م.

(cdv) محكمة إسكندرية: س٩٢، ص٢٢٧، م٣١١ بتاريخ ١٠ ربيع ثانى ١١٨٠هـ/ ١٥ سبتمبر ١٧٦٦م.

(cdvi) الدشت: محفظة ٢٣٢، ص٢٤، مادة بدون رقم بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١١٣٤هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٧٢٢م.

(cdvii) شختور: جمعها شخاتير، وكانت تستخدم فى البحر المتوسط والنيل، وكان عملها فى النيل يقوم على نقل البضائع والركاب، وفى النــزهات والأعياد (انظر: درويش النخيلى، السفن الاسلامية على حروف المعجم، الإسكندرية، ١٩٧٤، ص٧٤، ٧٥).

(cdviii) الدشت: محفظة ١٠٠، ص٢٧٦، مادة بدون رقم بتاريخ ١٦ ربيع أول ٩٩٥هـ/ ٢٤ فبراير ١٥٨٦م.

(cdix) غراب: الجمع أغربة وغربان وهى من المراكب الحربية التى استعملها المسلمون والفرنج فى العصور الوسطى، وهى من أهم سفن الأسطول العثمانى، ومنها الصغير والكبير، وكانت تستخدم أيضًا فى نقل الأشخاص والسلع (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص١٠٩– ١١٢).

(cdx) محكمة رشيد: س١٥، ص٢٤٨، م٤١٥ بتاريخ ١٣ صفر ٩٩٦هـ/ ١٣ يناير ١٥٨٨م.

(cdxi) شايقة: جمعها شايقات، وهى سفينة شراعية من نوع ثقيل استعملها الأتراك واليونانيون والإيطاليون فى القرنين السابع عشر والثامن عشر فى نقل

الأشخاص والبضائع، واستخدمت كإحدى القطع الحربية (انظر: درويش النخيلى، المرجع السابق، ص٦٤).

(cdxii) محكمة رشيد: س١٠٩، ص٨٦، م١٤٥ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١١١٥هـ/ ٥ أغسطس ١٧٠٣م.

(cdxiii) وكالة محمد باشا: المقصود بها وكالة محمد باشا قول قران (١٠١٦ – ١٠٢٠هـ/ ١٦٠٧ – ١٦١١م) وتقع شمال شرقى مسجد الجندى برشيد، ويحدها من الغرب شارع السوق العمومى، وقد ألحق بالوكالة دكاكين تطل على ذلك الشارع، وكان يتم تأجير الوكالة للتجار بواسطة ناظر الوقف (انظر: نيفين مصطفى حسن، رشيد فى العصر العثمانى، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٣١٧).

(cdxiv) محكمة رشيد: س١١٢، ص١٥٥، م٢٣٤ بتاريخ ٣ ذى القعدة ١١٢٦هـ/ ١٠ نوفمبر ١٧١٤م.

(cdxv) محكمة قناطر السباع: س١٣٦، ص١٧١، م٦٨٠ بتاريخ ربيع آخر ١٠٩٠هـ/ ٢٩ مايو ١٦٧٩م.

(cdxvi) نفسه: س١١٢، ص٢٧٢، م٤٢٠ بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١١٢٠هـ/ ١٥ يونيو ١٧٠٨م.

(cdxvii) محكمة رشيد: س١١٨، ص١٧٥، م٢٤٧ بتاريخ ١٤ جماد أول ١١٢٨هـ/ ٦ مايو ١٧١٦م.

(cdxviii) محكمة رشيد: س٣٨، ص٢٦٣، م١٦٨ بتاريخ ٢٣ جماد آخر ١٠٢٦هـ/ ٢٨ يونيو ١٦١٧م.

(cdxix) الدشت: محفظة ٢١٤، ص٢٨١، مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ ربيع أول ١١٠٩هـ/ ٣٠ يوليو ١٦٩٧م.

(cdxx) محكمة القسمة العسكرية: س٨٣، ص٢٩٣، م٣٠٢ بتاريخ غرة جماد أول ١١١١هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٦٩٩م.

(cdxxi) محكمة رشيد: س١٢٨، ص٤٢، م٥٦ بتاريخ ١٠ محرم ١١٣٥هـ/ ٢١ أكتوبر ١٧٢٢م.

(cdxxii) نفسه: س١٣٨، ص١٨٤، ١٨٥، م٢٤٨ بتاريخ ٥ رجب ١١٤٥هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٧٣٣م.

(cdxxiii) نفسه: س١٦٧، ص٢٤، ٢٥، م١٩ بتاريخ غاية ذى الحجة ١١٨٣هـ/ ٢٧ أبريل ١٧٧٠م.

(cdxxiv) قرش: هو تعريب لـ (Groshen) الألمانية، وهى تعنى (Piastre) أى النقد الأسبانى الفضة الذى بُدئ ضربه وتداوله فى مطلع القرن السادس عشر، ثم استقر فى التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى، فأطلق عليه (غرش) و(قرش) وقد ضرب هذا النقد فى تركيا لأول مرة فى عهد السلطان سليمان الثانى (١٠٩٩ – ١١٠٢هـ/ ١٦٨٧ – ١٦٩٠م) وفى مصر ضربت القروش فى عهد على بك الكبير لأول مرة سنة (١١٨٣هـ/ ١٧٦٩م) وكانت نوعين مجوز وقيمته عشرة أنصاف، والمفرد وقيمته خمسة أنصاف، وقد قام محمد بك أبوالذهب سنة (١١٨٦هـ/ ١٧٧٢م) بإبطال القروش التى كانت تحمل اسم علامة على بك، ولكن الفرنسيين، أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش، واستمر القرش يضرب فى مصر بقيمة تقدر بأربعين نصف فضة، وفى عام ١٩١٦ حددت قيمة القرش بعشر مليمات، وأصبح المليم هو أصغر وحدات النقود فى مصر (انظر" عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٤، ٥٧٥).

(cdxxv) محكمة دمياط: س٤٧، ص٢١٩، م٤٣١ بتاريخ ٢١ رجب ١٠١٧هـ/ ٣١ أكتوبر ١٦٠٨م.

(cdxxvi) محكمة رشيد: س١٠٠، ص٥٨٢، م٩٠٢ بتاريخ ١٠ ذى القعدة ١١٠٥هـ/ ٣ يوليو ١٦٩٤م.

(cdxxvii) ديروط: من البلاد القديمة، وتعرف بديروط الشريف، وهى قاعدة مركز ديروط محافظة أسيوط (انظر: محمد رمزى، القاموس الجغرافى للبلاد المصرية

من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، ق٢، جـ٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص٩، ٤٧).

(cdxxviii) إردب: مكيال مصرى يتألف من وست ويبات كل ويبة ثمانية أقداح كبيرة أو ستة عشر قدحًا صغيرًا ثم ارتفع وزنه فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى ستة وتسعين قدحًا صغيرًا. وقد تضاربت الآراء حول تحديد مقداره فقد يكون ١٨٢ لترًا تقريبًا، أو ١٨١,٧٣٥ لترًا، وهو فى الوقت الحالى يساوى ١٩٨ لترًا (انظر: فالترهنتس، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها فى النظام المترى، ترجمة كامل العسيلى، منشورات الجامعة الأردنية، الطبعة الثانية، ١٩٧٠، ص٥٨).

(cdxxix) محكمة رشيد: س١٠٩، ص٣٧١، م٥٥٧ بتاريخ ٢٥ جماد أول ١١١٦هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٧٠٤م،

(cdxxx) الدشت: محفظة ٢٢٤، ص٦٠٧، ٦٠٨ مادة بدون رقم بتاريخ ٨ شوال ١١٢٢هـ/ ٣٠ نوفمبر ١٧١٠م.

(cdxxxi) محكمة رشيد: س١٢٧، ص٢٩٧، م٤٣٨ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١١٣٤هـ/ ١٥ مارس ١٧٢٢م.

(cdxxxii) ريال: هو الريال الحجر الأبى طاقة. وكان الأسبان أول من تدالوا هذا النقد فى الأسواق التجارية، وأطلق الريال فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة فرنسية، وأسبانية وهولندية، وألمانية، ونمساوية، والريال النمساوى أطلق عليه فى مصر الريال أبو طاقة نسبة إلى النافذة أو الطاقة المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال (انظر: عبدالرحمن فهمى، المرجع السابق، ص٥٧٨).

(cdxxxiii) محكمة رشيد: س١٣٣، ص٢٩٧، م٤٠٩ بتاريخ ٢٢ شعبان ١١٣٨هـ/ ٢٥ أبريل ١٧٢٦م.

(cdxxxiv) فردة بن أو فرق بن: زنبيل يسع ٣,٥ قنطار (انظر: ليلى عبداللطيف، الإدارة فى مصر، ص٤٥١).

(cdxxxv) قنطار: وحدة من وحدات الوزن كانت تعادل فى العصور الوسطى ٩٦,٧ كجم، ثم أصبح فى القرن السابع عشر وبالتحديد سنة ١٦٦٥م، ١٢٠ كجم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٤٠- ٤٢).

(cdxxxvi) رطل: وحدة من وحدات الوزن ترجع إلى ما قبل الإسلام، وتختلف باختلاف البلاد والأزمان، فالرطل فى مصر الحديثة موحد يساوى ١/ ١٠٠ من القنطار ١٢ أوقة = ١٤٤ درهماً = ٤٤٩,٤٨ جم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٣٠، ٣١).

(cdxxxvii) محكمة رشيد: س١٠٠، ص٣٧٨، م٤٣٦ بتاريخ ١٩ صفر ١١٠٥هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٦٩٣م،

(cdxxxviii) نفسه: س١٠٣، ص٣٠٤، ٣٠٥، م٤٦٢ بتاريخ غرة ذى الحجة ١١٠٦هـ/ ١٣ يوليو ١٦٩٥م.

(cdxxxix) محكمة إسكندرية: س٦٥، ص٧٨، م١٤٨ بتاريخ ١٣ ربيع أول ١١٣٠هـ/ ١٦ مارس ١٧١٧م.

(cdxl) محكمة رشيد: س١٠٣، ص١٢٧، م١٦٨ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١١٠٦هـ/ ١٤ يناير ١٦٩٤م.

(cdxli) نفسه: س١٣٣، ص٢٩٣، م٤٠٠، بتاريخ ٢٠ شعبان ١١٣٨هـ/ ٤ نوفمبر ١٧٠٨م.

(cdxlii) قناطر السباع: المقصود به شارع السيدة زينب وأوله من قنطرة السيدة، وآخره بوابة الخلاء بجوار جامع الحبيبى، وقنطرة السيدة هى التى سماها المقريزى قناطر السباع، وأول من أنشأها الملك الظاهر ركن الدين بيبرس، ونصب عليها سباعاً من الحجارة، لذا أطلق عليها قناطر السباع (انظر: على باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة، ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، الجزء الثالث، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص١٥٥).

(cdxliii) محكمة القسمة العسكرية: س٨٣، ص٣١٠، م٤٠٨ بتاريخ ٢٦ رجب ١١١١هـ/ ١١ يناير ١٧٠٠م.

(cdxliv) الدشت: محفظة ٢٥٤، ص٦٥، مادة بدون رقم بتاريخ ١٨ ذى القعدة ١١٢٢هـ/ ٨ يناير ١٧١١م.

(cdxlv) محكمة رشيد: س١٥٢، ص٢٢٠، م٢٦٨ بتاريخ ٦ ربيع ثانى ١١٦٠هـ/ ١٧ أبريل ١٧٤٧م.

(cdxlvi) نفسه: س١٢٤، ص١١٨، م١٥٩ بتاريخ غرة محرم ١١٣٢هـ/ ١٤ نوفمبر ١٧١٩م.

(cdxlvii) الدشت: محفظة ٣٣٢، ص٤٦٦، م٥٨٣ بتاريخ غرة ربيع أول ١٢٠٦هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٧٩١م.

(cdxlviii) الدلالين: ترادفت الدلالة مع كلمتى السمسرة والمثمنين وارتبطت الدلالة بنوع السلعة، فعرف البعض بأنه الدلال فى الرقيق الأبيض والأسود، والدلال فى البطيخ وغيره. وقد ترد الكلمة أحيانًا بما يفيد التجارة حيث وصف البعض بأنه الدلال فى البقجة وهى البضاعة التى يطوف بها على المستهلكين كذلك الدلالين فى الأسباب (انظر: عبدالحميد حامد سليمان، مقاطعة الخردة وتوابعها دراسة التنظيم المالى والضرائبى للحرف الهامشية والبسيطة فى مصر العثمانية، كلية التربية بدمياط، جامعة المنصورة، ٢٠٠٠، ص٥٣).

(cdxlix) الدشت: محظفة ٣٣٨، ص٤٤٩، م٦٢٠ بتاريخ غرة محرم ١٢١٠هـ/ ١٨ يوليو ١٧٩٥م.

(cdl) محكمة رشيد: س٥٤، ص٣٤٤، م٧٠٧ بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٠٤٦هـ/ ١٨ أغسطس ١٦٣٦م.

(cdli) نفسه: س٨٩، ص٣، ٤، م٧ بتاريخ ٤ محرم ١٠٨٨هـ/ ٩ مارس ١٦٧٧م.

(cdlii) نفسه: س٨٨، ص٢٨٨، ٢٨٩، م٥٤٥ بتاريخ ١٤ رجب ١٠٨٨هـ/ ١٢ سبتمبر ١٦٧٧م.

(cdliii) نفسه: س٨٩، ص٢٨٠، م٤٨٨، بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٠٨٩هـ/ ١٨ مايو ١٦٧٨م.

(cdliv) نفسه: س٩١، ص٢١٨، ٢١٩، م٣٩٥ بتاريخ ٢٩ ذى القعدة ١٠٩٠هـ/ ٣١ يناير ١٦٨٠م.

(cdlv) نفسه: س١٢٨، ص١٣٤، م١٦١ بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١١٣٥هـ/ ٥ فبراير ١٧٢٣م.

(cdlvi) داود بن عمر الانطاكى: تذكرة أولى الألباب والجامع للعجيب العجاب، الجزء الأول، المكتبة الثقافية، بيروت، د.ت، ص٣٣٣.

(cdlvii) محكمة رشيد: س٣٠، ص٢٠١، م٨٦٣ بتاريخ ٢١ جماد أول ١٠١٤هـ/ ٤ أكتوبر ١٦٠٥م.

(cdlviii) نفسه: س١٤٩، ص١٩٨، ١٩٩، م٢٤٤ بتاريخ ٢٥ ربيع آخر ١١٥٦هـ/ ١٩ يونيو ١٧٤٣م.

(cdlix) نفسه: س١٥٥، ص٣٤٤، م٤٩٣ بتاريخ غاية محرم ١١٦٧هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٧٥٣م.

(cdlx) نفسه: س٨٨، ص٢٥٥، م٤٤٢ بتاريخ ٢٥ صفر ١٠٨٩هـ/ ١٨ أبريل ١٦٧٨م.

(cdlxi) نفسه: نفس السجل، ص٢٨٩، م٦٠٧ بتاريخ ٢٦ رجب ١٠٨٩م/ ١٣ سبتمبر ١٦٧٨م.

(cdlxii) محكمة دمياط: س٦٣، ص٢٢٨، م٨١٦ بتاريخ ١٨ ربيع ثانى ١٠٣٢هـ/ ١٩ فبراير ١٦٢٢م.

(cdlxiii) محكمة رشيد: س٨٩، ص١١١، م٢٢٤ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٠٨٨هـ/ ١٤ يوليو ١٦٧٧م.

(cdlxiv) نفسه: س١٠٨، ص١٨٢، م٢٥٩ بتاريخ ١٥ رجب ١١١٣هـ/ ١٦ ديسمبر ١٧٠١م.

(cdlxv) نفسه: س١٠٩، ص١٧٣، ١٧٤، م٢٧٧ بتاريخ ٨ محرم ١١١٦هـ/ ١٣ مايو ١٧٠٤م.

(cdlxvi) نفسه: س١٢٧، ص١٢٣، م١٨٦ بتاريخ ٩ رمضان ١١٣٤هـ/ ٢٣ يونيو ١٧٢٢م.

(cdlxvii) نفسه: س١٣٠، ص٩٤، م١٣٧ بتاريخ ٢١ ربيع ثانى ١١٣٦هـ/ ١٨ يناير ١٧٢٤م.

(cdlxviii) محكمة رشيد: س٩٤، ص٢٢٧، م٤٤٣ بتاريخ ٢٨ وأول ١٠٩٦هـ/ ٢ مايو ١٦٨٥م.

(cdlxix) محكمة رشيد: س٩٥، ص٣٩١، ٣٩٢، م٦٦٦ بتاريخ ٦ شوال ١٠٩٧هـ/ ٢٦ أغسطس ١٦٨٦م.

(cdlxx) نفسه: س١٠١، ص٢٢١، م٢٠٩ بتاريخ ٢٠ محرم ١١٠٧هـ/ ٣١ أغسطس ١٦٩٥م.

(cdlxxi) نفسه: س١٠٨، ص٥٣٠، ٥٣١، م٨٠٧ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١١١٤هـ/ ١١ نوفمبر ١٧٠٣م.

(cdlxxii) محكمة رشيد: س١١٨، ص٢٠٨، ٢٠٩، م٢٩٣ بتاريخ غرة جماد آخر ١١٢٨هـ/ ٢٣ مايو ١٧١٦م.

(cdlxxiii) محكمة رشيد: س١٦٤، ص١٧٤، ١٧٥، م٣٢٢ بتاريخ ٩ ذى الحجة ١١٧٢هـ/ ٣ أغسطس ١٧٥٩م.

(cdlxxiv) نفسه: س١٧٣، ص١٦٣، ١٦٤، م٧٧ بتاريخ ٧ صفر ١١٨٢هـ/ ٢٣ يونيو ١٧٦٨م.

(cdlxxv) يذكر محمد رمزى أنها تقع بجزيرة بنى نصر التابعة لمركز كفر الزيات بمديرية الغربية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق١، ص٢١٣، ٢١٤ويظهر من الوثيقة أنها فى العصر العثمانى كانت تقع ضمن زمام ولاية المنوفية، ولكن نظراً للتعديلات الإدارية التى طرأت على مصر فى العصر الحديث ضمت للغربية.

[cdlxxvi] حلوان: هو الثمن الذى يدفع عن طريق المزاد، أو المصالحة لشراء حق حيازة المقاطعات الزراعية التى تخلو لموت أصحابها، أو فراغهم عنها، وكانت إيرادات الحلوان من هذا النوع تدفع لخزينة مصر (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٣٧٣)، وكانت ضريبة الحلوان تقدر فى أول الأمر بمقدار سنة من الأموال الأميرية المقررة على الحصة، ثم أصبحت بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذى أصبح يفوق مقدار المال الميرى (انظر: Shaw., op.cit., pp.143- 144)

[cdlxxvii] إسقاطات القرى: س١، ص١٦، م٦٠ بتاريخ ١٣ ربيع ثانى ١١٤١هـ/ ١٦ نوفمبر ١٧٢٨م.

[cdlxxviii] دبركى: من القرى القديمة التابعة لمركز منوف، محافظة المنوفية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص٢١٧).

[cdlxxix] إسقاطات القرى: س١، ص١٧، م٦٤ بتاريخ ١٣ ربيع ثانى ١١٤١هـ/ ١٦ نوفمبر ١٧٢٨م.

[cdlxxx] أفندى باش خليفة الغربية: كان للروزنامجى أربعة مساعدين عرفوا "بالمباشرين"، أو "الخلفا"، أو "القلفا"، وكان أولهم "الباش مباشر" أو "الباش خليفة أو "الباش قلفة" أو "سر خليفة" وكان هو الوكيل الأول للروزنامجى، ويحل محله إذا خلا منصب الروزنامجى، ثم يأتى بعده ثانى خليفة، ثم ثالث خليفة، ثم رابع خليفة، ويشرف هؤلاء الخلفاء الأربعة على كل الأعمال الحسابية التى يقوم بها الأفندية، وعلى كل السجلات التى تحت أيديهم، وبالإضافة للروزنامجى ومساعديه، وجد فى إدارة ديوان الروزنامة مجموعة من الموظفين عرفوا بالأفندية، وكانوا يتصفون بالدقة لباعهم الطويل فى العلوم الحسابية وكان منهم أفندى الغربية، الذى كان يختص بإيرادات ضرائب الأرض فى أقاليم الغربية والمتوفية ويساعده ثلاثة مباشرين، وبالإضافة لأفندى الغربية كان يوجد عشرة من الأفندية منهم أفندى الشرقية، وأفندى الشهر، وأفندى المقابلة، وأفندى

المحاسبة .... الخ. (انظر: ليلى عبداللطيف أحمد، الإدارة فى مصر، ص٣٠٦-٣٠٨).

(cdlxxxi) دبيدة: من القرى القديمة التى اندثرت، وكانت تقع بأراضى ناحية أخطاب بمركز أجا دقهلية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق١، ص٢٤٢).

(cdlxxxii) اسقاطات القرى: س١، ص٨٢، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٦ جماد آخر ١١٤٢هـ/ ١٦ يناير ١٧٣٠م.

(cdlxxxiii) كرديدة: من القرى القديمة التابعة لمركز مينا القمح بالشرقية (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ١، ص١٤٤).

(cdlxxxiv) اسقاطات القرى: س١، ص٢٢١، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٣ شوال ١١٤٢هـ/ ١٢ مايو ١٧٣٠م.

(cdlxxxv) مطر طارس: من القرى القديمة التابعة لمركز سنورس، محافظة الفيوم (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٣، ص١١٥).

(cdlxxxvi) الدشت: محفظة ٢٥٧، ص٦٢٣، مادة بدون رقم بتاريخ ١٣ رمضان ١١٥٩هـ/ ٢٩ سبتمبر ١٧٤٦م.

(cdlxxxvii) بريم: من القرى القديمة التابعة لمركز كوم حمادة، محافظة البحيرة (انظر: محمد رمزى، المرجع السابق، ق٢، جـ٢، ص٣٣٤).

(cdlxxxviii) اسقاطات القرى: س١٢، ص٢٢٠، مادة بدون رقم بتاريخ غرة رمضان ١١٨١هـ/ ٢١ يناير ١٧٦٨م.

(cdlxxxix) وزَنِة: الوزنة العثمانية كانت تزن ٣٠ لودرة، كل لودرة ١٢٠ درهماً، كل درهم ٣,٢٠٧ غم = ١١,٥٤٥ كغم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٥٦).

(cdxc) الدشت: محفظة ٢٣٢، ص٢٤، ٢٥، مادة بدون رقم بتاريخ ٢ ذى الحجة ١١٣٤هـ/ ١٣ سبتمبر ١٧٢٢م.

(cdxci) نفسه: نفس المحفظة، ص٢١، مادة بدون رقم بنفس التاريخ.

(cdxcii) نفسه: نفس المحفظة، ص٢٥، مادة بدون رقم بنفس التاريخ.

(cdxciii) نفسه: نفس المحفظة، ص٢٨، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ ذى الحجة ١١٣٤هـ/ ١٧ سبتمبر ١٧٢٢م.

(cdxciv) نفسه: نفس المحفظة، ص٢٨، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ ذى الحجة ١١٣٤هـ/ ١٧ سبتمبر ١٧٢٢م.

(cdxcv) نفسه: نفس المحفظة، ص٢٤، مادة بدون رقم بتاريخ ١٢ ذى الحجة ١١٣٤هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٧٢٢م.

(cdxcvi) ليلى عبداللطيف أحمد: المجتمع المصرى فى العصر العثمانى، دار الكتاب الجامعى، القاهرة، ١٩٨٧، ص٣٦- ٣٨.

(cdxcvii) كانت مقاطعة السلخانة من أكثر المقاطعات أهمية بمصر، فقد كان يتعين ذبح الماشية فى السلخانه خارج باب الفتوح وكان يحق لملتزم السلخانة جمع ١٠٪ من قيمة الماشية المذبوحة، ويمكنه كذلك بيع الجلود والسلب (أحشاء الذبيحة وأكارعها) لصالحه الخاص. وفى المقابل يتعين على هذا الملتزم دفع ضريبة الكشوفية، وإمداد الوالى بكميات من اللحوم، وقد تم منح حق الانتفاع بهذه المقاطعة لحاكم القاهرة فى بادئ الأمر؛ ثم انتقلت لأيدى الإنكشارية منذ بداية القرن السابع عشر، حيث صارت تدر لهم أرباحًا طائلة جعلت منها أحد أهم أسباب النـــزاع الذى نشب بينهم وبين الأوجاقات الأخرى فى بداية القرن الثامن عشر، بعدها انتزع على بك الكبير هذا الامتياز من الإنكشارية، الذين استعادوه لفترة قصيرة فى ظل حكم حسن باشا عام (١٢٠١هـ/ ١٧٨٦م) وسعى بعدها لزيادة قيمة المبلغ الذى يدفعه ملتزمو السلخانة غير أنه لم يتمكن من ذلك (انظر: أندريه ريمون، الحرفيون، الجزء الثانى، ص٨٨٢).

(cdxcviii) أولياجلبى: سياحتنامه مصر، ترجمة/ محمد على عونى، تحقيق/ عبدالوهاب عزام، أحمد السعيد سليمان، تقديم ومراجعة/ أحمد فؤاد متولى، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣، ص٤٦٢.

(cdxcix) أندريه ريمون: فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة/ زهير الشايب، مطبعة روزاليوسف، القاهرة، ١٩٧٤، ص٢٧٥.

(d) ذراع: كان ذراع المساحة يساوى ٦٦,٥ سم٦ (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٨٩).

(di) محكمة رشيد: س٨٨، ص٦٩، م٢٩ بتاريخ ٩ محرم ١٠٨٩هـ/ ٣ مارس ١٦٧٨م.

(dii) نفسه: س١٣٦، ص١١٢، م١٥٨ بتاريخ ٥ محرم ١١٤٢هـ/ ٣١ يوليو ١٧٢٩م.

(diii) نفسه: س١٥٣، ص١٧، ١٨، م١٨، ١٩ بتاريخ ٢٠، ٢١ ذى الحجة ١١٦١م/ ١١، ١٢ ديسمبر ١٧٤٨م.

(div) محكمة إسكندرية: س٩٣، ص٣٨١، م٥٢٤ بتاريخ أواسط جماد أول ١١٨٦م/ ١٤ أغسطس ١٧٧٢م.

(dv) محكمة رشيد: س١٤٩، ص١٩٨، ١٩٩، م٢٤٤ بتاريخ ٢٥ ربيع أول ١١٥٦م/ ١٨ يونيو ١٧٤٣م.

(dvi) أولياجلبى: المصدر السابق، ص٤٦٨.

(dvii) الدشت: محفظة ٢١٥، ص٤٧، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٧ صفر ١١١١هـ/ ٢٤ أغسطس ١٦٩٩م.

(dviii) محكمة رشيد: س١٠٩، ص٤٤٦، ٤٤٧، م٦٧١ بتاريخ ٢٠ رمضان ١١١٦هـ/ ١٦ يناير ١٧٠٥م.

(dix) نفسه: س١١٥، ص١٤٠، م٢٣٢ بتاريخ غرة ذى الحجة ١١٢٥هـ/ ١٩ ديسمبر ١٧١٣م.

(dx) الموسكى: بدايته من آخر شارع السكة الجديدة عند قنطرة الموسكى، ونهايته شارع العتبة الخضراء، وقد عرف بذلك نسبة للأمير عزالدين موسك قريب السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب، وهو الذى أنشأ قنطرة الموسكى (انظر: على باشا مبارك، المصدر السابق، جـ٣، ص٣٠٩).

(dxi) الدشت: محفظة ٣٣٢، ص٤٢١، م٢٨ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٠٦هـ/ ١٥ نوفمبر ١٧٩١م.

(dxii) أندرية ريمون: الحرفيون، الجزء الأول، ص ٣٩٨، ٣٩٩.

(dxiii) محكمة رشيد: س١١٨، ص٥١، م٧٤ بتاريخ غايته ذى القعدة ١١٢٧هـ/ ٣١ أكتوبر ١٧١٥م.

(dxiv) محكمة رشيد: س١٢٤، ص١٣٤، ١٣٥، م١٨٤ بتاريح ٢ ربيع أول ١١٣٢هـ/ ١٣ يناير ١٧٢٠م.

(dxv) نفسه: س١٥٢، ص١٠٤، ١٠٥، م١٢٤ بتاريخ ٢٥ شعبان ١١٦٠هـ/ ١ سبتمبر ١٧٤٧م.

(dxvi) محكمة إسكندرية: س٩٢، ص٢٩٥، م٣٨٤ بتاريخ ١٥ صفر ١١٨١هـ/ ١٣ يونيو ١٧٦٧م.

(dxvii) محكمة رشيد: س١٠٣، ص١٢٧، م١٦٨ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١١٠٦هـ/ ١٤ يناير ١٦٩٥م.

(dxviii) نفسه: نفس السجل، ص٧٩، م١٠٣ بتاريخ ١١ ربيع ثانى ١١٠٦هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٦٩٤.

(dxix) محكمة إسكندرية: س٦٥، ص٧٨، م١٤٧ بتاريخ ربيع ثانى ١١٣٩هـ/ ١٥ مارس ١٧١٨م.

(dxx) محكمة رشيد، س١٣٦، ص٢١٣، م٢٨٩ بتاريخ ١١ ربيع ثانى ١١٤٢هـ/ ٣ نوفمبر ١٧٢٩م.

(dxxi) محكمة إسكندرية: س٧١، ص٥٥٨، م٦٣٣ بتاريخ ١٨ ذى الحجة ١١٤٤هـ/ ١٢ يونيو ١٧٣٢م.

(dxxii) محكمة رشيد: س١٤١، ص١٨٣، م٢٣٤ بتاريخ ٤ شوال ١١٤٨هـ/ ١٧ فبراير ١٧٣٦م.

(dxxiii) محكمة رشيد: س١٥٨، ص٩٣، م٧٩ بتاريخ ٢٦ رمضان ١١٦٢هـ/ ٩ أغسطس ١٧٤٩م.

(dxxiv) محكمة إسكندرية: س٨٩، ص٢٨١، ٢٨٢، م٣٦٦ بتاريخ ١٢ رمضان ١١٧٣هـ/ ٢٨ أبريل ١٧٦٠م.

(dxxv) نفسه: نفس السجل، ص٢٩٩، م٣٩٤ بتاريخ غرة ذى الحجة ١١٧٣هـ/ ١٥ يوليو ١٧٦٠م.

(dxxvi) محمد عفيفى: المرجع السابق، ص١٦.

(dxxvii) محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر (٦٤٨ – ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ – ١٥١٧م) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٠، ص١١-٣٣.

(dxxviii) محكمة دمياط: س١٥، ص١٦٥، م٥٣١ بتاريخ ١٢ جماد أول ٩٨٣هـ/ ١٩ أغسطس ١٥٧٥م.

(dxxix) محكمة رشيد: س٨٩، ص٣٢٧، م٦٣٣ بتاريخ ٢٩ ربيع أول ١٠٨٨هـ/ ١ يونيو ١٦٧٧م.

(dxxx) نفسه: س٩١، ص٥٤، م١٠٣ بتاريخ ١٧ جماد أول ١٠٩٠هـ/ ٢٦ يونيو ١٦٧٩م.

(dxxxi) الزاوية: من الفعل "أنزوى" بمعنى اتخذ ركنًا من أركان المسجد للاعتكاف، والتعبد، وقد أنشئت الزوايا فى أول الأمر ملحقة بالمساجد، ثم تطورت إلى أبنية صغيرة للتعليم والصلاة والعبادة يتخذها أحد المشايخ المشهورين بالتقوى والصلاح مسكنًا له، ولمن يرد= =عليه من العابرين، ويقوم بالوعظ والإرشاد لم يتردد عليه من الناس (انظر: سعيد عبدالفتاح عاشور، المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٦٩).

(dxxxii) محكمة رشيد: س٩١، ص٥٦، ٥٧، م١٠٩ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٠٩٠هـ/ ٢٩ يونيو ١٦٧٩م.

(dxxxiii) الدشت: محفظة ٢٣٢، ص٥٠، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٠ ذى القعدة ١١٣٣هـ/ ١٢ سبتمبر ١٧٢١م.

(dxxxiv) محكمة رشيد: س٩٥، ص٩٤، م١٦٨ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٠٩٧هـ/ ١٤ أبريل ١٦٨٥م.

([dxxxv]) نفسه: س٩٥، ص٢٥٩، ٢٦٠، م٤٦٣ بتاريخ غرة رجب ١٠٩٧هـ/ ٢٤ مايو ١٦٨٥م.

([dxxxvi]) نفسه: نفس السجل، ص٢٦١، م٤٦٥ بتاريخ ٨ شوال ١٠٩٧هـ/ ٢٨ أغسطس ١٦٨٥م.

([dxxxvii]) محكمة رشيد: س١٣٦، ص٩٨- ١٠٢، م١٤٥ بتاريخ غرة ذى الحجة ١١٤١هـ/ ٢٨ يونيو ١٧٢٩م.

([dxxxviii]) **محكمة رشيد:** س١٣٦، ص٩٨- ١٠٢، م١٤٥ بتاريخ غرة ذى الحجة ١١٤١هـ/ ٢٨ يونيو ١٧٢٩م.

([dxxxix]) نفس السجل، نفس المادة بنفس التاريخ.

([dxl]) محكمة إسكندرية: س٨٩، ص٩١، م٣٨٢ بتاريخ ١٠ رمضان ١١٧٣هـ/ ٢٦ أبريل ١٧٦٠م.

([dxli]) نفسه: س١٠١ مكرر، ص٨٣، م٢٤ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٠٠هـ/ ١٤ أكتوبر ١٧٨٦م.